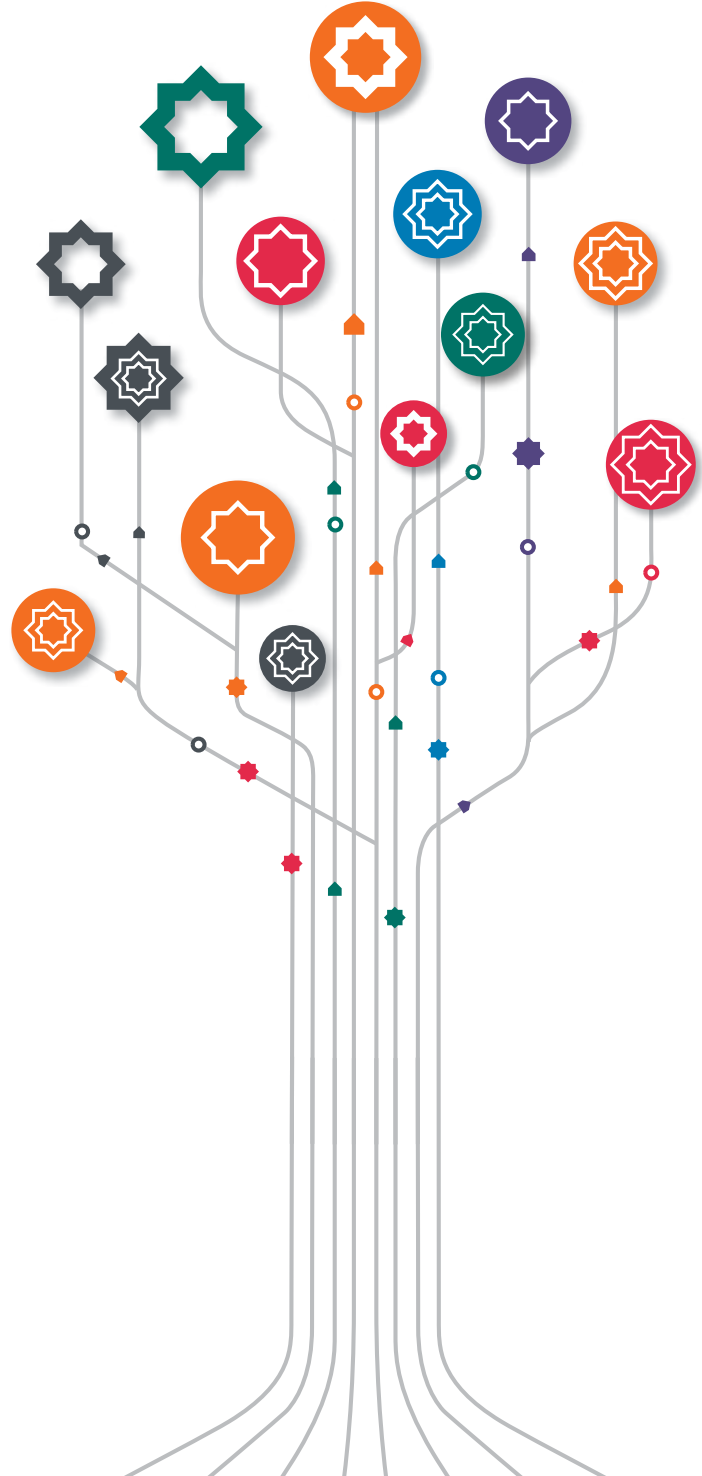


كفاءة | مرونة أصالة في الشراكات



التقرير السنوي 2019

شركاء في الإنجاز



المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين

”فلسفة مجموعة البركة تتلخص في - أنَّ الإنسان مستخلف في المال وليس مالكاً للمال، وأنَّ الإنسان مأمورٌ بإعمار الأرض.

وأنَّ الإنسان مطلوب منه أن يوجد عملاً للتَّخزين.
واللَّه سبحانه يقول: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)
ويقول: (وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ).

إذاً المال الذي لدينا هو ملك الله سبحانه وتعالى ولا بدّ لنا أن نطبّق أوامر ونواهي المالك في اكتساب المال وفي صرف المال“.

الشيخ صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة، مجموعة البركة المصرفية

المحتويات

03	رؤيتنا ورسالتنا
04	المؤشرات المالية
06	أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية
07	الإدارة التنفيذية
11	الهيكل التنظيمي للمجموعة
12	تقرير مجلس الإدارة
14	تقرير الرئيس التنفيذي
34	حوكمة الشركات
61	المسؤولية الاجتماعية والاستدامة
63	تقرير الهيئة الشرعية
66	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
68	القائمة الموحّدة للمركز المالي
69	القائمة الموحّدة للدخل
70	القائمة الموحّدة للتدفقات النقدية
71	القائمة الموحّدة للتغيرات في حقوق الملاك
73	القائمة الموحّدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
74	إيضاحات حول القوائم المالية الموحّدة
131	الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي (غير مدقّقة)
154	الإدارة التنفيذية للمجموعة
155	شبكة البركة العالمية
156	الاتصال

قاعدة عريضة
من شركاء التميّز
أكثر من

3.1

مليون متعامل

الحفاظ على
روابط وثيقة بترائنا
يضمن شراكات أفضل
في المستقبل

نحن على يقين
بأنّ الصيرفة تلعب
دوراً حاسماً في
المجتمع، وإنّنا كمصرفيين
نتحمل مسؤولية كبيرة
في كيفية إدارة الموارد
التي بين أيدينا

صيرفة المستقبل للتأثير في العالم من حولنا

رؤيتنا

نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع

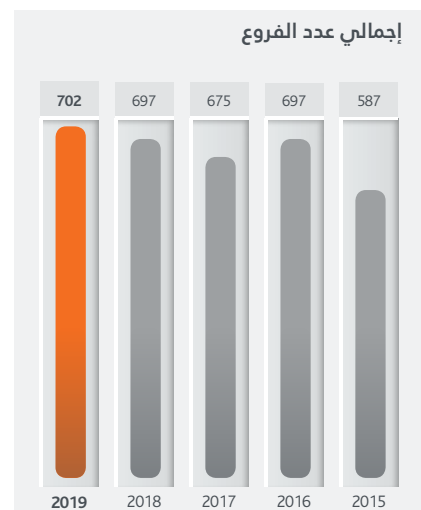
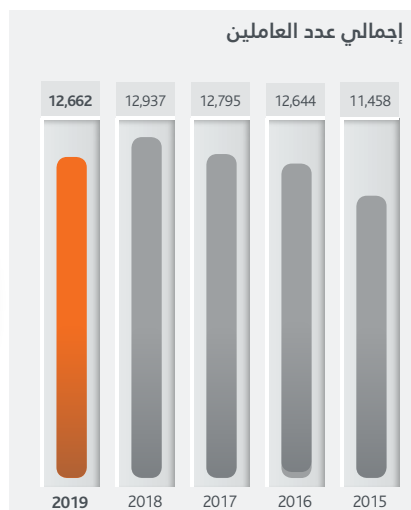
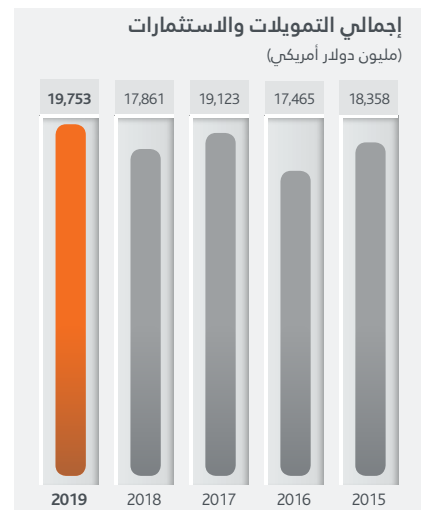
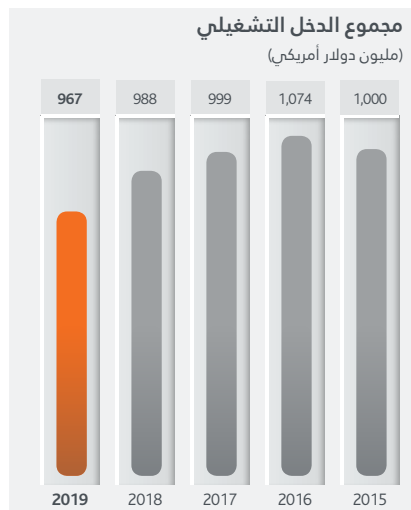
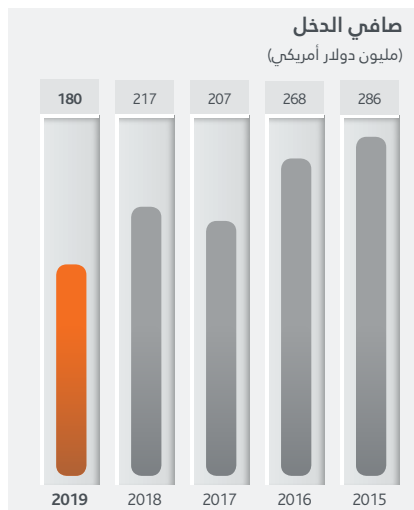
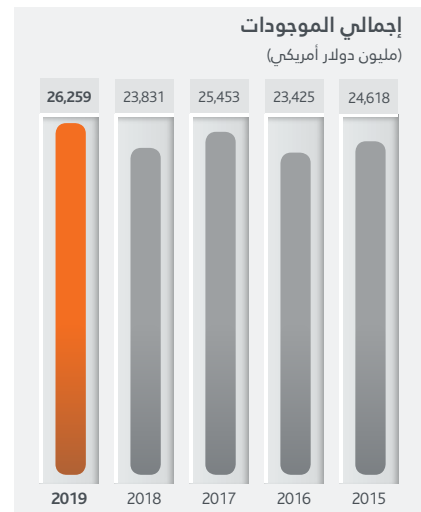
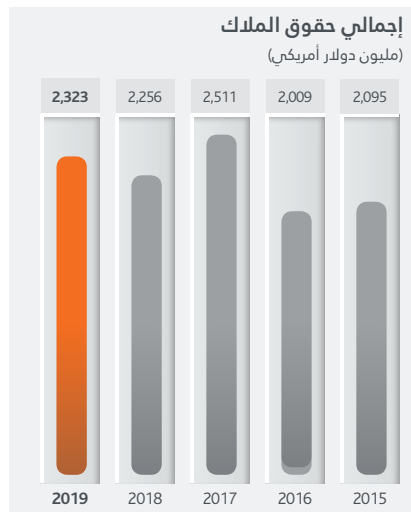
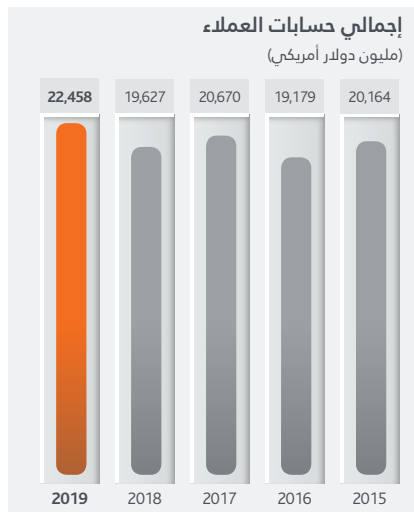
رسالتنا

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين ومساهمين



المؤشرات المالية

2015	2016	2017	2018	2019	
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
1,000	1,074	999	988	967	مجموع الدخل التشغيلي
464	507	430	447	399	صافي الدخل التشغيلي
286	268	207	217	180	صافي الدخل
163	152	129	129	106	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم
13.19	12.29	9.19	7.91	6.01	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
24,618	23,425	25,453	23,831	26,259	إجمالي الموجودات
18,358	17,465	19,123	17,861	19,753	إجمالي التمويلات والاستثمارات
20,164	19,179	20,670	19,627	22,458	إجمالي حسابات العملاء
2,095	2,009	2,511	2,256	2,323	إجمالي حقوق الملاك
1,356	1,281	1,740	1,546	1,467	إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
1,500	1,500	1,500	2,500	2,500	المصرح به
1,115.7	1,149.2	1,206.7	1,242.9	1,242.9	المكتتب والمدفوع بالكامل
معدلات الربحية					
%14	%13	%9	%9	%8	العائد على متوسط حقوق الملاك
%12	%12	%9	%8	%7	العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم
%1.2	%1.1	%0.8	%0.9	%0.7	العائد على متوسط الموجودات
%54	%53	%57	%55	%59	المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي
معدلات المركز المالي					
%9	%9	%10	%10	%9	نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات
8.8	8.7	7.6	7.9	8.5	إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)
%24	%24	%25	%27	%25	نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
1.10	1.04	1.09	0.93	0.95	صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*
معلومات أخرى					
11,458	12,644	12,795	12,937	12,662	العدد الإجمالي للعاملين
586	697	675	697	702	إجمالي عدد الفروع
*معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.					



صافي الدخل
180
مليون
دولار أمريكي

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الله عمار السعدي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الله صالح كامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ صالح محمد يوسف
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبحي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالملك مزهر*
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع
رئيساً

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف آل محمود
نائب الرئيس

الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضواً

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

ملاحظة

* تم تعيين الأستاذ عبدالملك مزهر، سكرتيراً لمجلس الإدارة اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٩، وذلك خلفاً للأستاذ صلاح عثمان أبو زيد.

اللجنة	رئيس اللجنة	عضو في اللجنة
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والامتثال	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون	▲	■

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ حمد عبدالله العقاب
نائب الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس الخدمات المصرفية التجارية

الأستاذ/ أحمد البلوشي
نائب رئيس أعلى - رئيس تقنية المعلومات

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ محمد العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ سهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الأستاذ/ ياسر إسماعيل مظفر
نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

الأستاذ/ نادر محمود*
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الأمتثال بالمجموعة ومسؤول مكافحة غسل الأموال

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم
نائب رئيس أول - رئيس المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة**
نائب رئيس أول - رئيس التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ عبد الملك مزهر***
نائب رئيس أول - رئيس إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

الدكتور/ التيجاني الطيّب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

ملاحظة:

* تم تعيين الأستاذ نادر محمود، نائب رئيس أعلى، رئيساً لإدارة الأمتثال بالمجموعة ومسؤول مكافحة غسل الأموال اعتباراً من 10 مارس 2019، وذلك خلفاً للأستاذ قطب يوسف علي، الذي تقاعد اعتباراً من 31 مارس 2019

** تم تعيين الدكتور محمد مصطفى خميرة، نائب رئيس أول، رئيساً لإدارة التخطيط الاستراتيجي اعتباراً من 1 نوفمبر 2019، وذلك خلفاً للأستاذ ك. كريشنا مورثي، الذي تقاعد اعتباراً من 31 أكتوبر 2019

*** تم تعيين الأستاذ عبدالملك مزهر، نائب رئيس أول، رئيساً لإدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة اعتباراً من 3 نوفمبر 2019

طابع محلي قوي وسط شبكة عالمية واسعة

رغم تواجدها في 3 قارات و 17 دولة، فإننا لا نغفل عن احتياجات عملائنا المحليين عبر حيّز جغرافي متنوع. نحن بنك محلي قوي، ونؤمن بأن هذا هو أهمّ مواطن قوّتنا.

نقدّم
اختيارات السوق



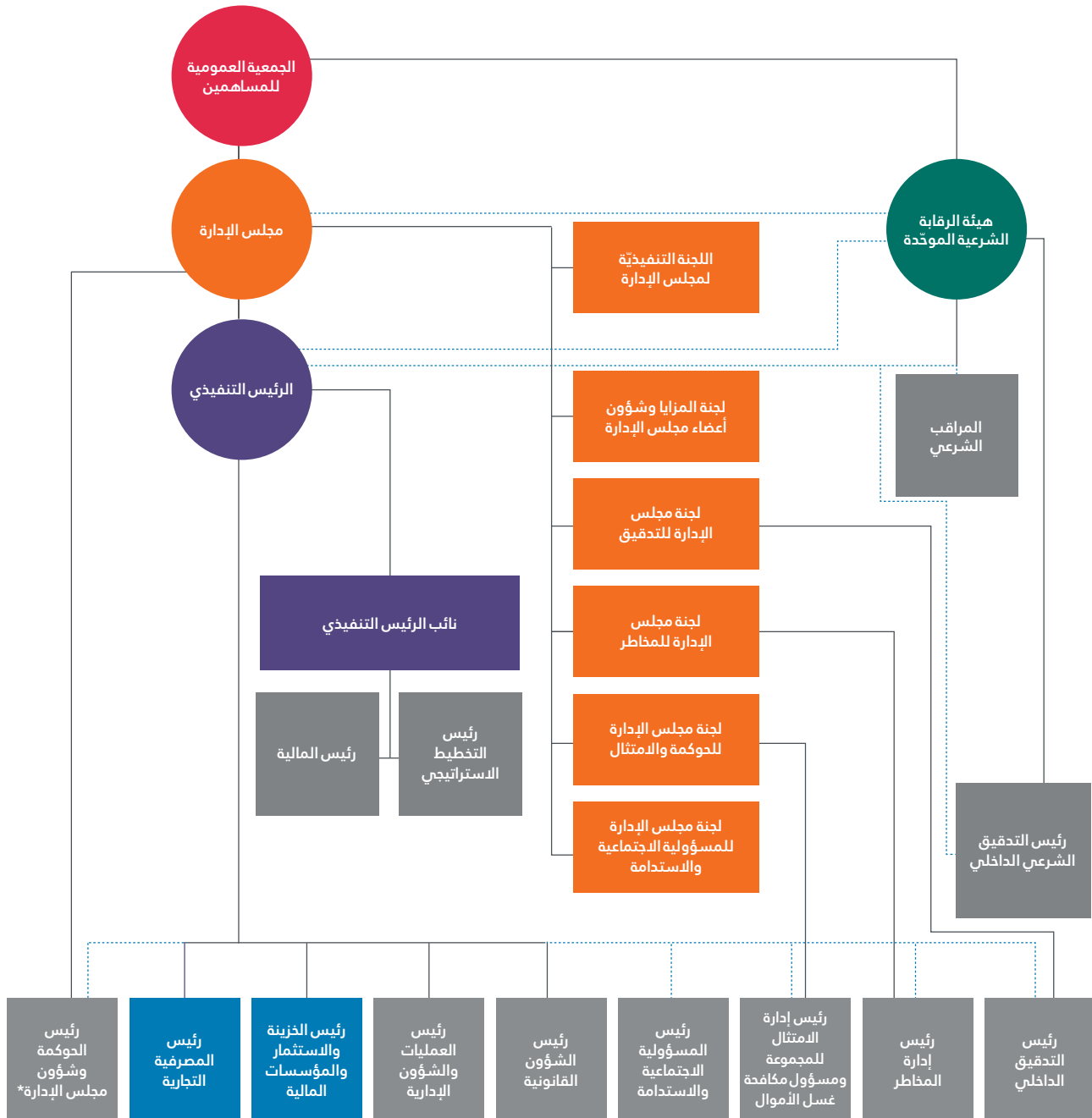
عن البركة

الحوكمة الرشيدة

”أخلاقيات العمل تساعدنا على
إقامة علاقات أعمق مع العملاء“



الهيكل التنظيمي للمجموعة



تبعية وظيفية
تبعية إدارية
مراكز الربحية
مراكز المساندة

* إن التبعية الوظيفية لرئيس الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة هي لرئيس مجلس الإدارة.

تقرير مجلس الإدارة

إنَّ السجل المتميز لمجموعة البركة المصرفية في تخفيف المخاطر ومتانة قدراتها التشغيلية على مر السنين كانت عناصر دعمٍ لاستراتيجيتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وكل عام وأنتم بخير وفي أمان وفي سلام بإذن الله.

نعرض عليكم بفضل الله وتوفيقه مسيرة العام المنصرم 2019 من نشاط مجموعتكم والتي تمكنت بفضل الله ورعايته وبالرغم من الأوضاع في المنطقة بل وفي العالم أجمع إلا أنها استطاعت أن تحتفظ بتوازنها في خضم هذه الأمواج العاتية والمتتالية من الأحداث السياسية والأزمات الاقتصادية وها هي النتائج بفضل الله تعرض عليكم وفيها أرباح بفضل الله كما تعودتم في كل عام:

- سجّلت المجموعة نموًا بنسبة 10% في إجمالي الأصول، حيث ارتفع من 23.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 إلى 26.3 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2019.
- شهدت الأصول ذات العائد (التمويل والاستثمارات) نموًا بنسبة 11% أو 1.9 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 19.8 مليار دولار أمريكي (2018: 17.9 مليار دولار أمريكي).
- نمت حسابات العملاء بمبلغ 2.8 مليار دولار أمريكي، أو 14% لتصل إلى 22.5 مليار دولار أمريكي (2018: 19.6 مليار دولار أمريكي).
- بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 967.4 مليون دولار أمريكي (2018: 987.8 مليون دولار أمريكي).
- بلغ صافي الدخل التشغيلي 399.2 مليون دولار أمريكي (2018: 447.4 مليون دولار أمريكي).
- بلغ صافي الدخل للعام 180.2 مليون دولار أمريكي مقارنةً مع 216.7 مليون دولار أمريكي لعام 2018.
- بلغ صافي الدخل العائد لحقوق مساهمي المجموعة 105.7 مليون دولار أمريكي (2018: 129.1 مليون دولار أمريكي).

الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة



قناعة هؤلاء المستثمرين بجدوى الاستثمار بالطرق الإسلامية هي التي دفعتهم لوضع هذه الثقة في مجموعتنا.

إجمالي الدخل التشغيلي

967 مليون دولار

صافي الدخل التشغيلي

399 مليون دولار

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

وأخيراً نتوجه بالشكر للهيئة الشرعية الموحدة للرقابة الشرعية ومصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وبورصة البحرين وناسداك دبي وجميع الهيئات الرقابية الأخرى التي تشرف على الوحدات التابعة للمجموعة على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم السديدة خلال العام المنصرم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

وفي ضوء أداء المجموعة في العام 2019، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 2% من رأس المال المدفوع، أي بقيمة 24.9 مليون دولار أمريكي، بعد تحويل مبلغ 10.6 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني، وتحويل 70.3 مليون دولار أمريكي المتبقي من صافي الدخل لحساب الأرباح المستبقاة. كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع مكافؤ بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لأعضاء مجلس الإدارة، وذلك رهناً بموافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية.

وصاحب ذلك نمو في الأصول بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بثقة المستثمرين المتعاملين مع المجموعة وهي الركيزة الأساسية التي تستند عليها المجموعة في عملها.

فقناعة هؤلاء المستثمرين بجدوى الاستثمار بالطرق الإسلامية هي التي دفعتهم لوضع هذه الثقة في مجموعتنا مجموعة البركة المصرفية ونحن نعددهم أن نكون دائماً مراعين لمقاصد الشريعة الإسلامية وأن نبذل أقصى جهد لتتقي الله ما استطعنا في استثمارات أموالهم بالرغم من الأجواء المحيطة.

ومن أنظمة البنوك التجارية والتي نعمل تحت ظلها والقرارات الدولية مثل بازل وغيرها ولهذا وضعت المجموعة استراتيجية جديدة لإنشاء أذرعها الاستثمارية البحتة وبدأت في ذلك بحمد الله في مصر وسيليلها باقي الدول.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا في مسيرتنا وأن نكون دائماً أهلاً لثقتكم.

ويعتبر ما يملكه أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء رئيس المجلس) من أسهم مجموعة البركة، بتاريخ 31 ديسمبر 2019، غير جوهري، ولم يتم إجراء أي تداول رئيسي في هذه الأسهم خلال عام 2019. ويُشار إلى أن تفاصيل الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمجموعة مذكورة في الإيضاحات الملحق بالبيانات المالية الموحدة.

تقرير الرئيس التنفيذي

تماشياً مع أهدافه، واصل برنامج مجموعة البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية دعم المشاريع المسؤولة اجتماعياً في مختلف الدول.

في البداية، يسرني أن أعلن بأنه على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية الهائلة التي شهدتها العالم في عام 2019، فإن مجموعة البركة المصرفية ("مجموعة البركة" أو "المجموعة") حققت توازناً دقيقاً في النمو في الأصول والأداء الحذر والانضباط الصارم بمقاييس المخاطر.

وقد تابعت المجموعة خلال عام 2019 استراتيجية إنشاء أذرع استثمارية لبعض الوحدات التابعة وأحرزت مزيداً من التقدم في مبادرة التحول الرقمي على مستوى المجموعة وهو ما يتوقع أن يضع الوحدات التابعة (ويشار إلى كل واحدة منها بعبارة "الوحدة") في موقع قوة في السوق الخاصة بكل منها. ولا تزال الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات من الأولويات الاستراتيجية المهمة للمجموعة، مع الاستراتيجية الشاملة المتمثلة في رقمنة العديد من جوانب العمليات والمنتجات بما يوفر راحة العملاء وييسر معاملاتهم، بالإضافة إلى الاستمرار في الحفاظ على العلاقات مع العملاء والولاء لهم.

وتزامناً مع التغيرات في العلاقات التجارية في العالم، والتوقعات بأن تعزز بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا التبادل الاقتصادي فيما بينها، وضعت مجموعة البركة استراتيجية أعمال شاملة لتمويل التجارة الخارجية وذلك للاستفادة من تمويل التبادلات والتدفقات التجارية بين البلدان التي تتواجد فيها وحدات المجموعة. وقد شهدت المجموعة بالفعل تراكماً تدريجياً في هذه الأعمال، ومن المقرر أن تنمو بشكل أكبر بفعل تعزيز النظم والعمليات وإجراءات العمل في الوحدات. كما توجد لدى المجموعة أيضاً خطط لتقديم منتجات خاصة لقاعدة عملائها العريضة لمساعدتهم في أعمالهم في بلدان أخرى خارج دولهم. وقد قامت المجموعة بعمل جيد في مواصلة الحفاظ على جودة الأصول الجيدة، واتخاذ إجراءات فعالة لدعم علاقاتها مع متعاملاتها من الأفراد والشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الأوقات الصعبة. وفي الوقت نفسه، تعد استراتيجية متابعة نمو الودائع من الأولويات المهمة إلى حد كبير للمجموعة، حيث يعتبر تعزيز الحصول على الودائع، مع التركيز على الفروع النشطة، عنصراً أساسياً في استراتيجية نمو أعمال المجموعة.

الأستاذ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي



تابعت المجموعة خلال عام 2019 استراتيجية إنشاء أذرع استثمارية لبعض الوحدات التابعة وأحرزت مزيداً من التقدم في مبادرة التحول الرقمي على مستوى المجموعة وهو ما يتوقع أن يضع الوحدات التابعة في موقع قوة في السوق الخاصة بكل منها.

إجمالي الأصول

26.3 مليار دولار

صافي دخل السنة

180 مليون دولار

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

وتتمثل التوقعات المستقبلية لمجموعة البركة في عام 2020 في أننا نتطلع إلى أن نتعامل مع استراتيجيتنا بحذر، مدركين المخاطر الناشئة عن المتغيرات في البيئة العالمية، وضرورة المحافظة على الالتزام بأهدافنا الاستراتيجية لغرض مواصلة تحقيق عائد مستمر وثابت لمساهميننا. لذلك نحن متفائلون بالمستقبل وبقدرتنا على الاستمرار في توجيه دفعة مجموعة البركة المصرفية نحو تحقيق رؤيتها ورسالتها المنشودة.

استعراض أداء وحدات مجموعة البركة ("الوحدات"):

يتمثل نموذج أعمالنا الفريد في أنه تتم إدارة كل وحدة من وحدات المجموعة من قبل مجلس إدارتها الذي يشرف عليها ويوجهها نحو تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها وفقاً للتوجه العام الذي تحدده الأهداف الاستراتيجية الشاملة لمساهمي المجموعة وإدارتها.

ونستعرض في القسم التالي أداء كل وحدة من وحدات المجموعة في العام 2019. وباستثناء ما يرد ذكره صراحةً من مبالغ بالعملة المحلية، فإن جميع المبالغ المذكورة هي بالدولار الأمريكي المعادل لأرقام الميزانيات العمومية وقائمة الدخل المدققة التي تم إعدادها بالعملة المحلية وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في المسائل التي لم تتطرق لها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ودون أية تعديلات على مستوى المجموعة.

وتماشياً مع أهدافه، واصل برنامج مجموعة البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية دعم المشاريع المسؤولة اجتماعياً في مختلف الدول. وعلاوةً على ذلك، فقد انضمت مجموعة البركة إلى مبادرة الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم في هذا الصدد.

وقد حققت المجموعة نتائج مشجعة عام 2019، حيث نجحت معظم الوحدات في تسجيل نمو في الأصول والعائدات من حيث القيمة بالعملات المحلية. ساهمت عملياتنا في كل من الأردن، الجزائر، مصر، سورية وتونس بشكل خاص في صافي الدخل. وكانت العمليات في تركيا قد تأثرت مؤقتاً بارتفاع تكاليف التمويل مما تسبب في تأخر عملية إعادة تمويل محافظ الأصول عند استحقاقها المتعاقد. وقد بدأت العائدات منذ ذلك الحين بالعودة إلى الوضع الطبيعي مع إعادة التمويل.

بلغ إجمالي الأصول في نهاية عام 2019: 26.3 مليار دولار أمريكي مقابل [23.8] مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018، بزيادة قدرها 10% رغم التغيرات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولو لم يؤخذ تأثير هذه التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الاعتبار، فإن إجمالي الأصول في نهاية عام 2019 سيكون 26.8 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 12% عن عام 2018. وقد بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة خلال العام 2019: 967.4 مليون دولار أمريكي (2018: 987.8 مليون دولار أمريكي). كما بلغ صافي الدخل للعام 2019: 180.2 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 216.7 مليون دولار أمريكي في عام 2018. كما بلغ صافي الدخل العائد على حقوق مساهمي مجموعة البركة المصرفية 105.7 مليون دولار أمريكي (2018: 129.1 مليون دولار أمريكي).

وبالتطلع للمستقبل، تتوقع المجموعة أن يكون نمو الأصول مصحوباً بتوسع استراتيجي حكيم، مع إمكانية ترشيد شبكة فروع المجموعة في ضوء تنفيذ البرنامج المتنامي للتحوّل الرقمي، حيث تسعى مجموعة البركة إلى توسيع آفاق عملها إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك بالاستفادة من وجود مكتبها التمثيلي في إندونيسيا لاستكشاف فرص التوسع في ذلك السوق وفي أسواق أخرى في تلك المنطقة. كما تعتقد مجموعة البركة أن الأسواق الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ستوفر على المدى المتوسط فرصاً كبيرة للنمو والتوسع، تماشياً مع الطموحات العالمية الشاملة للمجموعة.



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

تؤمن مجموعة البركة المصرفية أنه، في المدى المتوسط، علينا أن نتعامل مع استراتيجيتنا بحذر، مدركين للمخاطر الناشئة عن المتغيرات في البيئة العالمية وضرورة موازنتها مع تطلعاتنا الاستراتيجية.

03

قارات

17

بلد

702

فرع

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

تركيا
بنك البركة التركي للمشاركات

سنة التأسيس 1985
عدد الفروع 230



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ ملك شاه أوتكو المدير العام
العنوان	سراي مهليسي، د. عدنان بويونكدنيز كاديسي، رقم 6، عمرانية 34768، إسطنبول، تركيا
هاتف	+90 216 666 01 01
فاكس	+90 216 666 16 00
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tr

كما خطى البنك خطوات كبيرة في برنامج التحول الرقمي مع تحقيق تقدم جيد نحو الخدمات المصرفية السحابية لتعزيز تجربة العملاء، بالإضافة إلى ترقية الخدمات التي يقدمها "إنشاء" (بنك رقمي تم تأسيسه في ألمانيا) ليقبل التعامل مع العديد من التطبيقات، وواصلت دائرة الخدمات المصرفية الاستثمارية التي تم تأسيسها في عام 2018 التوسع مع رقمنة معظم العمليات بالإضافة إلى تقديم خدمات الإيداع والحفظ (custodian services) للعملاء المتواجدين في أي مكان في العالم. كما تم إطلاق منتجات جديدة خلال العام نذكر منها حساب المشاركة المستندة إلى الوكالة، وتمويل بال كايماك (Bal Kaymak) الذي يتم فيه استثمار 50% من أموال العميل في أصول الإجارة والباقي في حساب المشاركة، وتمويل التجزئة السريع "جت فينانس" (Jet Finans) - وهي بوابة تفاعلية على الإنترنت لتسريع التمويل في قطاع التجزئة. وزاد البنك من نشاطه في تمويل التجارة الخارجية مع البلدان التي توجد فيها مجموعة البركة المصرفية - بما في ذلك من خلال وجود مكتب له في بنك البركة الجزائر - وبذلك تجاوز الأهداف التي وضعها لنفسه. ويقوم البنك أيضاً بتطوير أعمال الخزنة مع وحدات أخرى في المجموعة للاستفادة من شبكة مجموعة البركة الواسعة. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز عمليات الائتمان والائتمان وإدارة المخاطر والالتزام باللوائح والأنظمة المختلفة.

وقد فاز البنك بجائزة "أفضل بنك إسلامي" لعام 2019 من مجلة غلوبال فاينانس، كما حصلت أكاديمية البركة على جائزة في مجال التطبيقات التقنية في برنامج جوائز بريندون هول (Brendon Hall) لعام 2019.

استأنف الاقتصاد التركي نموّه في عام 2019، وإن كان ذلك ببطء، وقد شجع نمو الائتمان والحوافز المالية على التوسع في الاستهلاك على مستوى الأفراد والإنفاق العام. وقد واصل القطاع المالي تقليص المديونية وانخفضت التزامات القروض الخارجية، بما في ذلك رصيد القروض بالعملة الأجنبية. ومن المتوقع أن ينتعش الاقتصاد في عام 2020، مدفوعاً بانتعاش في الاستهلاك والاستثمار الخاص، حيث يتوقع أن يرتفع النمو إلى 4% في عام 2021. وفي الوقت نفسه، شهدت الليرة التركية تقلبات أقل نسبياً في سعر الصرف خلال العام مقارنة بالعام الأسبق.

وقد حقق بنك البركة التركي للمشاركات نجاحاً كبيراً في ظل هذه الظروف، وفي حين أن العديد من التمويلات التي أعيدت هيكلتها في السوق أصبحت متعثرة مرة أخرى، إلا أن البنك اختار العمل مع العملاء، وقد ساعد ذلك على تعزيز العلاقات معهم. وهذا يبشر بالخير للبنك في المستقبل.

وشهد إجمالي أصول البنك نمواً قدره 21% ليبلغ 50.9 مليار ليرة تركية في نهاية عام 2019 مقارنة بمبلغ 42.2 مليار ليرة تركية في عام 2018. ونظراً لانخفاض قيمة الليرة التركية خلال السنة، فقد كانت الزيادة في قيمة الأصول بالدولار الأمريكي في حدود 7% حيث ارتفع حجم الأصول من 8 مليارات دولار في عام 2018 إلى 8.6 مليار دولار في نهاية عام 2019. كما ارتفع رصيد حسابات العملاء إلى 43.7 مليار ليرة تركية، بزيادة قدرها 35% مقابل 32.3 مليار ليرة تركية في عام 2018، مما يعكس ثقة العملاء في قدرة البنك على التغلب على الأزمة. أمّا بالدولار الأمريكي، فقد كانت الزيادة 20%، حيث نمت الحسابات من 6.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 7.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019. كما بلغ صافي الدخل التشغيلي 271.2 مليون ليرة تركية في عام 2019، مقارنة بمبلغ 736.8 مليون ليرة تركية عام 2018. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف التمويل خلال العام، إلا أن جزءاً كبيراً من محفظة الأصول تم إعادة تمويلها فقط عند تواريخ استحقاقها. وقد أدى ذلك إلى انخفاض مؤقت في صافي الدخل التشغيلي. ولكن من المتوقع أن تكون العوائد الطبيعية خلال الشهر القادمة. ونظراً إلى البيئة، فقد وجهت الجهات الرقابية البنوك لوضع مخصصات إضافية نتج عنها انخفاض في صافي دخل البنك إلى 46.2 مليون ليرة تركية (2018: 290.3 مليون ليرة تركية). وقد ظل مركز البنك قوياً ويتمتع بسيولة جيدة طوال الأزمة، حيث سدد ما مجموعه 3.7 مليار ليرة تركية (662 مليون دولار أمريكي) من التمويلات طويلة الأجل خلال العام.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الأردن

البنك الإسلامي الأردني

عدد الفروع

108

سنة التأسيس

1978



اسم رئيس الوحدة المنصب	الدكتور/ حسين سعيد اعمر سعيافان الرئيس التنفيذي - المدير العام
العنوان	ص.ب. 926225، عمان 11190، الأردن
هاتف	+96 26 567 7377
فاكس	+96 26 566 6326
الموقع الإلكتروني	jordanislamicbank.com

وقد حصل البنك الإسلامي الأردني على العديد من الجوائز خلال العام، فقد تم منحه جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن من قبل مجلة غلوبال فاينانس، نيويورك. ومن مجلة وورلد فاينانس، لندن: أفضل بنك إسلامي في الأردن، والبنك الذي يتمتع بأفضل حوكمة شركات في الأردن، والبنك الأكثر استخداماً في الأردن. وللمدير العام - أفضل قيادة أعمال وأبرز مساهمة في التمويل الإسلامي. ومن مؤسسة كامبريدج آي إي إف أناليتيكال: أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة في الأردن وأفضل بنك إسلامي مبتكر لخدمات التجزئة في الأردن، كما حصل من أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية على جائزة التميز للمبادرات الاقتصادية والاجتماعية/ فئة البرامج الاقتصادية وحصل منها أيضاً على الدروع الذهبية للمواقع الإلكترونية.

نما الاقتصاد الأردني بشكل معتدل في العام 2019، ومن المتوقع أن ينمو بصورة أسرع تدريجياً، مدعوماً بنمو صافي الصادرات من ناحية الطلب، وأداء قوي لقطاع الخدمات، وخاصة السياحة، من ناحية العرض. وقد كانت الزيادة المتوقعة في الاستثمار الأجنبي الخاص أقل بكثير من مستويات الطفرة في منتصف العقد الأول من القرن العشرين. وظل التضخم عند مستوى منخفض ومن المتوقع أن يكون كذلك على المدى المتوسط. كما أنه من المتوقع أن يتراجع نمو الصادرات بسبب الركود في نشاط التجارة العالمية بينما يتوقع أن تتعافى الواردات بنسبة ضئيلة.

وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن عدم الاستقرار في المنطقة، واصل البنك الإسلامي الأردني أداءه بشكل جيد بفضل نموذج أعماله القوي، وقد نجح في التحكّم في الأصول غير المنتجة بشكل جيد مع تغطية مخصصات تزيد عن 100%. كما نما إجمالي الأصول بنسبة 7% من 4.2 مليار دينار أردني في 2018 إلى 4.4 مليار دينار عام 2019 مدعوماً بنمو في حسابات العملاء بنسبة 6% من 3.7 مليار دينار عام 2018 إلى 3.9 مليار دينار عام 2019. أمّا بالدولار الأمريكي، فقد بلغ النمو 7% أيضاً ليصل إلى 6.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنة بمبلغ 5.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018. ونمت حسابات العملاء كذلك بنسبة 6% من 5.2 مليار دولار أمريكي في 2018 إلى 5.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وقد بلغ صافي الدخل التشغيلي 127 مليون دولار أمريكي في عام 2019 مقابل 106.9 مليون دولار أمريكي في عام 2018. وبلغ صافي الدخل 77.1 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 70.3 مليون دولار أمريكي في عام 2018. وعزز البنك رأسماله خلال العام بمبلغ 20 مليون دينار عن طريق إصدار أسهم منحة.

ويحتل البنك مكانة مرموقة في تصنيفه بين البنوك المنافسة، كما أنه متقدّم جداً في برنامجه للتحويل الرقمي، حيث قام بتدشين منتجات جديدة من شأنها أن تساعد على تسهيل تفاعل عملاء التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات الرقمية. وخلال العام، أطلق البنك أيضاً حزمة من منتجات وخدمات "زفافي" للعملاء الذين يرغبون في الزواج، كما أطلق بطاقة المرافحة بخدمات مُحسنة. كما تمت ترقية الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لئلاء تجربة العملاء، وقام البنك بالتوسع في أعماله المتعلقة بتمويل التجارة الخارجية بالتعاون مع وحدات مجموعة البركة وكذلك مع الدول التي لا تتواجد فيها مجموعة البركة.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

مصر
بنك البركة مصر

عدد الفروع

سنة التأسيس

32 1980



الأستاذ/ أشرف الغمراوي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	اسم رئيس الوحدة المنصب
29 شارع التسعين الرئيسي - مركز خدمات المدينة - القطاع الأول - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة، ص. ب. 84 القاهرة، مصر	العنوان
+202 281 03600، +202 258 60520	هاتف
+202 281 03501، +202 281 03503	فاكس
albaraka-bank.com.eg	الموقع الإلكتروني

وخلال العام، زاد البنك من تركيزه على أعمال تمويل التجارة الخارجية، والتوسع فيها في البلدان التي توجد فيها وحدات مجموعة البركة الأخرى، وفي الوقت نفسه عزز البنك مقاييس المخاطر. كما وضع البنك اللمسات الأخيرة على خطط لإنشاء صندوق البركة للاستثمار لتمكين أسواق المال من توفير السيولة للمستثمرين من خلال عرض عائد يومي. كما يتخذ البنك أيضًا خطوات لتحسين جودة الأصول إلى جانب التركيز على ترشيد بعض عمليات فروعه ومركزيتها.

انتعش الاقتصاد المصري عام 2019، مدعومًا بصافي الصادرات، حيث ارتفعت صادرات السلع والخدمات بالتزامن مع تقلص واردات النفط بفضل زيادة إنتاج الغاز الطبيعي. كما ازدادت الاستثمارات الخاصة حيث كانت شركات استخراج الغاز والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة والبناء هي المحرك الرئيسي للنمو. وعلى افتراض أن هذا التوجه سيستمر في عام 2020 مشفوعًا بالإصلاحات الاقتصادية والتحسين التدريجي في بيئة الأعمال، فمن المتوقع أن يتحسن النمو الاقتصادي.

وقد بلغ إجمالي أصول بنك البركة مصر 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، بزيادة قدرها 30% مقارنةً بعام 2018 حيث بلغت 3.5 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب النمو في حسابات العملاء بنسبة 31% من 3.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 4.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وارتفعت حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة 36% خلال العام، مما يعكس الاتجاه الإيجابي في الاقتصاد حيث انتعش الاستثمار. كما شهد النقد وحسابات البنوك للبنك نموًا بنسبة 27% وكذلك أصول المضاربة التي ارتفعت بنسبة 78%. وعلى الرغم من أن صافي الدخل التشغيلي قد ارتفع بنسبة 5%، إلا أن صافي الدخل، من حيث القيمة بالدولار الأمريكي، أظهر انخفاضًا قدره 13%، حيث انخفض من 73.6 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 63.7 مليون دولار أمريكي ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع المخصصات التي أنشأها البنك تغطيةً للديون المتعثرة.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الجزائر

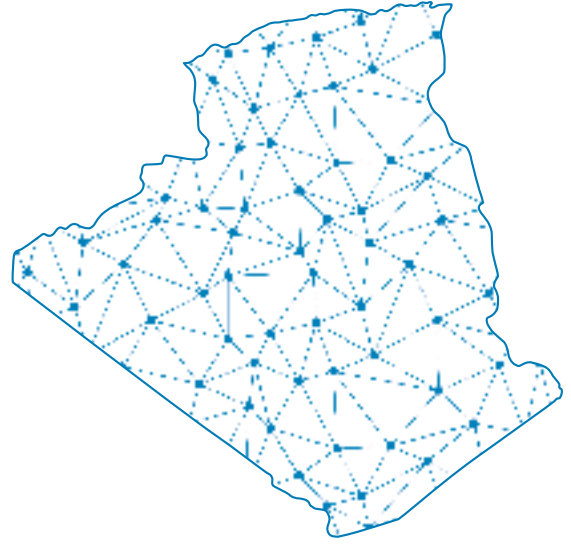
بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

عدد الفروع

31

سنة التأسيس

1991



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1، طريق الجنوب، بن عكنون، الجزائر، الجزائر
هاتف	+213 23 38 12 73
فاكس	+213 23 38 12 76/77
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com

وقد وضع البنك استراتيجيةً للتحويل الرقمي لكل من خدمات العملاء والعمليات الداخلية، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي. تماشيًا مع السنوات السابقة، وكانت أعمال تمويل التجارة الخارجية في مستويات جيدة، فاقت التقديرات الموضوعة في الميزانية.

وقد حصل البنك على جائزة أفضل بنك إسلامي في الجزائر 2019 للعام السادس على التوالي من مجلة غلوبال فاينانس.

حقّق الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الهيدروكربونات وعلى أسعار النفط والغاز العالمية، نموًا متواضعًا في عام 2019. على الرغم من أن النمو في قطاع الهيدروكربونات كان بطيئًا، إلا أن القطاع غير الهيدروكربوني قد شهد بعض النمو. وظل التضخم مستقرًا في عام 2019. وقد أدّى التغيير في القيادة السياسية خلال العام إلى حالة من عدم اليقين السياسي في البلاد.

وانخفض إجمالي أصول بنك البركة الجزائر بنسبة 5% إلى 2.15 مليار دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018، ويرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض في إجمالي حسابات العملاء بنسبة 5% من 1.9 مليار دولار أمريكي في 2018 إلى 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 12% إلى 79.6 مليون دولار أمريكي في عام 2019 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الدخل من الاعتمادات المستندية وبلغ صافي الدخل للعام 54.9 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد بنسبة 21% عن مثيله في عام 2018.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

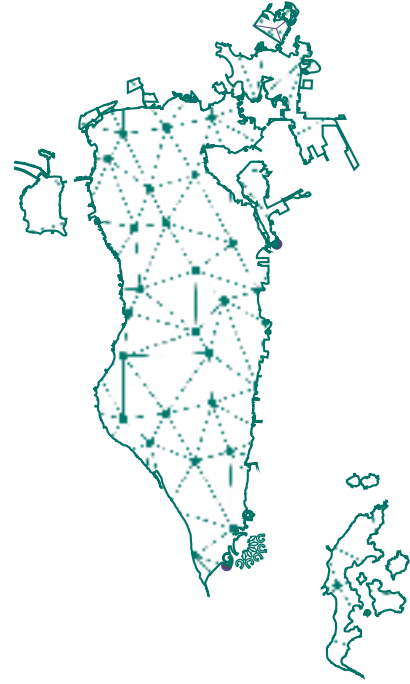
تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

البحرين
بنك البركة الإسلامي ش.م.ب.م - البحرين

عدد الفروع

سنة التأسيس

07 1984



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ حمد العقاب* الرئيس التنفيذي
العنوان	المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين، ص.ب رقم: 1882، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+973 17 535 300
فاكس	+973 17 533 993
الموقع الإلكتروني	albaraka.bh

وقد واصل البنك نجاحاته في تسويق برنامج حسابات توفير "البركات" الذي يمنح جوائز مالية بشكل منتظم؛ ونتيجة لذلك تخطت الودائع حاجز 200 مليون دولار أمريكي و 23,000 حساباً، حيث تمّ، في عام 2019 وحده، استقطاب 3,600 حساب جديد مما أضاف 35 مليون دولار أمريكي لإجمالي أرصدة الودائع. وقام البنك خلال العام بتوقيع اتفاقيات مع مجموعة من أبرز مطوري العقارات في البحرين لتقديم تمويلات الرهن العقاري لعملائهم. كما حقّق البنك تقدّمًا في شراكته مع مشروع "دانات البركات" الذي ترعاه وزارة الإسكان في البحرين. وتوجد لدى البنك خطط لتطوير أعمال التمويل التجارية الخارجية بالتعاون مع الوحدات الأخرى التابعة لمجموعة البركة.

وقد حصل البنك على جائزة أفضل علامة تجارية في دول مجلس التعاون الخليجي من "سي إم أو" غلوبال.

تعزّز النمو الاقتصادي في البحرين من خلال التوسع الذي حصل في القطاع غير النفطي وارتفاع الإنفاق على البنية التحتية بفضل حزمة الدعم المالي الخليجي. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم نظراً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2019، ويُتوقع كذلك أن يسجل الاقتصاد مستوىً معتدلاً من النمو بمتوسط 2.2 % خلال الفترة 2020-2021، بينما ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 3 % في نفس الفترة بفضل المستويات العالية من الإنفاق على البنية التحتية وزيادة الناتج الصناعي. ومن المحتمل أن يستمر العجز في الحساب الجاري، وإن كان ذلك بمستويات معتدلة.

وقد حقّق بنك البركة الإسلامي أداءً جيّداً في ظلّ هذه الظروف، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 7% من 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وهذا النمو ناتج عن زيادة بنسبة 8% في حسابات العملاء نتيجة العديد من المبادرات التي اتخذت خلال العام. كما نمت حسابات العملاء من 1.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 1.14 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وكان صافي الدخل التشغيلي لعام 2019 قد بلغ 13 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 35% مقارنة مع 9.6 مليون دولار أمريكي في عام 2018. بلغ صافي الربح 5.6 مليون دولار أمريكي لعام 2019 مقارنة مع خسارة بمبلغ 18.9 مليون دولار أمريكي في عام 2018.

وقد تم وضع استراتيجية جديدة واستباقية لتحسين الموقع التنافسي للبنك وتعزيز الضوابط والعمليات الداخلية بالتزامن مع تنفيذ مبادرات التحول الرقمي التي تغطي خدمات العملاء والعمليات الداخلية. كما تجري عملية ترقية النظام المصرفي الأساسي لتعزيز الضوابط والعمليات. ويوجد في البنك قسم امتثال قوي. كما تتمّ معالجة الأصول غير المنتجة، حيث يتمّ تكوين مخصّصات إضافية لتغطيتها كما تمّ إنشاء وحدة مخصّصة في معالجة هذه التمويلات.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تمّ تعيين الأستاذ حمد العقاب، الرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي ش.م.ب.م، بتاريخ 13 مارس 2019.

سورية

بنك البركة سورية ش.م.م

عدد الفروع

سنة التأسيس

14 2009



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ محمد حليبي الرئيس التنفيذي
العنوان	شارع عبدالرحمن شهبندر، ص.ب. 100، دمشق، سورية
هاتف	+963 11 443 78 20
فاكس	+963 11 443 78 10
الموقع الإلكتروني	albarakasyria.com

15 مليون دولار أمريكي في عام 2019 (2018: 9.5 مليون دولار أمريكي). وقد كانت الديون المتعثرة والأصول غير المنتجة تحت السيطرة، وهي عند مستوى أقل من المتوسط السائد في القطاع المصرفي في البلاد، كما تم عمل مخصصات لها بالكامل.

وقد افتتح البنك خلال العام 2019 مقره الرئيسي الجديد في يافور. كما فاز البنك بجائزة أفضل مبادرة استدامة من "سي بيه آي" إntرنشونال.

لقد عانى الاقتصاد السوري من آثار الاضطراب السياسي لفترة طويلة، لكن بدأت الآن عملية إعادة البناء، وإن كان ذلك في بعض الجيوب والمناطق. ومع فتح الحدود البرية مع العراق، بدأت آفاق نمو التجارة في الظهور. وقد ظل سعر الليرة السورية متقلباً ولذلك تم إطلاق صندوق دعم الليرة السورية، وتمت دعوة كبار رجال الأعمال والشركات إلى المشاركة فيه. وقد أصدر مجلس النقد والتسليف في سورية إرشادات للبنوك لاستخدام فائض سيولة العملات الأجنبية من خلال إيداعها في البنك المركزي.

وقد انخفضت أصول البنك بالدولار الأمريكي بنسبة 17% من 908.6 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 755.5 مليون دولار أمريكي في عام 2019، كما انخفضت حسابات العملاء بنسبة 22% من 742 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 578 مليون دولار أمريكي في عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض الودائع من البنوك والمؤسسات المالية من 395.9 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 247 مليون دولار أمريكي في عام 2019 وما نتج عن ذلك من انخفاض في تمويل المضاربة بمبلغ 137.4 مليون دولار أمريكي. ومع هذا فقد أظهر الدخل من الحسابات والاستثمارات ذات التمويل المشترك نموًا بنسبة 56% مقارنةً بعام 2018 ليرتفع إلى 15.5 مليون دولار أمريكي في عام 2019. كما بلغ صافي الدخل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

باكستان
بنك البركة (باكستان) المحدود

عدد الفروع

سنة التأسيس

192 2010



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ أحمد شجاع كيدواي عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	بيت البركة، 162، مدينة بنغالور، شارع فيصل الرئيسي، كراتشي، باكستان
هاتف	+92 21 3430 7000
فاكس	+92 21 3453 0981
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.pk

(كيو آر كود) للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والتحقق من الهوية البيومترية على الهاتف المحمول. كما قدم البنك خلال العام 2019 العديد من المنتجات الجديدة - مثل خطة الادخار للحج والعمرة والودائع المتكررة والودائع الثابتة المحددة بمدة معينة ومنتجات التمويل الزراعي.

وقد حصل البنك على جائزة المسؤولية الاجتماعية من مستشفى شوكت خانوم التذكاري للسرطان. كما حصل على جائزتين عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في قمة ومعرض المسؤولية الاجتماعية للشركات الدولي السابع في فئتين: التعاون والشاركة وبرنامج منح التعليم.

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في باكستان في عام 2019 مقارنةً بالعام الأسبق نتيجة تدابير تحسين الاستقرار التي اتخذتها الحكومة، حيث سُمح خلال العام الماضي لسعر الصرف بالهبوط، وتمّ كذلك تخفيض ميزانية التطوير، وارتفعت أسعار الطاقة، كما قام البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة بمقدار 325 نقطة أساس. ومن المتوقع أن ينتعش النمو تدريجياً إلى 3% في السنة المالية 2021 مع ارتفاع الطلب الخارجي وتحسن ظروف الاقتصاد الكلي ودخول حزمة الإصلاحات الهيكلية في الإدارة المالية والقدرة التنافسية حيز التنفيذ.

وقد ارتفع إجمالي أصول بنك البركة (باكستان) المحدود من 893 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى مليار دولار أمريكي في عام 2019. مع اعتبار انخفاض قيمة العملة، زادت حسابات العملاء من 779.6 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 877.6 مليون دولار أمريكي في عام 2019. وذلك بشكل رئيسي من الزيادات في حقوق حالمي حسابات الاستثمار. تحسنت السيولة إلى 28% من إجمالي الأصول بقيمة 282.7 مليون دولار أمريكي، لكن حسابات التمويل والاستثمار انخفضت بشكل هامشي بنسبة 2%. أنهى البنك العام بخسارة صافية بلغت 0.4 مليون دولار أمريكي مقابل صافي دخل 0.7 مليون دولار أمريكي في عام 2018.

وقد استوفى البنك الحد الأدنى من رأس المال ونسبة كفاية رأس المال المنصوص عليها من قبل بنك باكستان المركزي. كما استمر البنك خلال العام 2019 في إدارة الأصول غير المنتجة بفاعلية، حيث توجد دائرة خاصة في البنك متخصصة في إدارة هذه الأصول. ويسعى البنك إلى تنفيذ التحول الرقمي كأولوية مع توفير العديد من الخدمات الجديدة مثل رمز الاستجابة السريعة

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تونس

بنك البركة تونس

عدد الفروع

37

سنة التأسيس

1983



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ محمد المنصر المدير العام
العنوان	88، شارع الهادي شاكر 1002، تونس، تونس
هاتف	+216 71 186 500
فاكس	+216 71 780 235
الموقع الإلكتروني	albarakabank.com.tn

وقد قام البنك خلال العام 2019 بوضع استراتيجية للتحويل الرقمي من المتوقع أن تعزز تجربة العملاء وتسهّل العمليات الداخلية للبنك، إلى جانب ذلك، يتم تعزيز العمليات والإجراءات الداخلية الخاصة بحوكمة الشركات والامتثال بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. كما تم وضع آلية مُحكمة لتعزيز جودة الأصول، وهو ما يتجلى من انخفاض مخصصات الديون خلال العام. وقد طرح البنك العديد من المنتجات الجديدة في عام 2019 نذكر منها حسابات توفير "أمانات البركة"، حسابات توفير دراسة البركة، وحساب توفير "أطفالي" (ماي كيدز سيفينغ)، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من بطاقات الائتمان.

تباطأ الاقتصاد التونسي خلال عام 2019، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى التباطؤ في النمو الزراعي والنفط والغاز، رغم نمو قطاع الخدمات. وفي حين تم إحراز تقدم مهم في التحول السياسي نحو نظام ديمقراطي مفتوح للحكم، لم يواكب ذلك تحول اقتصادي بنفس المستوى. ومن هنا كانت الاعتبارات والقيود الداخلية عقبة أمام التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاح الاقتصادي. ومع ذلك، شهدت الصادرات نموًا قَليل من عجز الحساب الجاري بشكل طفيف، كما ساهم تحسن سوق الصرف الأجنبي في حماية احتياطيات العملة الأجنبية، وارتفعت قيمة العملة التونسية مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال العام.

وقد حقّق بنك البركة تونس أداءً جيدًا في عام 2019، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 11% من 481 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 533.6 مليون دولار أمريكي في عام 2019. ومن حيث القيمة بالدينار التونسي، كان النمو 6% فقط بسبب ازدياد قوة العملة التونسية خلال العام. وقد نمت حصة البنك من دخل حسابات التمويل المشترك بنسبة 24% من 17 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 21.1 مليون دولار أمريكي في عام 2019، وبلغ هذا النمو 38% من حيث القيمة بالعملة المحلية. كما بلغ صافي الدخل لهذا العام 4.3 مليون دولار أمريكي مقابل 1.7 مليون دولار أمريكي في عام 2018، بزيادة قدرها 160% ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع العوائد وانخفاض المخصصات.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

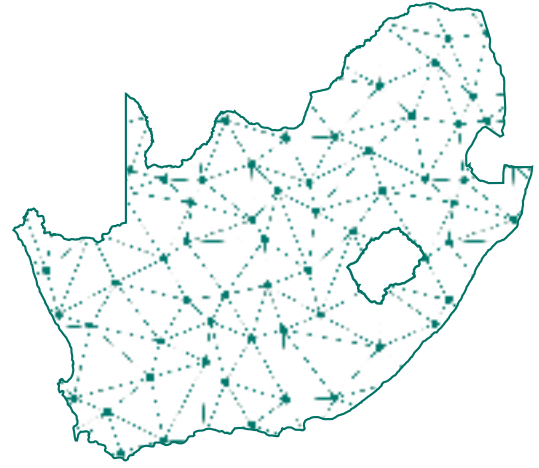
تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

جنوب أفريقيا
بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

عدد الفروع

سنة التأسيس

11 1989



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ شبير شوهان عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	2 كينغز ميد بوليفارد، مكتب كينغز ميد بارك، شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395، دوربان 4000، جنوب أفريقيا
هاتف	+27 31 364 9000
فاكس	+27 31 364 9001
الموقع الإلكتروني	albaraka.co.za

ويقوم البنك حالياً بتحديث نظامه المصرفي الأساسي وتنفيذ مبادرة للتحويل الرقمي للوظائف التي تتطلب التعامل مع العملاء وكذلك العمليات الداخلية. وقد حقق البنك تقدماً كبيراً في أعمال تمويل التجارة الخارجية بالتعاون والتنسيق مع وحدات مجموعة البركة الأخرى، كما وسّع نطاق تركيزه على أعمال القطاع الأجنبي وصناديق الاستثمار المشتركة والخدمات المصرفية الإلكترونية، وكل ذلك سوف يساهم في زيادة الدخل من الرسوم. وتخضع الأصول الغير منتجة لسيطرة تامة ومع ذلك تمّ تكوين مخصصات إضافية لزيادة مستوى التغطية.

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجنوب أفريقيا تباطؤاً في عام 2019 بسبب الظروف المعاكسة المحلية والعالمية التي نذكر منها التهديدات التي تشكلها السياسة الحمائية التي تعتمدها الولايات المتحدة والحروب التجارية. وعلى افتراض تزايد زخم الإصلاحات وانحسار التوترات العالمية في الفترة القادمة، فإنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيرتفع إلى 2% في عام 2020 ثم يتجه إلى أعلى ليصل إلى 3.1% في المتوسط في فترة 2021-2023. ومن المتوقع أن يبلغ العجز في الحساب الجاري ذروته عند 4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب تباطؤ التجارة العالمية، قبل أن يتراجع قليلاً إلى متوسط سنوي قدره 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في فترة 2021-2023.

وقد كانت نتائج بنك البركة المحدود، جنوب أفريقيا لعام 2019 إيجابية، حيث حقق نمواً في إجمالي الأصول بلغ 7% إذ ارتفعت الأصول من 6.8 مليار راند جنوب أفريقي في عام 2018 إلى 7.3 مليار راند في عام 2019، مع نمو تمويل حسابات العملاء لهذه الأصول بنسبة 7% من 6 مليار راند جنوب أفريقي في عام 2018 إلى 6.5 مليار راند في عام 2019، تم استثمار معظمها في تمويل المضاربة والمشاركة. ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي، كان النمو في إجمالي الأصول بنسبة 10% بسبب الزيادة الطفيفة في قيمة الراند خلال العام. وكان صافي الدخل لعام 2019 73.1 مليون راند، بزيادة 11% عن مستوى عام 2018 الذي بلغ 65.9 مليون راند.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

لبنان

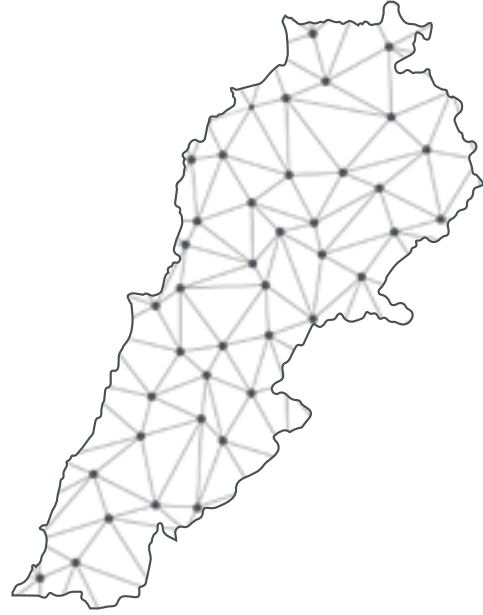
بنك البركة لبنان ش.م.ل

عدد الفروع

06

سنة التأسيس

1991



الاسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ معتمد محمصاني عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	شارع جوستينيان، مبنى باك الطابق 12، الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة، بيروت، لبنان
هاتف	+96117 48061 - 65
فاكس	+96117 48061 - 65 Ext: 700
الموقع الإلكتروني	al-baraka.com

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة في البيئة الاقتصادية، تمكن بنك البركة لبنان من وضع استراتيجية للتحويل الرقمي من المقرر أن تعود على البنك بمزايا جمة في المستقبل. كما كان البنك أيضاً نشطاً في تمويل التجارة الخارجية خلال العام، بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز وظيفة الامتثال من خلال استحداث عمليات وإجراءات إضافية.

وقد حصل البنك خلال العام على جائزة أفضل بنك إسلامي في لبنان 2019 من مجلة غلوبال فاينانس.

ظلّ لبنان في عام 2019 يعاني من عدم استقرار سياسي على خلفية استمرار الركود الاقتصادي، وقد تأثر من ذلك قطاعا البناء والعقارات بشكل خاص، ومازالت البلاد بشكل عام في انتظار تحديد اتجاه سياسي واقتصادي واضح. كما أثرت الأزمة في سوريا أيضاً على الاقتصاد وتراجع حجم الودائع بالدولار الأمريكي من الخارج. وقد كان نمو الناتج المحلي الإجمالي ضعيفاً عند مستويات منخفضة بينما استمرّ الدين الحكومي في الارتفاع.

وقد انخفض إجمالي أصول بنك البركة لبنان من 365 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 335.5 مليون دولار أمريكي مع انخفاض حسابات العملاء من 331.8 مليون دولار أمريكي إلى 301.2 مليون دولار أمريكي. كما انخفض التمويل والاستثمارات من 244 مليون دولار أمريكي إلى 200.5 مليون دولار أمريكي أو 18% تمشيًا مع التوجه السائد في الصناعة المصرفية في البلاد. بلغت الخسائر الصافية لهذا العام 2.3 مليون دولار أمريكي (2018: صافي ربح 146 ألف دولار أمريكي).

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

السودان
بنك البركة السودان

عدد الفروع

سنة التأسيس

28 1984



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ الرشيد عبدالرحمن علي المدير العام
العنوان	برج البركة، ص.ب. 3583، شارع القصر، الخرطوم، السودان
هاتف	+249 187 112 000
فاكس	+249 183 788 585
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.sd

الجنبة السوداني، وصل النمو في صافي الدخل إلى 20% حيث بلغ 455.1 مليون جنبة سوداني في عام 2019 مقابل 377.8 مليون جنبة سوداني في عام 2018، وهذا ما يؤكد قوة ومتانة البنك.

وقد عزز البنك البنية التحتية للامتثال ووضع استراتيجية شاملة للتحويل الرقمي. كما أنجز البنك بناء ثلاثة فروع جديدة خلال العام ولا زالت هناك أربعة فروع قيد الإنشاء، مما يمهد الطريق لمزيد من النمو في الودائع ولإطلاق المزيد من المنتجات الجديدة في العام المقبل. وقد قام البنك بتوقيع شراكات مع عدد من كبار عملائه الرئيسيين مما أدى إلى زيادة ملحوظة في حجم الودائع.

أدى التغيير في السياسي في السودان خلال 2019 إلى حدوث حالة من عدم اليقين الاقتصادي، ومازالت البلاد تعمل على إعادة ترتيب أمورها في أعقاب هذه الأحداث. وقد ارتفع التضخم إلى أكثر من 54% وكانت العملة تتداول في السوق السوداء بسعر أعلى بكثير من السعر الرسمي البالغ 45 جنبة سوداني مقابل الدولار. وتواجه الحكومة الجديدة تحدياً يتمثل في إعادة الاقتصاد إلى المسار الصحيح ووقف تدهور سعر العملة ووضع خطة إنقاذ مدتها تسعة أشهر. وكان هناك تطور إيجابي تمثل في الانفراج النسبي في حدة أزمة السيولة التي خيمت على القطاع المصرفي منذ بداية عام 2018.

وقد كان أداء البنك جيداً خلال عام 2019 على الرغم من الظروف الاقتصادية والتجارية المعاكسة التي عصفت بالبلاد، إذ نمت إجمالي الأصول بنسبة 74% بالعملة المحلية، أما بقيمة الدولار الأمريكي، فقد بلغ النمو 83% حيث ارتفعت الأصول من 193.3 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 354.1 مليون دولار أمريكي في عام 2019، ويعود ذلك إلى نمو بنسبة 114% في حسابات العملاء التي ارتفعت من 126.6 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 271.4 مليون دولار أمريكي في عام 2019 - مما يعكس ثقة العملاء في قدرة البنك على مواجهة الظروف الصعبة. وقد تم استخدام جزء كبير من هذه السيولة في تمويلات المراقبة والاستثمارات غير المتاحة للتداول. بقيمة

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

المغرب

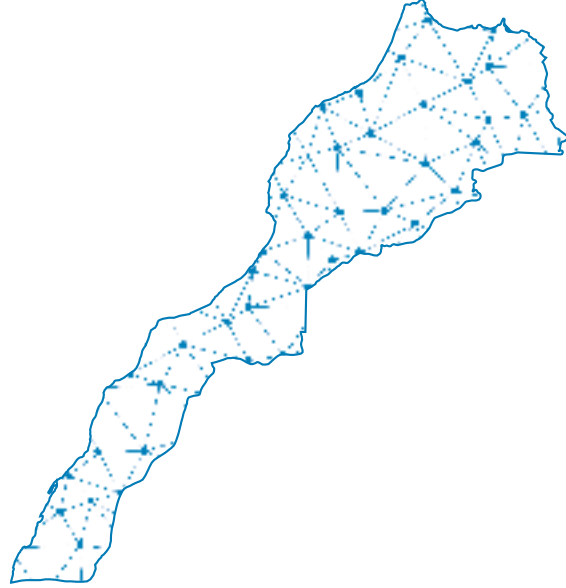
بنك التمويل والإئتمان

عدد الفروع

05

سنة التأسيس

2017



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ محمد معروف المدير العام
العنوان	157، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء، 20000، المغرب
هاتف	+212 5 20 51 51 51
الموقع الإلكتروني	btibank.ma

2018 إلى 43.5 مليون دولار أمريكي في عام 2019، وذلك تماشيًا مع استمرار تعزيز تواجد البنك في السوق المغربية. وقد بلغ عدد فروع البنك في العام 2019 خمسة فروع، لكنه يتطلع إلى مضاعفة شبكة الفروع في العام القادم ليصل البنك إلى مناطق أخرى في المغرب.

وقد فاز البنك بجائزة أفضل بنك تشاركي لجودة العملاء في عام 2019 من مجلة وورلد فاينانس.

تباطأ الاقتصاد المغربي بشكل طفيف في عام 2019 مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.7%، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، فقد تحسّن النمو غير الزراعي (3.4% في عام 2019 مقابل 3% في عام 2018) مدفوعًا بأداء وناجح أفضل للفوسفات والكيماويات والنسيج. ومن المتوقع أن يزداد النمو تدريجيًا ليبلغ 3.3% في المتوسط خلال الفترة 2020-2021، مدفوعًا بشكل أساسي بأنشطة التصنيع والخدمات الأكثر ديناميكية، ومدعومًا بارتفاع الاستثمارات الأجنبية. كما إنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1% على المدى المتوسط. وتعمل الحكومة حاليًا على تطوير نموذج جديد للتنمية الاقتصادية للبلاد.

يمثل العام 2019 العام الثاني الكامل لعمليات بنك التمويل والإئتمان منذ انطلاقه، حيث يقوم البنك تدريجيًا بتحسين موقعه ومكانته في البلاد. بلغت الخسائر الصافية للعام 5.8 مليون دولار أمريكي (2018: 5.9 مليون دولار أمريكي). كما نما إجمالي الأصول من 33.6 مليون دولار أمريكي في عام

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

المملكة العربية السعودية

إتقان كابيتال

سنة التأسيس

2007



اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ عبد الله فريد شاكر العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
العنوان	ذا هيد كوارترز بيزنس بارك، البرج الغربي - الدور الخامس عشر، طريق الكورنيش، ص.ب. 8021، جدة 21482، المملكة العربية السعودية
هاتف	+966 12 510 6030
فاكس	+966 12 510 6033
الموقع الإلكتروني	itqancapital.com

مقارنة بمبلغ 170 مليون دولار أمريكي في عام 2018، وبلغت الأصول تحت الحفظ 182 مليون دولار أمريكي في عام 2019 مقارنة بمبلغ 129 مليون دولار أمريكي في عام 2018. كما بلغ إجمالي أصول الشركة 20.5 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقابل 22.6 مليون دولار أمريكي في عام 2018. لكن بلغ صافي الخسارة مبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي في عام 2019 مقابل صافي خسارة بمبلغ 5.3 مليون دولار أمريكي في عام 2018.

قامت المملكة العربية السعودية بخفض كبير في إنتاج النفط في عام 2019 كجزء من اتفاقية أوبك. وقد ساهم ذلك في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 0.9% في عام 2019. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 2.2% في عام 2021 بعد انتهاء مرحلة خفض إنتاج النفط وبدء رؤية النتائج الإيجابية لإصلاحات المستمرة الهادفة لتنويع الاقتصاد. وقد شهد القطاع المالي اندماج بنكين محليين (بنك ساب والبنك الأول)، كما شهد القطاع نمواً وانتشاراً حيث تم منح ترخيصين مصرفيين جديدين لكل من سوفت بنك وستاندرد تشارترد بنك.

تتبع شركة إتقان كابيتال لمجموعة البركة المصرفية، وهي شركة خدمات مصرفية استثمارية تتركز أنشطتها بشكل رئيسي في خدمات إدارة الأصول والحفظ. وقد شهدت إتقان توسعاً كبيراً في الأصول تحت الإدارة بعد تنفيذها لاستراتيجية إعادة الهيكلة التي اعتمدها مجلس إدارة الشركة في عام 2018. وقد بلغ حجم الأصول تحت الإدارة 260 مليون دولار أمريكي في عام 2019،

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اندونيسيا

مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)

سنة التأسيس

2008



الاسم المنصب	الأستاذة/ نور البرية جعفر رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	مبنى رافيندو، الطابق 10، جالان كييون سيريه رقم 75، جاكارتا بوسات 10340، اندونيسيا
هاتف	+62 21 316 1345
فاكس	+62 21 316 1074
الموقع الإلكتروني	albaraka.com

وقد واصل المكتب التمثيلي لمجموعة البركة تسويق خدمات تمويل التجارة الخارجية للمجموعة واستكشاف المزيد من فرص التوسع في جنوب شرق آسيا، وذلك مع الاستمرار في الحفاظ على علاقات وثيقة مع البنك المركزي والسلطات التنظيمية الأخرى هناك.

من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإندونيسيا 5.1% للفترة 2023-2019. وفي جانب الإنفاق، يظل الطلب المحلي (وفي مقدمته الاستهلاك الخاص) أكبر مساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد عززت التدابير التي قامت بها الحكومة الاستهلاك الأسري المعيشي في عام 2019. وتستمر الجهود التي تستهدف تشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة (الأجنبية وغيرها) في البنية التحتية والتصنيع، ومن المتوقع أن يوفر ذلك دعمًا ثابتًا لرأس المال التكويني في 2023-2019. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.4%.

ويتنامى العمل المصرفي الإسلامي بوتيرة سريعة في إندونيسيا، وقد شكلت أصول المصرفية الإسلامية 5.95% من إجمالي الأصول المصرفية في عام 2019. وتمثل الوحدات الإسلامية للبنوك التقليدية الكبرى أكبر البنوك الإسلامية في البلاد.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

ليبيا مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)

سنة التأسيس

2011



الاسم المنصب	الأستاذ/ محمد الخازمي رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	برج طرابلس، برج رقم 1، الطابق 14، مكتب رقم 144، ص.ب. 93271، طرابلس، ليبيا
هاتف	+218 (21) 3362310 / +218 (21) 3362311
فاكس	+218 (21) 3362312
الموقع الإلكتروني	albaraka.com

لا تزال المواجهة السياسية المستمرة في ليبيا وانخفاض أسعار النفط تعيق الاقتصاد. وتظلّ الاتفاق المستقبلية مرهونة باستعادة الاستقرار الدائم في البلاد ووضع برامج إعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

ويساعد مكتبنا التمثيلي في ليبيا الوحدات التابعة لمجموعة البركة على إقامة والحفاظ على علاقات مع البنوك المحلية والجهات الرقابية والتنظيمية في ليبيا. كما يقوم المكتب بتسهيل الاتصالات بين وحدات مجموعة البركة والبنوك المحلية، بالإضافة إلى التنسيق بخصوص استفسارات البنوك المحلية التي ترغب في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)



حوكمة الشركات

- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أيّ معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية؛
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- التأكد من أنّ لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام بهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أنّ بيئة المراقبة والينضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- القيام بأيّ مهام أو وظائف يكون مطلوباً من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف مجموعة البركة المصرفية. ويتحقق المجلس من أنّ الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينصّ نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية يطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمّم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

اعتبرت مجموعة البركة منذ إنشائها، وحتى قبل أن يصبح ذلك من المتطلبات التنظيمية والرقابية، أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطاً أساسياً لضمان إدارة فعالة للمجموعة من أجل تحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وبناء قيمة مرتفعة ومستمرة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة واليقظة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضرورياً لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إنّ مجلس الإدارة ("المجلس") هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنّه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة، واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وتعظيم قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة أيضاً، ضمن أمور أخرى، مسؤولاً عما يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقق من وضع إطار عام وفعال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات؛
- وضع الموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أنّ عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهيكل ملائمة؛
- التحقق من أنّ عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوباً، وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛

ويعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. ويقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. ويحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسباً فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذية بأمر ما يتم تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكوّن مجلس الإدارة ممّا لا يقلّ عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتمّ الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين على ذلك.

ولا يوجد حدّ أقصى للسّن التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناءً على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لإحدى أحداث أو ظروف محددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أنّ التعيين الأصلي للعضو كان مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية؛
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة، أو الإخفاق في الامتثال بشروط تعيينه / تعيينها أو أحكام اللوائح الداخلية للمجلس أو لجانه؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتمّ إبلاغ المجلس به خطياً؛
- عند استقالة العضو رسمياً من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق في أجل معقول، أو
- تقلّد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

كجزء من مسؤولية مجلس الإدارة في التحقق من تطبيق حوكمة شركات فعالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة مكتوبة للامتثال تحكم عملية امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة، ولا سيما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. ولقد قام المجلس بتفويض مسؤولية متابعة الامتثال إلى لجنة الحوكمة والامتثال بشكل مباشر. ويتمّ أداء هذه المسؤولية عن طريق دائرة الامتثال المناط بها تولّي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالامتثال على الموظفين في المجموعة وضمان وجود منهجية فعالة للامتثال والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال ووضع ضوابط تشغيلية وإطار عام محكم لمتطلبات سياسة (اعرف عميلك) ومكافحة غسل الأموال. وتقوم مجموعة البركة المصرفية بشكل مستمر بتعزيز إطار الامتثال فيها وفي كل وحدة من وحداتها التابعة.

وقد وضع مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2010 متطلبات جديدة يجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من (لائحة الضوابط الرقابية على أعلى مستوى) من (كتاب القواعد) فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط، وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014 أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطلبات التي تتعلق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والتأخير مخاطر حقيقية (أنظر أدناه)، وقد تمّ اعتماد هذه المتطلبات من قبل مجموعة البركة المصرفية. وتقوم المجموعة بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفضّلة للتأكد من الامتثال لهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتمّ التعرف عليه. وتتمّ إحاطة كلّ من مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية علماً بشكل تام بأيّ قصور كهذا إن وجد والخطوات التي يتمّ اتخاذها لمعالجته. وبناءً على هذا الإجراء، فقد تقدمت مجموعة البركة المصرفية سابقاً بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين رئيس لمجلس الإدارة على الرغم من أنّه ليس عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة حسب التعريف المنصوص عليه في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي.

كما تقوم مجموعة البركة المصرفية باستمرار بالتحقق من أنّ مساهمي الأقلية في المجموعة ممثلون تمثيلاً جيّداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين تكون لديهم مسؤولية إضافية في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

حوكمة الشركات (تتمة)

وتماشياً مع الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في كتاب قواعد المصرف المركزي.

وفي 20 مارس 2017 انتخبت الجمعية العمومية العادية أعضاء مجلس الإدارة التاليين لمدة ثلاث سنوات:

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبد الله كامل - رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ عبد الله صالح كامل - نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي
4. الأستاذ محي الدين صالح كامل
5. الدكتور خالد عبد الله عتيق

أعضاء مستقلون

1. الأستاذ عبد الله عمار السعودي - نائب رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ صالح محمد اليوسف
3. الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي
4. الأستاذ جمال سعيد بن غليظة
5. الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل
6. الدكتور باسم إبراهيم عوض الله
7. الأستاذ سعود صالح الصالح

عضو تنفيذي

1. الأستاذ عدنان أحمد يوسف - الرئيس التنفيذي

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان التابعة له يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل من هذه اللجان. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الأستاذ عبد الله صالح كامل (عضو غير تنفيذي)، وتضم في عضويتها الرئيس التنفيذي للمجموعة الأستاذ عدنان أحمد يوسف (عضو تنفيذي) والأستاذ عبد الإله صباحي (عضو غير تنفيذي) والأستاذ صالح محمد اليوسف (عضو مستقل). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، و فيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشح كهذا متوافقاً مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات (صالح ومناسب) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

وتماشياً مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقديم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات والامتثال لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي للمجموعة، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماماً عن الإدارة التنفيذية، كما أن كلا منهم مسؤول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيب مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهماتهم استقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استناداً لسياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين الموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. ويرأس اللجنة الأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل) والأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مستقل). وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقاً لهيكله حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللجنة أيضاً بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو مذكور أدناه.

وتقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي. وعندما تتم مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسيين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضاً عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق

يرأس لجنة مجلس الإدارة للتدقيق الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الدكتور باسم عوض الله (عضو مستقل) والأستاذ محي الدين صالح كامل (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة رسمياً أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعاً واحداً من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفيتش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمطلوبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفعاليتها وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تفصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضاً من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. ويتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأي مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفيتش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون لأي سلطات اختصاص في أي مكان تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللجنة لمراجعتها فور صدورهما، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظاماً للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقاً لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة لأي عضو في اللجنة أو لمسؤول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللجنة بالأمر.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر

يرأس الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مستقل) لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، وتضم اللجنة في عضويتها الأستاذ جمال بن غليطة (عضو مستقل) والدكتور خالد عتيق (عضو غير تنفيذي). وتجتمع اللجنة رسمياً مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناءً على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان وجود تشخيص وإدارة فعالين للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال بالمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والامتثال

تشكلت لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والامتثال في نوفمبر 2018، وتم تعيين أعضائها بداية من فبراير 2019. ويرأسها السيد جمال بن غليطة (عضو مجلس إدارة مستقل) وأعضاؤها الآخرون هم السيد يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مجلس إدارة مستقل) والدكتور خالد عتيق (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي) والدكتور باسم عوض الله (عضو مجلس إدارة مستقل). كما تضم اللجنة في عضويتها الدكتور أحمد محي الدين أحمد ممثلًا عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. تجتمع اللجنة على الأقل 4 مرات استناداً لميثاق حوكمة المجموعة في السنة ولكن قد تجتمع لأكثر من ذلك بناءً على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود إطار متين لحوكمة الشركات وثقافة امتثال قوية في كامل المجموعة بما في ذلك إجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وبقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ الموحد، وبالتالي تقليل المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعة ضوابط وأنظمة الحوكمة بشكل دوري لكشف أي نقاط ضعف، إن وجدت، لتتم معالجتها. ونظرًا لتواجد المجموعة في عديد من البلدان، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام بشكل جيد بالتشريعات القانونية والقواعد التنظيمية والرقابية المحلية ذات الصلة بحيث يتم الحفاظ على معايير امتثال على مستوى عالٍ ومتوافقة مع المعايير المنصوص عليها في المعايير الدولية.

لجنة مجلس الإدارة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

يرأس الدكتور باسم عوض الله (عضو مستقل) لجنة مجلس الإدارة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وتضم اللجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله صباحي (عضو غير تنفيذي) والأستاذ صالح محمد اليوسف (عضو مستقل).

واللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة. حيث تشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجًا يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيًا ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلامي. وتنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية. ويتم تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجنة وتقريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس واللجان في عام 2019

اسم المجلس / اللجنة	عدد الاجتماعات في 2019	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	6	20/02/2019 20/03/2019 12/05/2019 06/08/2019 03/11/2019 23/12/2019	الشيخ صالح عبد الله كامل، الرئيس	6
			الأستاذ عبد الله عمار السعودي	6
			الأستاذ عبد الله صالح كامل	5
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	6
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	6
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	6
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	5
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	6
			الأستاذ جمال بن غليظة	6
			الدكتور باسم عوض الله	6
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	6
			الأستاذ سعود صالح الصالح	6
			الدكتور خالد عبد الله عتيق	6
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	4	27/01/2019 02/05/2019 10/09/2019 05/12/2019	الأستاذ عبد الله صالح كامل، الرئيس	4
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	4
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	4
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	4
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	5	10/02/2019 12/05/2019 05/08/2019 03/11/2019 23/12/2019	الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي، الرئيس	5
			الدكتور باسم عوض الله	5
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	5
			الدكتور أحمد محي الدين أحمد*	1
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	4	07/02/2019 24/07/2019 03/10/2019 12/12/2019	الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	4
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	4
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	4
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	4	05/03/2019 21/05/2019 25/09/2019 21/11/2019	الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل، الرئيس	4
			الأستاذ جمال بن غليظة	4
			الدكتور خالد عبد الله عتيق	4
			الأستاذ سعود صالح الصالح**	3
لجنة مجلس الإدارة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة	3	20/02/2019 12/05/2019 03/11/2019 20/03/2019	الدكتور باسم عوض الله، الرئيس	3
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	3
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	3
			الأستاذ جمال بن غليظة، الرئيس	3
لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والامتثال	3	25/09/2019 23/12/2019	الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	3
			الدكتور خالد عبد الله عتيق	3
			الدكتور باسم عوض الله	3
			الدكتور أحمد محي الدين أحمد***	2

* حضر العضو اجتماع واحداً فقط (كممثل للهيئة الموحدة للرقابة الشرعية) قبل قرار مجلس الإدارة بفصل الحوكمة عن لجنة التدقيق

** لم يكن قد تم تعيينه بعد عضواً في اللجنة

*** عين بتاريخ 20 فبراير 2019 كعضو في لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والامتثال ممثلاً للجنة الرقابة الشرعية وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي

حوكمة الشركات (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبد الله كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبد الله كامل هو رئيس مجموعة دلة البركة، وهي واحدة من أكبر مجموعات الأعمال في المملكة العربية السعودية. أسس المجموعة قبل أكثر من 50 عاماً، وكان قد أنشأ شركة البركة للاستثمار والتنمية، وهي شركة قابضة للعديد من المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مختلف أنشطة الأعمال حول العالم.

ويعتبر الشيخ صالح عبد الله كامل أحد الشخصيات الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي ويعتبر من أعلى المراجع في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وبالإضافة إلى كونه رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات في مجموعة دلة البركة، فهو عضو في مجالس العديد من الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الخيرية والثقافية مثل مؤسسة الفكر العربي ومؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، وصندوق التضامن الإسلامي والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

والشيخ صالح عبد الله كامل هو رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهو عضو في الفريق الاستشاري لرئيس البنك الإسلامي للتنمية.

وتقديرًا لجهوده الشخصية والإسهامات الكبيرة لمجموعة دلة البركة في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والرفاهية، حصل الشيخ صالح عبد الله كامل على العديد من الميداليات والألقاب والجوائز بما في ذلك وسام الاستقلال الأردني، ووسام الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، والوسام العلوي، المغرب، والجائزة الملكية للتمويل الإسلامي، ماليزيا، وجائزة المصرفي الإسلامي من البنك الإسلامي للتنمية.

الأستاذ/ عبد الله عمار السعودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله عمار السعودي هو رئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات بطرابلس، ليبيا والرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبدالله السعودي ومشاركوه" ذ.م.م. في البحرين، وعضو مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني بيروت. كما أنه مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980 حتى 1994. كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (مغفأة)، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين. كما قام أيضاً بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، طرابلس وشغل فيه منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من 1972-1980. وعمل الأستاذ عبدالله أيضاً في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاماً شغل خلالها مناصب مختلفة.

الأستاذ عبدالله السعودي مصرفي بارز ومرموق على المستوى الدولي، ويملك خبرة تزيد على خمسة عقود في هذا المجال. وقد تم تكريمه بالعديد من الميداليات العالمية خلال مسيرته المهنية، من أبرزها حصوله على لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً" في عام 1980 في حفل تكريم أقيم في جامعة جورج تاون في واشنطن، وجائزة "أفضل شخصية مصرفية" عام 1990 من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية، وجائزة "الشخصية المصرفية العربية" في العام 1993 من اتحاد المصارف العربية، بالإضافة للعديد من الأوسمة والميداليات الذهبية، من أبرزها وسام من ملك إسبانيا والميدالية الذهبية من الرئيس الإيطالي في العام 1977، والميدالية الكبرى من رئيس الجمهورية التونسية عام 1993.

كما مُنح جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير - التابع للجامعة العربية في عام 2012، كما منح في العام 2018م جائزة الشخصية المصرفية العربية من قبل اتحاد المصارف العربية في بيروت. الأستاذ عبد الله السعودي يحمل الجنسية الليبية وحاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة.

الأستاذ/ عبد الله صالح كامل

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله صالح كامل هو الرئيس التنفيذي لمجموعة دلة البركة، المملكة العربية السعودية. كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (إعمار). وقد شغل الأستاذ عبدالله كامل في السابق عدداً من المناصب التنفيذية في مجموعة دلة وصولاً إلى منصب نائب الرئيس لقطاع الأعمال حتى عام 1999، عندما شغل منصبه الحالي.

يملك الأستاذ عبدالله كامل خبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال. كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو مجلس إدارة الغرفة لدورتين)، ومنظمة الرؤساء العرب، وجمعية أصدقاء السعودية، ومجلس أمناء صندوق المثوبة، ومندوب أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال. الأستاذ عبدالله كامل، سعودي الجنسية، ودرس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ صالح محمد يوسف

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ صالح محمد يوسف هو رجل أعمال كويتي مرموق، حيث شغل عدة مناصب مرموقة في الكويت وعلى المستوى الإقليمي منها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي خلال الفترة من 1988-2005م، وقبل ذلك كان الأستاذ صالح يوسف قد شغل عدة مناصب تنفيذية في بنك الكويت الصناعي، وبنك الكويت المركزي لفترة 11 سنة كمسؤول عن الرقابة المصرفية وكمدير لإدارة التفتيش الميداني.

كما تولّى منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة أفكار القابضة - الكويت لغاية سبتمبر 2010. كما ترأس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية الإسلامي - البحرين ورئيس مجلس مستشاري بنك المؤسسة العربية - فرانكفورت. كما كان عضواً في مجلس إدارة مجموعة الأوراق المالية - الكويت، وعضو مجلس إدارة بنك الخليج - الكويت، والمؤسسة العربية المصرفية - البحرين، والبنك الأهلي المتحد - لندن ومؤسسة الخليج للاستثمار - الكويت والهيئة العامة للصناعة - الكويت. كما كان عضواً في مجلس الأمناء بمعهد الكويت للأبحاث العلمية وعضو في لجنة الاستثمار الأجنبي - الكويت وعضو مفوض بمجلس المفوضين في هيئة أسواق المال - الكويت.

حالياً هو عضو مجلس إدارة في مجموعة البركة المصرفية - البحرين و بنك البركة لبنان، وبنك البركة تونس.

الأستاذ صالح محمد يوسف يحمل درجة بكالوريوس تجارة - تخصص محاسبة وتحديق من جامعة الكويت ولديه خبرة مصرفية طويلة لأكثر من 39 سنة.

ويتمتع الأستاذ عبد الإله صباحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عاماً، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية. والأستاذ صباحي سعودي الجنسية حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم الشامسي هو رئيس مجلس إدارة بنك البركة مصر وعضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سورية. وقد شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، ومنصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي في دبي، ونائب المدير العام لصندوق أبوظبي للإنماء.

وتمتد خبرة الأستاذ إبراهيم الشامسي أكثر من 46 عاماً في قطاع الخدمات المالية وفي خدمة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. والأستاذ إبراهيم الشامسي إماراتي الجنسية حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ جمال بن غليظة

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ جمال بن غليظة حالياً منصب المدير العام لمجموعة شركات بن غليظة ومستشار رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة منذ العام 2018. وسابقاً كان رئيساً تنفيذياً لهذا البنك خلال الفترة من 2012 ولغاية 2018. كما شغل سابقاً عضوية مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي وفي نفس الوقت منصب نائب للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والمدير العام للأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، وهو الشركة الأم لمصرف الإمارات الإسلامي. وحقق لمصرف الإمارات الإسلامي نمواً غير مسبوقاً مكنه من الحصول على العديد من الجوائز، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك إسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما رأس الأستاذ بن غليظة مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة المالية الإسلامية المحدودة، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في شركة تنفيذ المحدودة.

ويحمل الأستاذ بن غليظة الجنسية الإماراتية ولديه خبرة مصرفية تمتد إلى ما يزيد عن 29 عاماً، شغل خلالها مناصب رئيسية في مختلف التخصصات بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. له العديد من الإسهامات الهامة تتضمن التخطيط لإطلاق "الإمارات الإسلامي"، وتأسيس وحدات أعمال جديدة ضمن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة وشركة إدارة الأصول وشركة الإمارات المالية. علاوة على ذلك، كان له دوراً بارزاً في مسيرة النمو التي شهدتها إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل هو عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحريني، ومصرف عجمان، الإمارات العربية المتحدة. شغل في السابق منصب مدير عام شركة الإمارات المالية، وقبلها شغل منصب مدير تنفيذي للاستثمار في بنك دبي الإسلامي، إلى جانب العديد من المناصب التنفيذية العليا في بنك أم القيوين الوطني. كما شغل الأستاذ

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

قاد الأستاذ عدنان أحمد يوسف مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية والأكثر تنوعاً على مستوى العالم. ويرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من بنك البركة السودان وبنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، وبنك البركة الجزائر وبنك البركة باكستان وبنك البركة سورية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحريني، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة كل من بنك البركة تونس وشركة إيتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

ويرأس الأستاذ عدنان حالياً مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. كما ترأس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية لدورتين متتاليتين، (2007-2013)، وعمل الأستاذ عدنان سابقاً لدى المؤسسة العربية المصرفية أكثر من 20 عاماً في مختلف المناصب القيادية كان آخرها عضوية مجلس إدارة المؤسسة.

في عام 2011، حصل على وسام (الجدارة من الدرجة الأولى)، وهو تكريم متميز من لدن جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين. وفي 2017، استلم الأستاذ عدنان جائزة الحرية الفخرية، وهي أعلى تكريم من مدينة لندن، نظير مساهماته المتميزة في الخدمات المصرفية العالمية.

كما حاز على لقب شخصية التمويل الإسلامي لعام 2017 وذلك ضمن حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمية. كما حصل على جائزة "التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي "لاريبا" تقديراً لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم. وفي عامي 2004 و 2009 حصل الأستاذ عدنان على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية.

وفي 2017، فاز الأستاذ عدنان بجائزة المال والأعمال الإسلامية الثانية عشر نظير إسهامه المتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية في الصيرفة الإسلامية. وفي 2016، مُنح الأستاذ عدنان لقب (مفوض سامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030). كما فاز بالجائزة الذهبية للتنمية المستدامة وذلك تقديراً لدوره الكبير في برامج الخدمة والمسؤولية الاجتماعية محلياً ودولياً، وكذلك تقديراً للدور الريادي لمجموعة البركة المصرفية في مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية وذلك في مؤتمر عمان الدولي للمسؤولية الاجتماعية 2016. كما حصل على لقب السفير الأممي للمسؤولية الاجتماعية (مملكة البحرين) من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية في عام 2016.

والأستاذ عدنان حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة. وتقديراً لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحته جامعة الجنان اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال. يمتلك الأستاذ عدنان خبرة لأكثر من ثلاثة عقود في الصيرفة الدولية.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صباحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الإله صباحي هو نائب رئيس مجموعة دلة البركة، المملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار في تونس. كما أنه عضو في مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة في البحرين، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، وعدد من الشركات العالمية الأخرى.

حوكمة الشركات (تتمة)

الأستاذ محي الدين كامل يحمل الجنسية السعودية مع خبرة متنوعة مدتها 17 عاماً، ودرس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سعود صالح الصالح هو رئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية في المملكة العربية السعودية، وعضو مجلس إدارة إعمار المدينة الاقتصادية. وشغل في السابق عدداً من المناصب العليا منها رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة ساب - بي ان بي باريبا إدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة املاك الدولية للتطوير والتملك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد على 33 عاماً، بما في ذلك 25 عاماً عمل خلالها في البنك العربي الوطني وأعقبها مناصب عليا في البنك السعودي للاستثمار في الرياض. و تدرّج في العديد من المناصب الإدارية وصولاً إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، ثم عيّن أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية بمرتبة وزير. الأستاذ سعود الصالح سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاندستيت، أورايجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية والعديد من الدورات المتقدمة في المجال المالي والقانوني.

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق

عضو مجلس الإدارة

يتولى الدكتور خالد عبد الله عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك الأسرة في مملكة البحرين. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية وذلك للتأكد من التزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، الدكتور خالد هو حالياً عضو مجلس إدارة في بنك البركة الإسلامي - البحرين. كما عمل في مناصب قيادية مع عدد من المؤسسات، بما في ذلك نائباً للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 38 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذاً مساعداً في جامعة البحرين. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

يوسف بن فاضل في السابق منصب عضو مجلس الإدارة في العديد من المؤسسات المالية من بينها شركة الاتحاد للتأمين في الإمارات العربية المتحدة، وبنك البوسنة الدولي، وشركة دبي الإسلامية للتأمين.

يحمل الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل الجنسية الإماراتية وحاصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا، سبوكين، ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية مع خبرة تزيد عن 33 عاماً في قطاع الخدمات المصرفية.

الدكتور/ باسم إبراهيم عوض الله

عضو مجلس الإدارة

الدكتور باسم عوض الله هو الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والاستراتيجية الواقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة، ونائب رئيس مجلس الإدارة في البنك العربي في الأردن، وعضو مجلس الإدارة في البنك العربي الوطني، في المملكة العربية السعودية. وقد شغل في السابق مناصب السكرتير الاقتصادي لرئيس الوزراء (1992 - 1996)، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء

(1996-1999)، مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999-2001)، وزير التخطيط والتعاون الدولي (أكتوبر 2001 - فبراير 2005)، وزير المالية (2005) مدير مكتب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين (أبريل 2006 - نوفمبر 2007)، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي (نوفمبر 2007 - أكتوبر 2008).

وعمل الدكتور باسم عوض الله أيضاً كأمين عام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة بين 2010 وحتى 2013. كما تمّ منحه مقعد الملك عبدالله بن عبد العزيز للزمالة الزائرة في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد وذلك في عام 2012. كما أنّه عضو في المجلس الاستشاري لمركز الشرق الأوسط في كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية، ونائب رئيس مجلس الأمناء في جامعة القدس، فلسطين. وحصل الدكتور عوض الله على وسام الحسين للعتاء المميز، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية وكذلك عدد من الأوسمة من مختلف الدول.

الدكتور باسم عوض الله لديه خبرة متنوعة ولمدة 33 عاماً وحاصل على درجتَي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن/كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية، وعلى درجة البكالوريوس في الاقتصاد الدولي والتجارة والتمويل من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ محي الدين كامل هو نائب الرئيس التنفيذي للاستثمارات المباشرة في شركة دلة البركة القابضة وعضو في اللجنة الإدارية للشركة. وقد شغل سابقاً منصب رئيس مجالس إدارات كل من شركة دلة للأنتاج العالمي وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة. هو أيضاً وعضو في مجلس إدارة كل من شركة دلة للاستثمار العقاري وشركة ألاماظة للتطوير العقاري، مصر؛ وشركة جبل عمر للتنمية، وشركة الخزامى للإدارة، والمجموعة السعودية للبحوث والتسويق، وشركة دلة الصحية، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر وشركة VFS Tasheel العالمية. وقد عمل الأستاذ محي الدين كامل سابقاً كعضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة جدة، وهو نشط في مجالي العمل العام والمجتمعي في المملكة العربية السعودية.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتمّ انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة، وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية،
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت. وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة، بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تمّ فصل التدقيق الشرعي الداخلي عن التدقيق الداخلي وأصبح إدارة مستقلة تتبع الهيئة الشرعية وظيفيًا والرئيس التنفيذي إداريًا. كذلك تمّ استحداث وظيفة "المراقب الشرعي"، والذي يتبع الهيئة الشرعية وظيفيًا والرئيس التنفيذي إداريًا. ويعمل كل من المراقب الشرعي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي وفق الميثاق يحدّد المهام الفنية لكم منهما بما يتفق مع تعليمات المصرف المركزي.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة المصرفية اهتماماً بالغاً بالامتثال الشرعي سواء في معاملات المركز الرئيسي أو الوحدات التابعة لها. وتقوم سياسة الامتثال في مجموعة البركة المصرفية على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنصّ عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعقّمة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقلّ عن 6 مرات في السنة. ويتمّ دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة، ولا يتمّ دفع أيّ مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الشيخ/ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع الرئيس

يحمل الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة الفتوى الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية وهي لجنة تضم كبار العلماء في السعودية. كما يتمتع الشيخ بالعضوية في عدد من المجمع الفقهي الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدّة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقاً منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضاً عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبد الله المنيع لا زال يشترك في عضوية العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف محمود آل محمود نائب الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشريعة من جامعة الزيتونة بتونس، وعلى درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف ودبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. كما عمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود رئيساً لقسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة البحرين منذ عام 2001، وأستاذاً في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام 1985. وهو أيضاً يتمتع بعضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

الشيخ الدكتور/ عبد العزيز بن فوزان الفوزان عضو

الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان حاصل على درجة ماجستير آداب ودرجة الدكتوراه في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء في المملكة العربية السعودية. وهو أستاذ الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء وعضو مجلس إدارة لجنة حقوق الإنسان ويعمل كمستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية. وهو أيضاً عضو في الجمعية الفقهية السعودية وعضو في الجمعية القضائية السعودية.

* انتهت عضوية الشيخ الدكتور عبد العزيز الفوزان في مارس 2019

الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد عضو

الدكتور أحمد محي الدين أحمد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ودرجة الماجستير في فقه المعاملات من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان. وقد شغل الدكتور أحمد محي الدين أحمد سابقاً رئيس قسم البحوث والتطوير في مجموعة البركة المصرفية ويشغل الدكتور أحمد حالياً عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة مصر وعضوية الهيئة الشرعية في RHB باليزيا. كما يتمتع بعضوية مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدّة. وقد شغل الدكتور منصب الأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والزراعة والصناعة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

حوكمة الشركات (تتمة)

الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري

عضو

عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والمستشار بالديوان الملكي. حاصل على درجة الدكتوراه كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وقد شغل عدد من المناصب المختلفة حيث بدأ عمله معيدا ثم محاضرا بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد رقي إلى أستاذ مساعد وبعد ذلك أستاذ مشاركة بكلية الشريعة في نفس الجامعة، وله العديد من المؤلفات التي بلغت 65 مؤلفا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية المحكمة.

الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد

عضو

25 سنة خبرة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - جدة. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والباكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. شغل عدد من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإقامة.

وقد كان عضوا في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حاليا عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي

عضو

متخصص ممارس في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. خريج كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بتقدير ممتاز. حاصل على درجة الماجستير في أصول الفقه. بالإضافة إلى على دورات مكثفة في القانون في مجال: القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبه القانوني في أكثر من مكتب استشارات قانوني عالمي في فرانكفورت وجنيف ولندن. وقد شغل منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وعمل في شركات استشارات قانونية عالمية حتى أسس مجموعة متخصصة في لندن مع فروع في عدد من دول العالم. وقد أسس عددا من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية منذ عام 2000 وكذلك عددا كبيرا من الشركات المملوكة لعدد من المستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم.

وهو عضو في عديد من مجالس الإدارة في عدد من الشركات حول العالم، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري - الرياض. وهو عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة والمراقب الشرعي

الدكتور التيجاني الطيب محمد هو مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 11 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديداً في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2007.

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 5 اجتماعات للهيئة خلال عام 2019. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
فضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع	رئيس الهيئة	5
فضيلة الشيخ الدكتور/ عبداللطيف آل محمود	نائب رئيس الهيئة	5
الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد	عضو	5
فضيلة الشيخ/ سعد بن ناصر الشثري	عضو	5
فضيلة الشيخ/ العياشي الصادق فداد	عضو	5
الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي	عضو	5

الإدارة التنفيذية

لقد فوّض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان، كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة، والأصول غير المنتجة، ومستويات مخصصات الأصول غير المنتجة. ويرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعيّن في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة الإدارة للمخاطر

يتمثل دور لجنة الإدارة للمخاطر في مساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في إدارة مراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة وآليات التحكم في المخاطر داخل مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، إلى جانب مدير نظام إدارة المخاطر بالمجموعة.

لجنة الامتثال

يتمثل دور لجنة الامتثال حول ضمان إدارة المجموعة لجميع مخاطر الامتثال بشكل ملائم ومستمر وفقاً لمبادئ سياسة عدم التهاون مطلقاً مع أي شكل من أشكال عدم الامتثال، وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية، فضلاً عن ضمان التزام المجموعة بقوانين وأحكام مصرف البحرين المركزي وأي متطلبات تنظيمية أخرى معمول بها. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للجنة في تحديد مستوى تقبل مخاطر الامتثال والإشراف على جميع المسائل المتعلقة بالامتثال ووضع الاستراتيجيات والسياسات والتوجيهات الخاصة بذلك لجميع وحدات مجموعة البركة المصرفية، وذلك فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب والعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير المبالغ المودّ والامتثال الرقابي. ويرأس لجنة الامتثال الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات الائتمان وإدارة المخاطر، والمالية، وامتثال المجموعة، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة علاوة على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

لجنة تقنية المعلومات والرقمنة

يتمثل دور لجنة تقنية المعلومات والرقمنة في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد عملية إدارة المعلومات والعمليات. ويرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والمالية، وتقنية المعلومات والتخطيط الاستراتيجي.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. ويرأس اللجنة رئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية، وتضم اللجنة في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات تقنية المعلومات والتخطيط الاستراتيجي.

وبنهاية عام 2019، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات، والعمليات والشؤون الإدارية، والتدقيق، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية، والامتثال، والصيرفة التجارية، والشؤون القانونية، وتقنية المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتدقيق الشرعي الداخلي، المراقب الشرعي، الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة. وتكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية تحدد الحقوق والمسؤوليات التي تتعلق بوظيفة أو منصب ذلك العضو. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤولياتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والصيرفة والخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية، التجارية والشؤون القانونية، وتقنية المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي، والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة علاوة على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، والخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية.

حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة المّطلّعين الداخليّين بالمركز الرئيسي

تمّ تشكيل لجنة المّطلّعين الداخليّين وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المّطلّعين الداخليّين مسؤولة عن المراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمّطلّعين الداخليّين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المّطلّعون الداخليّون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المّطلّعين الداخليّين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشؤون الإدارية، والشؤون القانونية، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان يمتلك خبرة مصرفية عالمية لفترة تزيد عن ثلاثة عقود. وقاد الأستاذ عدنان مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية والأكثر تنوّعاً على مستوى العالم، ويرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من بنك البركة السودان وبنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، وبنك البركة الجزائر وبنك البركة باكستان وبنك البركة سورية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، إلى جانب عضويته في مجالس إدارة كل من بنك البركة تونس وشركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

ويرأس الأستاذ عدنان حالياً مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. كما ترأّس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ومقره في لبنان لدورتين متتاليتين، (2007-2013). وعمل سابقاً لدى المؤسسة العربية المصرفية لمدة عشرين عاماً، حيث شغل في الأخير منصب عضو مجلس إدارة المؤسسة.

وفي عام 2011، حصل الأستاذ عدنان على وسام (الجدارة من الدرجة الأولى)، وهو تكريم متميز من لدن جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين. وفي 2017، استلم الأستاذ عدنان جائزة الحرية الفخرية، وهي أعلى تكريم من مدينة لندن، نظير مساهماته المتميزة في الخدمات المصرفية العالمية.

كما حاز الأستاذ عدنان على لقب شخصية التمويل الإسلامي لعام 2017 وذلك ضمن حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمية. كما حصل على جائزة "التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي "لاربا" تقديراً لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم. وفي عامي 2004 و 2009 حصل الأستاذ عدنان على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية.

وفي 2017، فاز الأستاذ عدنان بجائزة المال والأعمال الإسلامية الثانية عشر نظير إسهامه المتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية في الصيرفة الإسلامية. وفي 2016، مُنح الأستاذ عدنان لقب (مفوّض سامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030) من قبل الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية. وفي عام 2015، منحه الشبكة لقب السفير الأممي للمسؤولية المجتمعية (مملكة البحرين). واستلم الجائزة الذهبية للتنمية المستدامة وذلك تقديراً لدوره الكبير في برامج الخدمة والمسؤولية الاجتماعية محلياً ودولياً، وكذلك تقديراً للدور الريادي لمجموعة البركة المصرفية في مجال أنشطة المسؤولية الاجتماعية وذلك في مؤتمر عمّان الدولي للمسؤولية الاجتماعية 2016.

والأستاذ عدنان حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة. وتقديراً لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحه جامعة الجان اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال.

الأستاذ/ حمد عبد الله العقاب

نائب الرئيس التنفيذي

يتمتع السيد حمد العقاب بخبرة تزيد عن 26 عاماً في الأعمال المصرفية والمالية والتدقيق. يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في لبنان ونائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني. كما أنه عضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة الجزائري وبنك البركة مصر. بالإضافة إلى ذلك، يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية وكذلك لجنة الرواتب والمكافآت في بنك البركة مصر. وهو أيضاً رئيس لجنة التسهيلات الائتمانية في مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني ورئيس لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بنك البركة التركي للمشاركات، كما أنه عضو في العديد من اللجان الأخرى في مجالس إدارة هذه البنوك التابعة. كما يشغل السيد العقاب رئاسة مجلس المعايير المحاسبية التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في عام 2005، عمل السيد العقاب في مصرف شامل "بنك الإثمار حالياً" وأرثر أندرسون ونيونيليفر ومؤسسة نقد البحرين (مصرف البحرين المركزي حالياً).

اعتباراً من مارس 2019، تم تعيين السيد العقاب في منصب الرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي بالإضافة إلى مسؤوليته كنائب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية. السيد العقاب حاصل على بكالوريوس محاسبة من جامعة البحرين وهو كذلك محاسب قانوني معتمد ومحاسب إدارة عالمي معتمد.

الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية

يملك الأستاذ عبد الرحمن شهاب خبرة مصرفية تفوق 40 عاماً عمل خلالها في عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية الدولية التقليدية والإسلامية. وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة الجزائر، وبنك البركة باكستان المحدود. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في مايو 2006 كان يشغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات والشؤون الإدارية في بنك البحرين الإسلامي الذي انضم إليه في 2002 بعد مسيرة مهنية ناجحة من 1985 إلى 2002 في مصرف فيصل الإسلامي البحرين (بنك الإثمار حالياً)، وقبلها كان يعمل في بنك البحرين والشرق الأوسط، وفي فروع البحرين لكل من أميركان إكسبريس بنك، وبنك أوف أمريكا، وبنك تشيس مانهاتن. حيث بدأ حياته المهنية في حبيب بنك المحدود عام 1973. الأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل، بالمملكة المتحدة.

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد**نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية بالمجموعة**

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرات مهنية لأكثر من 35 عاماً من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية ومؤسسات مالية. كما أنه سكرتير لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، وبعض لجان مجلس الإدارة. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في منصب نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية والامتثال، ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى. وقبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل مديراً للشؤون القانونية في بنك البركة الإسلامي البحرين، وقبل ذلك عمل في سلطنة عمان منذ عام 2001 حتى 2004 في شركة محاماة دولية، وفي سلطنة عمان تمّ اعتماده للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها، وقبلها عمل لأكثر من 20 عاماً في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان. الأستاذ صالح أبو زيد حاصل على بكالوريوس القانون من جامعة الخرطوم، السودان.

* تقاعد الأستاذ صلاح عثمان أبو زيد من مجموعة البركة المصرفية اعتباراً من 31 يناير 2020.

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق**نائب رئيس أعلى - رئيس الخدمات المصرفية التجارية**

يملك الأستاذ محمد القاق خبرة مصرفية تزيد عن 28 عاماً في الصيرفة التجارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والفروض المصرفية المجمع لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة تسهيلات الشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، كما كان عضواً في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية في البحرين في الفترة من 2009 إلى 2012. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر. الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ أحمد البلوشي**نائب رئيس أعلى - رئيس تقنية المعلومات**

يملك الأستاذ أحمد البلوشي أكثر من 19 عاماً من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات اكتسبها أثناء عمله في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بما في ذلك القطاع المصرفي. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك البحرين الإسلامي ثم انتقل إلى مؤسسات حكومية وخاصة أخرى قبل الانضمام إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2008. الأستاذ أحمد البلوشي هو أيضاً رئيس المجلس الاستشاري لخليج البحرين للتكنولوجيا المالية ورئيس لجنة الرقمية والأمن السيبراني في جمعية مصارف البحرين. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر وحاصل على درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات من جامعة كانبيرا في أستراليا. كما أنه يحمل عدداً من المؤهلات المهنية الإضافية في قطاع تكنولوجيا المعلومات مثل شهادة حوكمة تقنية المعلومات المعتمد (CGEIT) وشهادة تدقيق نظم المعلومات المعتمد (CISA)، وشهادة إدارة أمن المعلومات المعتمد (CISM) وغيرها.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار**نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان وإدارة المخاطر**

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه أكثر من 27 عاماً من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية إدارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات/الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية/المتوسطة، والتجزئة. ولستين عديدة، شمل عمله أيضاً استراتيجية الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدأ حياته المهنية مع سيتي جروب في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك أ بي إن أمرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس إدارة محفظة الائتمان. وفي مجال الائتمان وإدارة المخاطر، شغل عدداً من المناصب العليا بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة دي أي بي كابيتل (شركة تابعة مملوكة بالكامل/ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي) ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والاستثمارية. وكان آخر دور له لدى بنك أبوظبي الوطني هو رئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية. كما أنه عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان. وقد عمل في ثالث خطوط دفاع - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهدها. وتؤهله خبرته العمل في المصارف التقليدية والإسلامية. الأستاذ أزهار عزيز دوقار خريج جامعة بنسلفانيا وجامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية مع البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد. وكانت أطروحته الماجستير في التمويل الإسلامي.

الأستاذ/ محمد العلوي**نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي**

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 21 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحكومة، وهو أيضاً سكرتير اللجنة. كما أنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق للبنوك التابعة للمجموعة. وتشتمل مسؤوليته التدقيق أيضاً على مراجعة أنظمة الرقابة على تقنية المعلومات والمخاطر والأنظمة الرقابية والحكومة والامتثال. وقد عمل سابقاً مديراً في إدارة التدقيق الداخلي لبنك الإثمار كما عمل في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس واتر هاوس كوبرز وإرينست ويونغ. الأستاذ محمد العلوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

حوكمة الشركات (تتمة)

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
يملك الأستاذ سهيل تهامي أكثر من 21 عامًا من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية والأعمال المتنوعة الأخرى. وكان آخر منصب له رئيس قسم الخزينة وتوظيف الاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات لأكثر من 11 عامًا، بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة منذ إنشائه، وأيضاً إدارة علاقات المساهمين والمستثمرين في شركة سيرة. وقبل عمله في شركة سيرة، شملت خبرته المصرفية أكثر من 7 سنوات في بنك البحرين والكويت مع خبرة في مختلف وظائف الخزينة بما في ذلك مدير محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وسوق المال، وإدارة السيولة. الأستاذ سهيل هو عضو في معهد CFA وحائز على منصب محلل مالي معتمد CFA. وهو يحمل أيضاً شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إلينوي وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. الأستاذ سهيل حاصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى من جامعة البحرين.

الأستاذ/ ياسر إسماعيل مظفر

نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ ياسر مظفر بأكثر من 20 عامًا من الخبرة الواسعة في الصناعة المصرفية الإسلامية. وكان آخر منصب يشغله هو مساعد المدير العام - المدير المالي في المصرف الخليجي التجاري لأكثر من 12 عامًا قام خلالها بتأسيس وتطوير وإدارة دائرة الرقابة المالية والرقابة الداخلية في البنك. وقبل العمل في المصرف الخليجي التجاري، عمل في بيت التمويل الكويتي - البحرين في إدارة الرقابة المالية. الأستاذ ياسر هو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) وهو يحمل لقب المحاسب القانوني المعتمد (CPA) من ولاية ميسيسيبيا، الولايات المتحدة الأمريكية. الأستاذ ياسر هو خريج ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين وحائز على شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

الأستاذ/ نادر محمود

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة ومسؤول مكافحة غسل الأموال

الأستاذ نادر محمود هو مصرفي محترف يتمتع بأكثر من 31 عامًا من الخبرة في الشؤون المالية والمصرفية، وانضم إلى مجموعة البركة المصرفية في مارس 2019. وقبل ذلك، عمل الأستاذ نادر مع بنك الخليج الدولي، البحرين، حيث شغل أخيراً منصب رئيس الامتثال بالمجموعة المسؤول عن الإشراف على وظائف وأنشطة الامتثال وتنسيقها، بما في ذلك الامتثال التنظيمي، والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، والعقوبات الدولية عبر شبكة مكاتب المجموعة في جميع أنحاء العالم. وقبل هذا التعيين، شغل عددًا من المناصب العليا في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي، بعد أن بدأ السيد نادر مسيرته المهنية مع شركة نفط البحرين (بابكو). خلال حياته المهنية، اكتسب السيد محمود خبرة متنوعة في مجالات الامتثال والتدقيق ومراقبة الائتمان والاستثمار والخزينة والتمويل التجاري. السيد نادر هو خريج كلية الأعمال من جامعة البحرين ويحمل عدداً من الشهادات التخصصية، بما في ذلك شهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (ACAMS)، رابطة الامتثال الدولي (FICA) ومدقق حسابات معتمد في المجال المالي (CFSA).

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم

نائب رئيس أول - رئيس المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

الدكتور علي عدنان إبراهيم لديه خبرة أكثر من 23 سنة وهو رئيس دائرة المسؤولية الاجتماعية في المجموعة، ومتخصص في الاستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامة الشركات، وتأثير الاستثمار، والتمويل الإسلامي الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات الدمج والاستحواذ، والهيكلية الشرعية. وقام بوضع استراتيجيات وعمليات تضمن مساهمة أعمال البركة في مجتمعاتها. يرأس د. إبراهيم أيضاً لجنة التنمية المستدامة التابعة لجمعية مصارف البحرين.

كما يرأس أيضاً المركز العالمي الإسلامي للتكنولوجيا المالية والذي يسعى الي استثمار التكنولوجيا المالية و التمويل الإسلامي والمستدام في إحداث التغيير. كما يتمتع د. إبراهيم بعضوية المنتدى الاقتصادي العالمي كقائد. سابقاً، كان الدكتور إبراهيم مستشاراً قانونياً في بيكر آند ماكينزي. وبصفته حاصل على منحة دراسية من برنامج فولبرايت، حصل الدكتور إبراهيم على الدكتوراه في التشريع المالي من جامعة جورج تاون (بامتياز). وقد شارك أيضاً في برامج القيادة مثل (القيادة العالمية والسياسة العامة في القرن الـ 21) في جامعة هارفارد والقيادة التحولية في جامعة أكسفورد. وقد شغل مرتين منصب رئيس مشارك للجنة التمويل الإسلامي في رابطة المحامين الأمريكية. ونشر الدكتور إبراهيم عدة بحوث دولية حول الاستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية والشمول المالي، والتمويل الإسلامي وتنظيمه، والتمويل الأصغر الإسلامي، وحوكمة الشركات المقارن وأسواق رأس المال في البلدان النامية.

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يتملك الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود أكثر من عشر سنوات من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم إلى مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2007 وكان مسؤولاً عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدرّس في جامعة البحرين وعمل أيضاً محامياً في شركة محلية حيث تمّ اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أول - رئيس التخطيط الاستراتيجي *

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 23 عامًا في الخدمات المصرفية الإسلامية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقبل التحاقه بمجموعة البركة المصرفية في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب في مؤسسات خليجية وعالمية مرموقة، حيث عمل مديراً للهيكلة والتنسيق الشرعي ورئيس الإدارة الشرعية لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وقبل ذلك، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة بيبكون للتعليم وشركة تعليم لمدة عام. كما عمل الدكتور محمد مصطفى مع شركة ماكنزي وشركاه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي. وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع فيصل الإسلامي في البحرين في أواخر التسعينات من القرن الماضي،

وفقاً لسياسة الامتثال الخاصة بالمجموعة، والتي تم اعتمادها وتبنيها من قبل مجلس الإدارة في نوفمبر 2009، قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول امتثال يتمثل دوره في مساعدة الإدارة في ضمان التزام المجموعة بسياسة الامتثال للمجموعة، لا سيما ضمان أن تكون جميع أنشطة المجموعة متوافقة مع جميع القوانين واللوائح المعمول بها ووفقاً لأفضل الممارسات.

لقد قام رئيس إدارة الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في المجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال وإطار عام لإدارة الامتثال في المجموعة لتطبيقها في جميع أنحاء المجموعة. وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام للمبادئ والممارسات التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة:

- الامتثال بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة؛
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقاً لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛
- المساعدة في الحفاظ على بيئة حوكمة قوية في جميع الأوقات.

وتواصل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. كما تمّ الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تمّ إدخال الأنظمة وأدوات الأتمتة وفقاً لمقتضيات الحاجة وذلك بغرض تحسين معايير الامتثال في كافة أنحاء المجموعة.

وظيفة مستقلة

- تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة المصرفية ما يلي:
- التشخيص والتقييم لمخاطر الامتثال؛
 - وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات؛
 - مراقبة وإدارة والتخفيف من والبالغ عن مخاطر الامتثال؛
 - مراقبة والتحقق في الإبلاغ عن مخالفات الامتثال والأحداث والمخاطر المتعلقة بالامتثال؛
 - تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمر التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة الحوكمة والامتثال، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابةً عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضرورياً. وإضافة إلى ذلك، فإن للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما ويحتمل يرى ذلك ضرورياً.

ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسئولة عن تنسيق تشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتعاون مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة للامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

حيث كان آخر منصب له هنالك هو نائب الرئيس لخدمات مصرفية الشركات والاستثمارات. وكان الدكتور محمد مصطفى قد بدأ حياته المهنية مع شركة Netbroker Inc (Waltham, MA, USA) كمطور برامج مالية في عام 1996.

الدكتور محمد مصطفى حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينيابوليس، الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد حصل على منحة دراسية لتعليمه من برنامج نقل التكنولوجيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

* عُيّن رئيساً للتخطيط الاستراتيجي في 1 نوفمبر 2019

الأستاذ/ عبد الملك مزره

نائب رئيس أول – رئيس إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

انضم الأستاذ عبد الملك مزره إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2019، ولديه خبرة عملية لأكثر من 15 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المخاطر التشغيلية، حوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات بالإضافة إلى قيامه بالمهام المتعلقة بمجلس الإدارة.

الأستاذ عبد الملك حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن لديه شهادة حوكمة الشركات الدولية و شهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

الدكتور التيجاني الطيب محمد هو مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

يملك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 11 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدًا في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2007.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بالامتثال للمتطلبات الرقابية العالمية المتزايدة. وتدعم وظيفة الامتثال في المجموعة الوحدات التابعة للمجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل سنوي وصياغة إطار العمل لها. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة المتطورة والضوابط وصل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم. ولا تتردد المجموعة إطلاقاً في رفض الأعمال التي قد تنطوي على مخاطر انتهاك القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.

حوكمة الشركات (تتمة)

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال الرقابي وحكومة الشركات؛
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- العقوبات الدولية؛
- وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية أو فاتكا ومعايير الإبلاغ الموحد.

الامتثال الرقابي وحكومة الشركات

على مستوى المجموعة، يمثل وضع مجموعة البركة المصرفية لسياسات المجموعة إدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه عملية متواصلة، ويتمّ تعميم هذه السياسات بشكل ممنهج إلى وحداتها التابعة. بعد ذلك، يتمّ تطوير وتنفيذ سياسات محلية مناسبة في كل وحدة تابعة بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. ويوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائماً على جميع الموظفين الامتثال لها. إنّ الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية ومسؤولياتها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم ودعم جميع هذه المعايير والمبادئ دائماً.

كذلك وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي. ويتمّ تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن توجهاتهم من خلال قنوات اتصال تحمي هويتهم بدون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب

يتمّ التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة. حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي. والتي يتمّ تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. حيث تمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتمّ التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتمّ تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعن النظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العمل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة

مجلس الإدارة للحكومة والامتثال وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظراً للزيادة المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إنّ مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالمياً بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظراً لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة المصرفية استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقته في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى منتسبيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تطبيق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيوداً ومعايير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحياناً تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعايير الإبلاغ الموحد

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقاً للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين من أجل ضمان وجود إطار مناسب. لدى مجموعة البركة أيضاً سياسة خاصة بمعايير الإبلاغ الموحد (سي آر إس) على مستوى المجموعة. يتمّ الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقاً للمواعيد المحددة.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق دائماً على اطلاع على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة المصرفية أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة المصرفية أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة المصرفية أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة المصرفية أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ووفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأحكام التنظيمية

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحكومة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأس المال.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقره أو مقرها في البحرين أن يحافظ أو تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى قدره 8% على أساس البنك الواحد بمفرده و 12.5% (بما في ذلك الواقي لحماية رأس المال بنسبة 2.5%) على أساس موحد للمجموعة.

وفي نهاية العام 2014، أصدر مصرف البحرين المركزي اللائحة التنظيمية النهائية الخاصة بإطار بازل 3، حيث دخل هذا الإطار حيز التنفيذ وأصبح نافذاً ابتداءً من الأول من يناير 2015. ويتضمن إطار بازل 3 تنقيحاً جوهرياً لتعريف رأس المال الرقابي. حيث يؤكد الإطار أن الأسهم العادية هي المكون الغالب لرأس المال فئة 1 من خلال اعتماد حد أدنى لنسبة رأس المال لأسهم العادية فئة 1 Capital Ratio 1 CET. وتتطلب قواعد بازل 3 من المؤسسات الاحتفاظ بواقي لرأس المال، كما تتطلب قواعد احتساب رأس المال لأسهم العادية فئة 1 أن يتم خصم نسبي وعلى مراحل للتعديلات التنظيمية من إجمالي مبلغ رأس المال لأسهم العادية فئة 1، بحيث يتم خصم المجموع الكلي لهذه التعديلات التنظيمية ابتداءً من 1 يناير 2019، وتشمل التعديلات التنظيمية الاستثمارات الرئيسية في المؤسسات المالية وحقوق خدمة المتعامل، والأصول المتعلقة بالضرائب المؤجلة. إن الوضع الحالي لرأس المال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تُسمّى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة "معاملات الأطراف ذات الصلة"، (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملي الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة.

كما يتمتع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 25 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2019.

مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة المصرفية سياسة داخلية أمرها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك، لأقارب الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات عامة عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

وفي حال كان مطلوباً من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و / أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى مجموعة البركة المصرفية إجراءات فعّالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرّسة خصيصاً لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

حوكمة الشركات (تتمة)

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفاً يأخذ مخاطر كبيرة و / أو شخصاً معتمداً في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذاً لمخاطر كبيرة إذا كان رئيساً لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسؤوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجية أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضاً في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه إجمالاً لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءً على ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة المزايا تعتقد أن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة المزايا

تتحمل لجنة المزايا مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. كما أنها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحكومة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة المزايا بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بإنصاف ومسؤولية. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسؤوليات لجنة المزايا، كما ينص نظامها، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة فيما يتعلق بكل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة،
- فضلاً عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكن هم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءاً كبيراً من مجموع مكافآتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأن للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقعيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.

الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، أو فرصة للتواطؤ. إن دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسؤولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنص هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يتمتع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أي قرار يتعلق بمحاسبية أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

سياسة المكافآت والافصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص هذا، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

استراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوى تنافسياً من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. وتقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تم تصميم استراتيجيتنا هذه لتؤمن تقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نهدف إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهميننا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت،
2. منافع،
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحكومة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة "لجنة المزايا" بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

وفي تحديدها لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة المزايا بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتُدلل اللجنة على أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وآفاق المستقبل المتوقعة له.

وتستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. إن هدف المجموعة هو دفع مكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقاً للسلطة التقديرية للجنة المزايا.

إن تمويل توزيع سلة المكافآت يعتمد على تحقق حد أدنى من الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبياً. علاوة على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. وتضمن المجموعة أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.

ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها. يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوراً كبيراً في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعية لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم المجموعة مستويين مختلفين من المخاطر ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في إدارات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسؤولية لتقويض آثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافآتهم.

بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة المزايا خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 54 ألف دولار أمريكي (51:2018 ألف دولار أمريكي). للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنة المزايا يرجى الرجوع إلى أعلاه.

الاستشاريون الخارجيون

استخدمت المجموعة مستشارين خارجيين لإجراء تحديثات بسيطة على عملية المكافآت خلال العام من أجل إعداد تقارير مناسبة للجنة المزايا.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تتم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقاً لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعية في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطاراً عاماً موافقاً عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضاً تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لإدارات الأعمال ولكل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة المزايا إلى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

حوكمة الشركات (تتمة)

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دوراً في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تم تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوفر توليفة مكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

وتقوم لجنة المزايا في المجموعة بالنظر في ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع مكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكد، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. وتقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما تضمن المجموعة أن لا يحد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأس مالها وتعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأس المال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتم تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. وهذا يؤدي إلى أن يتم تشكيل سلة الأجر المتغيرة وفقاً للاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة.

ويأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

- (أ) تكلفة وكفاية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،
- (ب) تكلفة وكفاية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاولة الأعمال،
- (ج) الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم إدراجها في الأرباح الحالية.

تطلّ لجة المزايا على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، تقوم اللجنة باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم الإلحاق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختيار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة.

وفي السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني أنه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

ويجوز للجنة المزايا، بموافقة المجلس، ترشيح واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تم تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. وتتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاماً معينة تمكّن المجموعة من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

ولا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

وتسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و / أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظراً لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجر المتغيرة يمنح ويدفع نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجر المتغيرة يمنح ويدفع نقداً على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجر المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
أسهم مؤجلة	جزء من الأجر المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء، ويتم الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حيز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. ويتم الإفراج عن أية أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف عند الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحيز).

الأجر المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجر بأكثر من 100 ألف دينار بحريني لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عناصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	40%	حالياً	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حالياً	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	0%	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	60%	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة المزايا، استناداً إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل. تفاصيل الأجر المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

ألف دولار أمريكي		
2018	*2019	
389	591	بدل حضور
1,500	1,500	المكافأة
167	243	أخرى

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2020.

(ب) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

ألف دولار أمريكي		
2018	2019	
85	96	بدل حضور
125	145	المكافأة
38	35	أخرى

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية.

حوكمة الشركات (تتمة)

ج) مكافآت الموظفين

يبلغ إجمالي المكافآت الثابتة للأشخاص المعتمدين للتأخذين للمخاطر والخاضعين لهذه السياسة 7,765 ألف دولار أمريكي (2018: 8,197 ألف دولار أمريكي) ويبلغ عدد هؤلاء 17 (2018: 20).

إجمالي المكافآت المتغيرة لعام 2019 بلغت 6,028 ألف دولار أمريكي (2018: 7,258 ألف دولار أمريكي).

د) المنح المؤجلة

يحق لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذية في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافأة مؤجلة ومتغيرة وذلك بحسب شروط برنامج حوافز الإدارة القائم على الأهداف المحددة مسبقاً بحسب أداء كل منهم. يتم استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كمكافآت بحسب البرنامج المذكور أعلاه لشراء أسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاثة سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ إجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة 3,598 ألف دولار أمريكي (2018: 4,356 ألف دولار أمريكي).

هـ) تعويض إنهاء الخدمة - لا يوجد (2018-2019)

1) المكافآت المدفوعة للموظفين المعتمدين

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2019

مئة الموظفين	رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)			المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)			المجموع (ألف دولار أمريكي)	
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقداً)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة أخرى	المجموع
الموظفين المعتمدين الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال) في المكتب الرئيسي	4	2,711	1,316	4,027	2,048	3,072	0	0	5,120
الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسيل الأموال و الالتزام	7	1,271	515	1,786	159	194	0	0	353
الموظفين المعتمدين وغير المشمولين في الجدول أعلاه	6	1,395	557	1,952	223	332	0	0	555
المجموع	17	5,377	2,388	7,765	2,430	3,598	0	0	6,028

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2018

فئة الموظفين	رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)		المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)			المجموع (ألف دولار أمريكي)			
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقداً)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة أخرى	المجموع	
الأشخاص الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	4	2,218	1,727	3,945	2,347	3,523	0	0	5,870	9,815
الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسيل الأموال و الالتزام	9	1,629	769	2,398	332	499	0	0	831	3,229
الموظفين، عدى عن الأشخاص المعتمدين (العاملين في وظائف تحت البند 2)	7	1,377	477	1,854	223	334	0	0	557	2,411
المجموع	20	5,224	2,973	8,197	2,902	4,356	0	0	7,258	15,455

(2) المكافآت المؤجلة

2019					
نقدا (ألف دولار أمريكي)	العدد (ألف)	الأسهم		أخرى (ألف دولار أمريكي)	المجموع (ألف دولار أمريكي)
		دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)	أخرى (ألف دولار أمريكي)		
0	36,785	13,212	0	13,212	الرصيد الافتتاحي
0	12,307	3,815	0	3,815	المكافأة خلال السنة
0	(6,916)	(3,541)	0	(3,541)	المدفوع / الصادر خلال السنة
0	0	0	0	0	الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر
0	42,176	13,486	0	13,486	الرصيد الختامي

2018					
نقدا (ألف دولار أمريكي)	العدد (ألف)	الأسهم		أخرى (ألف دولار أمريكي)	المجموع (ألف دولار أمريكي)
		دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)	أخرى (ألف دولار أمريكي)		
0	25,831	11,762	0	11,762	الرصيد الافتتاحي
0	14,520	4,356	0	4,356	المكافأة خلال السنة
0	(3,566)	(2,906)	0	(2,906)	الصادر خلال السنة
0	0	0	0	0	الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر
0	36,785	13,212	0	13,212	الرصيد الختامي

تهدف إدارة المخاطر بالمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من احتساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال؛
- خلق ثقافة احترافية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع نهج منضبط بقبول معدلات مخاطر مقبولة قائمة على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى المجموعة؛
- تأهيل الموظفين مهنيًا وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛
- الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكّن من الامتثال بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر؛ في جميع أنحاء المجموعة؛
- الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي الإسناد في المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تنفيذ تلك المعاملات؛
- الامتثال الدقيق بجميع المتطلبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات التنظيمية، والحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر وائتمان في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات والأنظمة المحلية لكل وحدة.

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدّر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

وتشكّل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناءً على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقبل وتنوع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان التابعة للإدارة التنفيذية واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرّضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتم بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

إن وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسؤولة عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 3، وحيثما يكون لزامًا، متطلبات بازل 2، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما أنّها مسؤولة عن استحداث نظم وبرمجيات فعّالة لقياس وإدارة المخاطر، ومتابعة امتثال المجموعة لهذه المعايير مع تزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

حوكمة الشركات (تتمة)

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:

- 1- بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية / القدرة على السداد،
- 2- الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها،
- 3- والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسؤولة عن القيام بمراجعة التعرضات الائتمانية لعملاء البنك وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على طلبات الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة وكذلك تعريف أقصى حجم من التسهيلات المجازة للعميل الواحد على أساس كل حالة على حدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة إطاراً عاماً لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيّدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تقتضي أيضاً مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضاً تأثير خطر احتمال حدوث سحب كبير من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضاً مطلوباً من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20% وتقوم مجموعة البركة المصرفية أيضاً بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

وتتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها، وتتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

كما يتم تنفيذ عمليات لتوحيد وتجميع عملية احتساب كفاية رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والعمليات بما يتوافق مع متطلبات بازل 3 ومصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك فإن أنظمة مخاطر التشغيل في كل وحدة تابعة تمكن من انتهاز نهج متناسق لإدارة مخاطر التشغيل.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في التالي:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل الديون واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسن في نوعية الأصول ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة لمواجهة التحديات المتزايدة في بعض الأسواق التي تعمل فيها المجموعة.
- تأكد جميع الوحدات التابعة من توافق سياساتها لعمل المخصصات للأصول المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
- استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال وإدارات إدارة المخاطر. ويظل توظيف وتدريب موظفي إدارات الائتمان وإدارة المخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.
- أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر معتمد يغطي مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والعمليات، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.
- أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية؛ وعلاوة على ذلك، يستمر توسيع نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد للاستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تم وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في الكتيبات الإرشادية التشغيلية التي تلتزم بدقّة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بما في ذلك مخاطر أسعار الأسهم ومعدل العائد والعملة الأجنبية، ومخاطر العمليات ومخاطر عدم الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية. وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعاً فيما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل في صيغ السلم أو استئجار أو المضاربة أو المشاركة.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنياً على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

واصلت مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر في عام 2019، فلقد قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول.

لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات والتي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة. تعقد لجنة إدارة مخاطر أمن المعلومات بالمركز الرئيسي اجتماعاتٍ بصفة دورية وقد تم إصدار منظومة عمل جديدة لإجراءات إدارة مخاطر أمن المعلومات وتم تعميمها على كافة الوحدات للاسترشاد بها.

مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأنظمة التنظيمية

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاء أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيراً فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهوداً حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. ويرجى الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي ماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. وفقاً لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. ورغم أن المجموعة غير ملزمة بدفع أي عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر الصرف للعملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 مذكورة في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

حوكمة الشركات (تتمة)

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولة المجموعة لأعمالها، وفقاً لقابليتها المحددة سلفاً لتقبل المخاطر وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الغاية المتمثلة في تعظيم العائد للمساهمين. وتشمل إدارة رأس المال المبادرة بإجراء التعديلات المناسبة واللائمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص أو ما شابه ذلك.

لذلك فإن الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أموراً حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تنسب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعاً على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 16.65% في 31 ديسمبر 2019 وهي نسبة أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5% تتضمن المعدل الوافي لحماية رأس المال المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي وهو نسبة 2.5%.

وتخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. كما تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

التحول الرقمي وتقنية المعلومات

تقوم اللجنة التوجيهية للتحول الرقمي وتقنية المعلومات بالتحكم في ودعم استراتيجيات التحول الرقمي واستراتيجيات تقنية المعلومات والسياسات والمشاريع والمبادرات المتعلقة بها في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، وذلك لضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية المحلية لكل وحدة. تقوم المجموعة بمراجعة استراتيجيات التحول الرقمي وتقنية المعلومات بشكل دوري في جميع وحدات المجموعة لتأمين مساهمتها في تحقيق استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

إن العديد من الوحدات التابعة للمجموعة هي في المراحل النهائية من استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بنظم مصرفية أساسية جديدة. تقدم الوحدات الآن حلولاً جديدة في مجالات عديدة مثل الخدمات المصرفية الرقمية والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني، بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمته العمليات الآلية. تعد الخدمات المصرفية الرقمية والتحول الرقمي والتقنية المالية من المجالات الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة بنشاط على وضع استراتيجيات تضمن تعزيز الفرص والتغلب على التحديات المرتبطة بانقطاع الخدمة.

لدى كل وحدة تابعة خطة لاستمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث ويتم تحديث هذه وتدقيقها واختبارها بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات من مصرف البحرين المركزي تحت وحدة HC

وفقاً لتقييم الالتزام المستقل الذي أجري لتغطية عام 2019، تتوافق مجموعة البركة المصرفية بالكامل مع متطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة HC في دفتر القواعد لمصرف البحرين المركزي.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

المستثمر يأتي من الأرباح المحققة فعلً وليس على أساس أسعار فائدة محدّدة مسبقاً.

3. يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قمنا بإنشاء "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية" عام 2012، وهو الأول من نوعه الذي تأسسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية. وقد أُعيدت تسمية هذا البرنامج بـ "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة" عام 2017.

ويشمل برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة الأنشطة التالية:

1. القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية؛
2. الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسسات التي تتّصف بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة؛
3. الإشراف على ومتابعة التطوّر في برنامج البركة للتمويل الأصغر؛
4. دعم الاقتصاديات المحليّة؛
5. دعم المشاريع الصحية والتعليمية؛
6. تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية؛
7. تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلّقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي؛
8. الاستثمار في الموارد البشرية؛
9. رعاية وتشجيع المواهب المحليّة؛
10. تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني استراتيجيات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال التخفيف من الكربون والحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

الحكومة

تقوم لجنة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في مجلس الإدارة بالإشراف على برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة وعلى إدارة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتي تقع أيضاً تحت الإشراف الإداري للرئيس التنفيذي. ويتضمّن دورها ما يلي:

1. المحافظة على استمرارية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة وتحديثه وفقاً لأحدث الأبحاث والاستراتيجيات المشهورة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.
2. إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على مستوى المجموعة ككل.
3. ضمان بقاء برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع.
4. تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
5. جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول المسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
6. تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على مستوى المجموعة.
7. ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة في ما يتعلق ببرنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة لتحقيق أهداف اللجنة وتوجيه أعمالها بما يتفق مع موجبات تشكيل اللجنة.

كمصرف إسلامي، تمارس المجموعة أعمالها بطريقة مستدامة ومسؤولة اجتماعياً. وخلق التأثير الإيجابي والمستدام هو جزء من فلسفة المجموعة وهدف استراتيجي للأعمال لديها. إنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ينسجم مع أخلاق المعاملات في الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة للمجموعة ورؤيتها.

الإسلام والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

إنّ فلسفتنا هي أنّ الله سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر باستخلافهم في الأرض، وبالتالي فإنّ البشر ليسوا ملائكة للثروة وإنما أمناء عليها. وحيث أنّ غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، فنحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين، ومعنى ذلك أنّ الثروة التي أسبغها الله علينا يجب أن تستثمر في خلق الثروة والفرص في المجتمع.

نحن كجزء في مجموعة مصرفية مؤسّسة وفقاً للمبادئ والقيم الإسلامية نؤمن بأنّ علينا مسؤولية تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءاً منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإنّنا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواء كانت المادية أو البشرية). إنّ لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدّمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثّل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكّننا من تقديم بدائل عملية عن الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أي منفعة للمجتمع.

إنّنا نعتبر أنّ دور المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في مجموعتنا أساسي في نموذج أعمالنا في جميع الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع وحداتنا بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية الثلاثة

يمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

1. لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. حيث تملي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إنّ هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية واستغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقياً.
2. تتجنّب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. بدلاً من ذلك تقوم الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحقّقها استثماراتهم. أمّا التمويل فإنّه يُقدّم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقيسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعاً في جني أرباح الاستثمار. إن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمرين ورجال الأعمال، حيث يتمّ بموجبها الاشتراك في تحمّل المخاطر وجني العوائد: إنّ العائد على رأس المال

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة (تتمة)

ويتم ربط أهداف البركة بصورة مباشرة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبصورة خاصة، تركز أهدافنا على الأهداف العالمية التالية: القضاء على الفقر (الهدف 1)، والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، والابتكار الصناعي والبنية التحتية والهياكل الأساسية (الهدف 9).

وبصورة إجمالية، تعهدت المجموعة بالمساهمة بمبلغ 822 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة لتحقيق أهداف البركة 2016 - 2020. وهي تخطط لتنفيذ ذلك عن طريق خلق الوظائف، والتمويل والتبرع للمؤسسات التعليمية.

وخلال العام 2019، أجرت المجموعة تقييمًا شاملاً للأثر الناجم عن التقدم المحرز عام 2018 فيما يتعلق بأهداف 2016 - 2020. ويبين هذا التقييم أن المجموعة تجاوزت معظم الأهداف الموضوعة للعام 2018 (هناك تأخر في إيراد المعلومات نتيجة الوقت الذي استغرق في جمع المعلومات النوعية). واستطاعت المجموعة عام 2018 تحقيق ما يلي:

- ساعدت على خلق 7,631 وظيفة لعام 2018 بنسبة 75 % من الهدف الموضوع للعام 2018.
- قدمت 40,375,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع التعليمية، وهو ما يمثل 106% من الهدف الموضوع لعام 2018.
- قدمت 153,621,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع الصحية، وهو ما يمثل 177% من الهدف الموضوع لعام 2018.

إجراءات الموافقة على التمويل والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة
لقد قمنا بتطوير آلية داخلية لضمان أن يظل نموذج أعمالنا برمتها مسؤولاً اجتماعياً ومستداماً. حيث قمنا بإضافة إجراءات جديدة لعملية الموافقة على التمويل لدينا. ونتيجة لذلك فإننا لن نقوم بتشجيع عملائنا الحاليين على تبني أولويات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمجموعة فحسب، ولكننا سنعطى أيضاً أولوية للعمل مع العملاء الجدد الذين يلتزمون على الدوام بإضافة المزيد من القيمة إلى المجتمعات التي يعملون فيها.

المستقبل

وقعت مجموعة البركة المصرفية في عام 2016 على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والذي يرسم مسار المستقبل بما يتماشى مع أهداف المجموعة للأعوام 2016 - 2020. وبالنظر إلى كون نموذج أعمالنا فريد في تصميمه لكي يقدم قيمة اقتصادية مضافة للمجتمعات التي نعمل فيها، فإن مساهمتنا (وبالتالي القيمة الاقتصادية التي نضيفها للمجتمع) سوف تزداد مع نمو المجموعة. ونحن نأمل أن يشجع النموذج الذي نتبناه على شيوخ نماذج مماثلة في الصناعة المصرفية الإسلامية.

بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018، وقعت المجموعة أيضاً مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. تهدف هاتان المذكرتان إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بأهداف البركة 2016-2020. في عام 2019، اعتمدت مجموعة البركة أيضاً مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة، وهي الموجودة أصلاً في أهداف البركة (2016-2020) وفي حوكمة الشركات للمجموعة وغيرها من ممارساتها التجارية الأخرى.

8. التنسيق مع برامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المحلية والدولية.

وقد تم نشر تقرير مفصل عن الأنشطة والتقدم المحرز في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة للمجموعة على الموقع الإلكتروني للمجموعة. علاوةً على ذلك، يوجد تقرير يغطي أنشطة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة خلال العام الماضي على الموقع الإلكتروني للمجموعة. كما ستقوم كافة وحدات المجموعة بإعداد تقارير سنوية خاصة بها، وسيتم توفيرها على مواقعها الإلكترونية.

الأنشطة

ويستند برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على الركائز التالية:

1. برنامج البركة الخيري، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
 2. برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الاسكان منخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.
 3. برنامج البركة للقرض الحسن، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.
 4. برنامج أوقات البركة، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معين من وقت مسؤوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.
- هدف المجموعة هو جعل جميع أعمالها ووحداتها مستدامة وتتحدى بالمسؤولية الاجتماعية، ونحن نقوم بقدر الإمكان، بقياس التقدم الذي نجزه في هذا المجال. ومع ذلك، ما زلنا في بعض المناطق نقوم بتطوير الأدوات المناسبة للقيام بذلك. وبناءً على أدوات القياس الحالية، ساهم برنامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمجموعة بما مجموعه 3 مليار دولار أمريكي في عام 2018 للمجتمعات (بشكل أساسي من خلال عمليات التمويل).

أولويات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة للبركة للأعوام 2016 - 2020
قررت المجموعة في عام 2016 نقل برنامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة إلى مرحلة جديدة. لذلك وضعت المجموعة أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه، فإننا وبحلول العام 2020 نهدف إلى التأثير على المجتمعات التي نعمل فيها من خلال:

- توفير 51,000 فرصة عمل في الدول التي نعمل فيها نتيجة لتمويل أعمال العملاء الجدد والحاليين.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 191 مليون دولار أمريكي للمشاريع التعليمية.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 434 مليون دولار أمريكي للمشاريع الصحية.
- تمويل ودعم بمبلغ 197 مليون دولار لمشاريع الطاقة المستدامة.

تقرير الهيئة الشرعية

عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2019م

16 جمادي الآخرة 1441 هـ

10 فبراير 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية (الهيئة) إلى مساهمي المجموعة وودعاتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً:

عقدت الهيئة ستة اجتماعات في العام المالي 2019 ودرست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2019، حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة.

ثانياً:

راقبت الهيئة المبادئ الشرعية المستخدمة في المجموعة، واطلعت على التقارير الشرعية للعام 2019 الصادرة عن الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة. وراجعت القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة. كما راجعت المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرت من الفنيين عن النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. وراجعت طريقة احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 31/1 وفقاً لما اعتمدته الهيئة.

ثالثاً:

تقع على إدارات المجموعة وودعاتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة واطلاع الهيئات الشرعية المحلية على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات الشرعية المحلية بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة وودعاتها.

وقامت الهيئات الشرعية المحلية - كما ورد في تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة وودعاتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

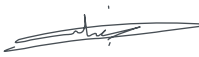

الشيخ د. عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس الهيئة


الشيخ عبدالله المنيع
رئيس الهيئة الشرعية


الأستاذ يوسف حسن خلاوي
عضو الهيئة


الشيخ د. العياشي فداد
عضو الهيئة


د. أحمد محي الدين
عضو الهيئة


الشيخ د. سعد الشري
عضو الهيئة

لقد قامت الهيئات الشرعية المحلية - كما ورد في تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة وودعاتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة وودعاتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. إن توزيع الأرباح وتحمل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية المحلية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3. إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وودعاتها بصرفها في أغراض خيرية.

4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 31/1 وفقاً لما اعتمدته الهيئة.

وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها خلال دورتها العادية التي انعقدت 20 مارس 2019 فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع مبلغاً من المال وقدره 2,235,005 دولار أمريكي زكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من أرباح المساهمين المبقاة للعام المالي 2018 وقد تم دفع مبلغ من المال وقدره 1,865,172 دولار أمريكي إلى مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة، أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 369,833 دولار أمريكي فخصص ليوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من 2020 بمشيئة الله تعالى. وقد اطلعت الهيئة على التقارير المتعلقة بتوزيع المبلغ الزكوي وأنه وجه لمصارف الزكاة الشرعية المذكورة في الآلية الكريمة.

إن زكاة المجموعة بعد استبعاد زكاة الوحدات التي تخرج زكاتها مباشرة هي 19 سنتاً لكل 100 سهم. والمجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين خلال الجمعية العمومية. وبالتالي في حالة عدم تفويض المساهمين لها فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن الزكاة وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة يمكن تأجيلها أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

وبالله التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تقرير الهيئة الشرعية (تتممة)

عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2019م

ألف دولار أمريكي	بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
1,466,088	حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم
(230,869)	تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كاييتال حيث تدفع الزكاة مباشرة
(400,000)	رأس المال الدائم فئة 1
835,219	صافي الحقوق الخاضعة للزكاة
	مطروح منه:
(137,337)	مشاركة ذات أصول غير زكوية
(21,077)	استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية
(202,507)	إجارة منتهية بالتملك
(27,300)	استثمارات عقارية طويلة الأجل
(252,407)	عقارات ومعدات
(79,082)	أصول غير ملموسة
(4,053)	الاستثمارات في الشركات الزميلة
(24,543)	مصرفيات مدفوعة مقدماً
(35,958)	الأصول الضريبية المؤجلة
	مضاف إليه:
3,801	نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة
61	بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام
3,921	المطلوبات الضريبية المؤجلة
30,391	مكافئات نهاية الخدمة للموظفين
89,129	مجموع الوعاء الزكوي
%2.5770	نسبة الزكاة
2,297	مجموع الزكاة المستحقة
1,234,572	عدد الأسهم بالآلاف
0.19	الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. («البنك») وشركاتها التابعة («المجموعة») كما في 31 ديسمبر 2019، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسؤولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على عاتق مجلس الإدارة. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأي.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن: البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2) والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

أرشدت د. م. م. م.

سجل قيد الشريك رقم 244
23 فبراير 2020
المنامة، مملكة البحرين

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019



القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الموجودات
5,008,009	5,386,926	3	نقد وأرصدة لدى بنوك
10,303,868	10,894,937	4	ذمم مدينة
2,718,906	3,228,615	5	التمويل بالمضاربة والمشاركة
3,067,008	3,872,538	6	إستثمارات
1,770,833	1,756,756	7	إجارة منتهية بالتمليك
406,564	455,031	8	عقارات ومعدات
556,050	663,728	9	موجودات أخرى
23,831,238	26,258,531		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك
			المطلوبات
5,325,924	6,195,073		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
1,178,758	1,106,923		مبالغ مستحقة لبنوك
976,891	379,269	10	تمويلات طويلة الأجل
971,310	1,098,200	11	مطلوبات أخرى
8,452,883	8,779,465		مجموع المطلوبات
13,122,368	15,155,876	12	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
			حقوق الملاك
1,242,879	1,242,879	13	رأس المال
(9,203)	(8,308)	13	أسهم خزينة
18,829	18,138		علاوة إصدار أسهم
400,000	400,000	14	رأس المال الدائم فئة 1
165,551	177,254		احتياطيات
31,929	29,370		التغييرات المتراكمة في القيم العادلة
(861,313)	(752,068)	13	تحويل عملات أجنبية
519,587	335,089		أرباح مبقاة
37,286	24,858		تخصيصات مقترحة
1,545,545	1,467,212		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك
710,442	855,978		حقوق غير مسيطرة
2,255,987	2,323,190		مجموع حقوق الملاك
23,831,238	26,258,531		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
			الدخل
1,327,244	1,391,699	15	صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة
(1,159,241)	(1,244,567)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
372,914	357,774	16	حصة المجموعة كمضارب
(786,327)	(886,793)		عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار
540,917	504,906		حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار (كمضارب وكرب المال)
8,366	14,797		حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
242,967	216,983	15	صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية
158,578	181,816	17	دخل رسوم وعمولات أخرى
120,098	95,852	18	دخل تشغيلي آخر
1,070,926	1,014,354	19	ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل
(83,107)	(46,957)		
987,819	967,397		مجموع الدخل التشغيلي
			المصروفات التشغيلية
306,350	325,291		مصروفات الموظفين
42,064	40,523	20	استهلاك وإطفاء
192,043	202,344	21	مصروفات تشغيلية أخرى
540,457	568,158		مجموع المصروفات التشغيلية
			صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل صافي مخصص الخسائر
447,362	399,239		الائتمانية / الاضمحلال والضرائب
(159,774)	(121,791)	22	صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال
287,588	277,448		صافي الدخل قبل الضرائب
(70,860)	(97,282)		الضرائب
216,728	180,166		صافي الدخل للسنة
			العائد إلى:
129,084	105,672		حقوق مساهمي الشركة الأم
87,644	74,494		حقوق غير مسيطرة
216,728	180,166		
7.91	6.01	23	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سندات أمريكية



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	إيضاحات
الأنشطة التشغيلية		
287,588	277,448	صافي الدخل قبل الضرائب تعديلات للبنود التالية:
42,064	40,523	20 استهلاك وإطفاء
190,817	195,294	15.4 استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتملك
(5,619)	(21,952)	15.3 مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة
(8,850)	(7,194)	18 بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(1,248)	(431)	15.3 مكسب من بيع عقارات ومعدات
		مكسب من بيع إستثمارات عقارية
(457)	654	15.3 خسارة (مكسب) من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة
(3,466)	(3,874)	15.3 بالقيمة العادلة من خلال الحقوق
(3,667)	(5,818)	15.3 مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة
159,774	121,791	بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
		دخل من شركات زميلة
		صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال
656,936	596,441	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
478,668	(374,147)	صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
1,594,175	(703,307)	إحتياطات لدى بنوك مركزية
(347,145)	(511,448)	ذمم مدينة
(105,888)	(180,628)	التمويل بالمضاربة والمشاركة
(110,942)	(123,866)	إجارة منتهية بالتملك
(139,511)	869,141	موجودات أخرى
(143,711)	(71,835)	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
(74,995)	126,613	مبالغ مستحقة لبنوك
(758,803)	2,037,376	مطلوبات أخرى
(97,999)	(92,836)	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
		ضرائب مدفوعة
950,785	1,571,504	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الإستثمارية		
(265,789)	(792,093)	صافي شراء إستثمارات
(9,552)	(76,344)	صافي شراء عقارات ومعدات
3,207	1,053	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(1,231)	13,032	استبعاد (شراء) إستثمار في شركة زميلة
(273,365)	(854,352)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
الأنشطة التمويلية		
(259,663)	(597,622)	تمويلات طويلة الأجل
(24,134)	(37,286)	أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم
532	204	صافي التغيرات في أسهم الخزينة
(31,500)	(31,500)	ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1
1,990	2,396	تغيرات متعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة
(426)	-	دفع مصروفات متعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة
4,936	65,186	صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة
(308,265)	(598,622)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(312,543)	(110,139)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
56,612	8,391	صافي التغير في النقد وما في حكمه
2,861,182	2,917,794	النقد وما في حكمه في 1 يناير
2,917,794	2,926,185	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك														
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	علاوة ألف دولار أمريكي	رأس المال الدائم فئة 1 ألف دولار أمريكي	احتياطات						التغيرات المتراكمة في القيم العادلة			
						احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطي أخرى ألف دولار أمريكي	الإستثمارات ألف دولار أمريكي	العقارات ألف دولار أمريكي	تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	مخصصات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملك ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2019	1,242,879	(9,203)	18,829	400,000	165,551	-	4,739	27,190	(861,313)	519,587	37,286	1,545,545	710,442	2,255,987	
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(37,286)	-	(37,286)	
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	895	(691)	-	-	-	-	-	-	-	-	204	-	204	
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للإستثمارات	-	-	-	-	-	-	477	-	-	-	-	477	(2,284)	(1,807)	صافي
الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	-	-	-	-	-	-	-	(3,036)	-	-	-	(3,036)	2,322	(714)	
صافي التغيرات في الاحتياطيات الأخرى	-	-	-	-	-	1,136	-	-	-	-	-	-	1,796	2,932	
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	(73,421)	-	-	(73,421)	(36,718)	(110,139)	
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	105,672	-	105,672	74,494	180,166	
محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 13)	-	-	-	-	10,567	-	-	-	-	(10,567)	-	-	-	-	
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(24,858)	-	24,858	-	-	
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(26,755)	(26,755)	
زيادة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,235)	-	(2,235)	-	(2,235)	
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(31,500)	-	(31,500)	-	(31,500)	
التغيرات المتعلقة برأس المال الدائم فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,396	-	2,396	(12,706)	(10,310)	
تأثير التغيير في الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(223,406)	-	(223,406)	40,740	-	
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	104,647	104,647	
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	1,242,879	(8,308)	18,138	400,000	176,118	1,136	5,216	24,154	(752,068)	335,089	24,858	1,467,212	855,978	2,323,190	

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

المائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك													
رأس المال	أسهم خزانة	علوة إصدار	رأس المال الدائم فئة 1	احتياطي قانوني	احتياطي أخرى	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة		إحتياطي تحويل	أرباح مبقاة	مخصصات مقترحة	المجموع	حقوق غير مسيطرة الملاك	مجموع حقوق الملاك
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
1,206,679	(9,550)	18,644	400,000	152,643	46,639	4,143	36,300	(706,242)	530,615	60,334	1,740,205	770,456	2,510,661
-	-	-	-	-	(46,639)	-	-	-	(56,021)	-	(102,660)	(49,177)	(151,837)
1,206,679	(9,550)	18,644	400,000	152,643	-	4,143	36,300	(706,242)	474,594	60,334	1,637,545	721,279	2,358,824
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(24,134)	(24,134)	-	(24,134)
36,200	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(36,200)	-	-	-
-	347	185	-	-	-	-	-	-	-	-	532	-	532
-	-	-	-	-	-	596	-	-	-	-	596	260	856
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(9,110)	(5,541)	(14,651)
-	-	-	-	-	-	-	-	(155,071)	-	-	(155,071)	(98,137)	(253,208)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	129,084	-	129,084	87,644	216,728
-	-	-	-	12,908	-	-	-	-	(12,908)	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(37,286)	37,286	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(30,862)	(30,862)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(3,961)	-	(3,961)	-	(3,961)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(426)	-	(426)	(326)	(752)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	(31,500)	-	(31,500)	-	(31,500)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,990	-	1,990	(4,740)	(2,750)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	40,865	40,865
1,242,879	(9,203)	18,829	400,000	165,551	-	4,739	27,190	(861,313)	519,587	37,286	1,545,545	710,442	2,255,987

في 1 يناير 2018
تعديل التحول نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم 30 كما في 1 يناير 2018 (إيضاح 1.2)
رصيد معاد عرضه كما في 1 يناير 2018
أرباح أسهم مدفوعة أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)
صافي الحركة في أسهم الخزينة
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للإستثمارات
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات
تحويل عمليات أجنبية
صافي الدخل للسنة محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 13)
أرباح أسهم موصى بتوزيعها
أرباح أسهم الشركات التابعة
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح 13)
مصروفات متعلقة برأس المال الدائم فئة 1 الصادرة من قبل الشركات التابعة
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1
التغيرات المتعلقة برأس المال الدائم فئة 1 للشركات التابعة
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة
الرصيد في 31 ديسمبر 2018

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الرصيد في 1 يناير 2019	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
	30,447	295,001	335,288	48,468	159,134	125,700	-	994,038
الودائع	214,769	797,383	292,869	1,774	37,684	162,503	-	1,506,982
السحوبات	(189,175)	(665,883)	(207,389)	(4,110)	(61,157)	(8,260)	-	(1,135,974)
دخل بعد حسم المصروفات	-	35,776	4,867	588	7,457	6,913	-	55,601
حصة المضارب	-	(10,665)	(3,147)	-	(116)	(869)	-	(14,797)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	12,749	-	-	-	342	-	13,091
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	56,041	464,361	422,488	46,720	143,002	286,329	-	1,418,941
الرصيد في 1 يناير 2018	33,196	177,793	292,657	48,411	112,345	190,788	48,190	903,380
الودائع	165,784	335,471	256,093	529	59,876	13,421	-	831,174
السحوبات	(168,533)	(216,196)	(219,844)	(937)	(21,762)	(54,390)	(48,190)	(729,852)
دخل بعد حسم المصروفات	-	34,160	7,787	465	8,782	2,883	20	54,097
حصة المضارب	-	(6,657)	(1,405)	-	(107)	(177)	(20)	(8,366)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	(29,570)	-	-	-	(26,825)	-	(56,395)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	30,447	295,001	335,288	48,468	159,134	125,700	-	994,038

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

1 أنشطة ومعلومات البنك

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو خليج البحرين، ص.ب. 1882، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 23 فبراير 2020.

2 السياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتم قياس الأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية وعملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأموال التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتران، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للارتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملكك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق غير المسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق غير المسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق غير المسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملكك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق غير المسيطرة وقدرتهم على الاستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم احتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك	نسبة الملكية لسنة 2019	نسبة الملكية لسنة 2018	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2019
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	55.65%	55.90%	1991	الجزائر	31
بنك البركة الإسلامي - البحرين	92.03%	91.12%	1984	البحرين	200
بنك البركة تونس	78.40%	78.40%	1983	تونس	37
بنك البركة مصر	73.44%	73.68%	1980	مصر	32
البركة لبنان	98.98%	98.98%	1991	لبنان	6
البنك الإسلامي الأردني	65.80%	66.01%	1978	الأردن	108
بنك البركة التركي للمشاركة **	38.02%	56.64%	1985	تركيا	230
بنك البركة المحدود	64.51%	64.51%	1989	جنوب أفريقيا	11
البركة السودان	75.73%	75.73%	1984	السودان	28
بنك البركة سورية *	23.00%	23.00%	2009	سورية	14
بنك التمويل والائتمان *	49.00%	49.00%	2017	المغرب	5

* قامت المجموعة بتوحيد بنك التمويل والإئتمان (حصة ملكية بنسبة 49%) وبنك البركة سوريا (حصة ملكية بنسبة 23%) وشركه البركة صكوك المحدودة ذات أغراض خاصة (حصة ملكية بنسبة 0%) نتيجة لسيطرة المجموعة وذلك من خلال قدرتها على إدارة سياساتها المالية والتشغيلية.

** لقد انخفضت حصة ملكية بنك البركة التركي للمشاركة من 56,64% إلى 38,02% في ديسمبر 2019. قام بنك البركة التركي للمشاركة بإجراء حقوق الإصدار لزيادة رأسماله من 900 مليون ليرة تركية إلى 1350 مليون ليرة تركية في ديسمبر 2019. لم تشارك مجموعة البركة المصرفية في حقوق الإصدار تلك. تم تعيين غالبية أهلية حقوق مجموعة البركة المصرفية إلى شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب. عن طريق الاكتتاب في حقوق الإصدار تلك، أصبحت شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب. تمتلك 15,38% من أسهم بنك البركة التركي للمشاركة. ومع ذلك، قامت شركة دلة البركة بموجب اتفاقية الإدارة بتعيين كافة حقوق التصويت الخاصة بها لمجموعة البركة المصرفية. وبناءً على اتفاقية الإدارة تلك وملكية 38,01% من أسهم بنك البركة التركي للمشاركة، احتفظت مجموعة البركة المصرفية بالحقوق في إدارة ومراقبة بنك البركة التركي للمشاركة. بناءً على اتفاقية الإدارة، تسيطر مجموعة البركة المصرفية على 53,4% من حقوق التصويت في بنك البركة التركي للمشاركة، وبالتالي تتمتع بسلطة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لبنك البركة التركي للمشاركة. وعلى أساس هذه الضوابط، تم معاملة البنك كشركة تابعة ويتم توحيدها في القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية.

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية لسنة 2019	نسبة الملكية لسنة 2018	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك				
بنك البركة (باكستان) المحدود	54.42%	53.88%	2010	باكستان
إتقان كابيتال	76.45%	75.69%	2007	السعودية
شركة المدارس العمرية	62.11%	62.31%	1987	الأردن
شركة السماح للعقارات	62.77%	62.97%	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	65.80%	66.01%	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	65.80%	66.01%	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	64.51%	64.51%	1991	جنوب أفريقيا
إنشا جي إم بي إتش	38.02%	56.64%	2018	المانيا

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، باستثناء تطبيق التعديلات والتفسيرات الجديدة النافذة اعتباراً من 1 يناير 2019:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.1 تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 28 المتعلق بالمرابحة وبيع الدفع المؤجل الأخرى

قامت المجموعة معيار المحاسبة المالي رقم 28 الذي هو إلزامي للفترة المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2019. ويحدد هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية ومتطلبات المرابحة ومعاملات بيع الدفع المؤجل والعناصر المختلفة لتلك المعاملات. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 2 المطبق مسبقاً والمتعلق "بالمرابحة والمرابحة بأمر الشراء" ومعيار المحاسبة المالي رقم 20 المتعلق "ببيع الدفع المؤجل". تم تطبيق هذا المعيار على أساس مستقبلي للمعاملة المنفذة في أو بعد التاريخ الإلزامي. لم يكن لهذا المعيار أي تأثير جوهري على القوائم المالية باستثناء الإفصاح الإضافي الذي تم إضافته في البند ذي الصلة في إيضاح 4.1 (أ)

2.2 معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معيار المحاسبة المالي رقم 31 المتعلق بالوكالة بالاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية الخاصة بوكالات الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) للمعاملات والأدوات المالية، من جانب كل من رب المال والوكيل. سيصبح هذا المعيار إلزامياً في الفترات المحاسبية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يتطلب المعيار من رب المال بتقييم طبيعة الاستثمار باعتباره إما أ) بتمرير الاستثمار (a pass-through investment) أو ب) مشروع الوكالة (wakala venture).

إن تمرير الاستثمار هو استثمار يكون فيه مشاركة الوكيل، وكذلك خيارات قابلية تحويل الأداة محدودة، ويتحمل المستثمر بشكل رئيسي التعرض المباشر للموجودات الأساسية. يجب على المستثمر تطبيق نهج تمرير الاستثمار لاستثماراته في أدوات وكالة الاستثمار، إلا إذا اختار تطبيق نهج مشروع الوكالة.

بموجب هذا النهج، يجب على رب المال مبدئياً إثبات الموجودات التي تستند إليها ترتيبات الوكالة في دفاتر حساباته بتطبيق مبادئ الإثبات المبدئية حسب مقتضى الحال، بما يتماشى مع المعايير المحاسبية المالية المعنية.

ويجوز لرب المال أن يختار تطبيق نهج مشروع الوكالة، إذا كان عقد وكالة الاستثمار يستوفي أي من الشروط المطلوبة بموجب شروط معينة.

بموجب هذا النهج، يجب حساب الاستثمار في دفاتر المستثمر الذي يطبق "طريقة حقوق الملكية في المحاسبة"، حيث يتم إثبات الاستثمار مبدئياً بالتكلفة وبعد ذلك يتم قياسه في نهاية الفترة المالية بالقيمة المدرجة ويتم تعديله لتشمل حصة المستثمر في الربح أو الخسارة لمشروع الوكالة.

من وجهة نظر الوكيل، يتطلب المعيار أنه عند بدء المعاملة يجب على الوكيل إثبات بترتيب الوكالة بموجب نهج خارج الميزانية نظراً لأن الوكيل لا يسيطر على الموجودات / الأعمال ذات الصلة. ومع ذلك، هناك استثناءات لنهج غير مدرج بالميزانية حيث قد تنص الاعتبارات الإضافية المرتبطة بالأداة القائمة على وكالة الاستثمار احتساب الأمر ذاته كحساب مدرج بالميزانية.

قد يحتفظ الوكيل بترتيبات الاستثمار متعددة المستويات. بموجب هذا الترتيب، سيقوم البنك بإعادة استثمار أموال الوكالة في عقد ثانوي. تحسب هذه العقود الثانوية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المالية المعنية في دفاتر الوكيل.

معيار المحاسبة المالي رقم 32 المتعلق بالإجارة

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 8 المتعلق «بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك». ويهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن معاملات الإجارة، بما في ذلك أشكالها المختلفة التي تدخل فيها المؤسسة، بصفاتها المؤجر والمستأجر على حدٍ سواء. سيكون هذا المعيار إلزامياً في الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم 33 - المتعلق بالاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات الاستثمارية الأخرى المماثلة التي تقوم بها المؤسسة المالية الإسلامية. يحدد المعيار الأنواع الرئيسية للأدوات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعاملات المحاسبية الأساسية بما يتناسب مع خصائص ونموذج عمل المؤسسة التي يتم بموجبها إجراء الاستثمارات وإدارتها والاحتفاظ بها.

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 25 المتعلق «بالاستثمار في الصكوك». سيكون هذا المعيار إلزامياً في الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

معيار المحاسبة المالي رقم 34 المتعلق «إعداد التقارير المالية لحاملي الصكوك»
يحدد هذا المعيار المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية للموجودات الأساسية لأداة الصكوك. وهو يتطلب من المصدر إعداد تقارير التمويل أو الدعوة لإعدادها حسب الحاجة بموجب هذا المعيار. سيكون هذا المعيار إلزامياً في الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم 35 المتعلق باحتياطي المخاطر
يحدد هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية لاحتياطيات المخاطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية للمحاسبة وإدارة المخاطر. يكمل هذا المعيار معيار المحاسبة المالية رقم 30 المتعلق «بالإضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالالتزامات». كلا المعيارين معيار المحاسبة المالية رقم 35 ومعيار المحاسبة المالية رقم 30 يحلان محل معيار المحاسبة المالية السابق رقم 11 المتعلق «بالمخصصات والاحتياطيات». سيكون هذا المعيار إلزامياً في الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر، إلا إذا قررت المؤسسة المالية تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 30 في وقت مبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم 30 المتعلق «بالإضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالالتزامات»
قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 المتعلق «بالإضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالالتزامات» اعتباراً من 1 يناير 2018 هو إلزامي للتطبيق المبدئي في 1 يناير 2020. تمثل المتطلبات في معيار المحاسبة المالية رقم 30 تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 11 المتعلق «بالمخصصات والاحتياطيات».

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) العقود المالية

تتكون العقود المالية من نقد وأرصدة لدى بنوك وذمم مدينة ومضاربة (بعد حسم الأرباح المؤجلة) والتمويل بالمشاركة واستثمارات – أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة منتهية بالتمليك (حيث تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية على عميل واحد) وبعض الموجودات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتكون من التعرضات غير المدرجة في الميزانية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والالتزامات غير المسحوبة. يتم إدراج الأرصدة المتعلقة بتلك العقود بعد حسم مخصص الخسائر الائتمانية.

(ب) اضمحلال الموجودات المالية

تطبق المجموعة نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث مراحل التالية وذلك على أساس التغير في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكن هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم إثبات جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على العقود المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (أو أقصر فترة إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً) من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبطة بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد التي تحدث خلال الاثني عشر شهراً التالية بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسارة التي تنتج عن جميع أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للعقد المالي.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة 2) هي احتمالية التقدير المرجح للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها على أساس الفرق بين القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والقيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد، بالنسبة للموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ب) اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - مضمحلة ائتمانياً

يتم تقييم العقود المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على تلك الموجودات المالية.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة باضمحلال قيمة الائتمان على أساس الفرق بين صافي القيمة المدرجة والمبلغ القابل للاسترداد للعقود المالية. نظراً لاستخدام نفس المعايير في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة للخسائر الائتمانية كما هي دون تغيير.

وفي حاله عدم وجود رهونات أو ضمانات يمكن للمجموعة استرداد تعرضاتها، يتم تطبيق القواعد المطبقة في السابق وفقاً لسياسة المجموعة أو المتطلبات المحلية، أيهما أكثر صرامة، لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية.

الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- يكون قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعمل إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- إعادة هيكلة التسهيل من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
- قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفيه الضمان؛ أو تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً أو أي التزامات ائتمانية للمجموعة. وعند تقييم ما إذا كان المقترض متعثراً في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار كلاً من العوامل النوعية مثل خرق التعهدات والعوامل الكمية مثل وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر من نفس الجهة المصدرة للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ب) اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

احتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء، والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة.

يستخدم كل عنصر من عناصر (الشركة التابعة) للمجموعة مجموعة من المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الفائض/العجز المالي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ونفقات الحكومة وتقلبات سوق الأسهم وتكلفة التمويل ونمو معدلات الإقراض الائتماني ومعدل التضخم والبطالة.

أنواع احتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً - هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال 12 شهراً القادمة (أو على مدى العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك أقل من 12 شهراً). يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر - هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة "للمرحلة 2".

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تأخذ المجموعة في الاعتبار أحدث التوقعات الاقتصادية المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي أو مقدمي الخدمات المشهورين الآخرين، لمدة 5 سنوات. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر في السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). وفقاً لسياسة، يتطلب عمل مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التي قد تنتج إذا كان المقترض متعثراً في السداد. يتم احتساب ذلك بالأخذ في الاعتبار الضمانات والموارد الأخرى المتاحة للمجموعة والتي يمكن استخدامها لاسترداد الموجود في حالة التعثر في السداد.

وتقدر المجموعة معايير الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً إلى البيانات التاريخية باستخدام كلاً من العوامل الداخلية والخارجية، بالنسبة لتقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار استخدام أي من الطرق التالية:

السجل الداخلي للتعثر في السداد: عندما تكون البيانات متاحة يمكن للوحدات تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام معلومات من واقع خبراتها التاريخية للتعثر في السداد وبيانات الاسترداد المقابلة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى اتفاقية بازل: أوصت الأنظمة المحلية باحتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً لاتفاقية بازل المعدلة بالاعتماد على الضمانات المتاحة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات: بالنسبة للتمويلات المضمونة، تقوم المجموعة باستخدام الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات، حيث يوجد لدى المجموعة إطار عمل فعال لإدارة الضمانات التي تكون قادرة على تقييم وتوفير التقييم للضمانات المحدثة وتحديد الأتعاب القانونية وقابلية تنفيذها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ب) اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

قيمة التعرض عند التعثر في السداد

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المدفوعات على المبالغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم والسحوبات المتوقعة على التسهيلات المتعهد بها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد المدرجة في الميزانية

قيمة التعرض عند التعثر في السداد للبنود المدرجة في الميزانية هي المبالغ القائمة عند وقت حدوث التعثر في السداد. يجب أن ترحل التعرضات القائمة للبنود المدرجة في الميزانية مباشرةً الخاضعة لإدراج هيكل السداد الخاص بها.

يجب تقدير المدفوعات باستخدام الاتجاهات السابقة وخصمها من قيمة التعرض عند التعثر في السداد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية

لا يوجد تاريخ سداد ثابت للتعرضات غير المدرجة في الميزانية؛ وبالتالي، يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان على المبلغ الإسمي للتعرضات غير المدرجة في الميزانية. تستخدم المجموعة الطرق التالية لإيجاد عامل تحويل الائتمان لقيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان بناءً على البيانات الداخلية - تقوم المجموعة بإجراء تحليل على أساس المنتجات غير المدرجة في الميزانية لدراسة متوسط معدل الاستخدام/ التحويل على مدى فترته 3 إلى 5 سنوات. بناءً على تحليل المنتجات، يتم تقدير عوامل التحويل/ الاستخدام على نطاق واسع. بالنسبة للاعتمادات المستندية وخطاب الضمانات الصادرة، تحدد الوحدات عامل تحويل الائتمان من خلال تقدير مجموع مبلغ الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الذي تم تفويضه / تحويله خلال 3 - 5 السنوات السابقة كنسبة من مجموع الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الصادرة للتوصل إلى التعرضات المتوقعة في المستقبل لتلك البنود غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان التنظيمي - في حالة عدم وجود البيانات الداخلية، تستخدم المجموعة نفس عامل تحويل الائتمان لاتفاقية بازل المستخدم لحساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي. وتبلغ هذه المعدلات 20% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات تعادل أو تقل عن سنة واحدة و50% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات لأكثر من سنة واحدة.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الجماعية والمراحل

يتم بصفة عامة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الكبيرة الفردية والقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي. بالنسبة لتعرضات الأفراد والتعرضات الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تكون المعلومات الخاصة المتاحة للعملاء أقل، تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي. ويشمل ذلك المعلومات الخاصة بالمقترضين، مثل التأخر في السداد ووقع الخبرة التاريخية الجماعية للخسائر ومعلومات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية.

لتقييم مراحل التعرضات ولقياس مخصص الخسارة على أساس جماعي، تقوم المجموعة بتجميع تعرضاتها إلى قطاعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، مثل الموقع الجغرافي ونوع العميل والقطاع والتصنيف وتاريخ الإثبات المبدئي وفترة الاستحقاق وقيمة الضمان.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ب) اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يتم إجراء التقييم بالنسبة لأداة محددة بدلاً من الطرف الآخر. لأن كل أداة من الأدوات قد يكون لديها مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإثبات المبدئي.

يختلف تطبيق المتطلبات المذكورة أعلاه المتعلقة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بالنسبة لمختلف مواقع المجموعة وفقاً لعدد الظروف التي يواجهها كل موقع من المواقع ويطبق كل موقع من المواقع منهجية قوية لتقييم المخاطر تتناسب مع حجم محافظتها وتعقيدها وهيكلتها وأهميتها الاقتصادية وبيان مخاطرها.

الموجودات المالية المعاد تفاوضها

سيتم تصنيف الحسابات التي كانت منتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تمت إعادة هيكلتها نتيجة لصعوبة مالية ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو تستوفي أي من المعايير لتصنف كحسابات متعثرة، قبل إعادة الهيكلة، فإنه يتم بعد ذلك تصنيفها ضمن المرحلة 3.

التحول الخلفي

معياري المحاسبة المالي رقم 30 النموذج المرحلي هو ذو طبيعة متناظرة حيث أن الحركة عبر المراحل هي ظاهرة من "طريقتين". ومع ذلك، فإن الحركة عبر المراحل ليست فورية ما لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات المخاطر الائتمانية. وبمجرد أن لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات مخاطر الائتمان، يجب أن تتم معايرة الحركة إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2 ولا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. يتم الأخذ في الاعتبار بعض المعايير مثل فترة الملاحظة ومؤشرات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وسجل الدفع للعملاء المحولين إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1. يتم الأخذ في الاعتبار العوامل التالية بما في ذلك فترة المعالجة لأي تحول خلفي:

من المرحلة 2 إلى المرحلة 1:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 2 (المعايير المغطاة في جزء الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية أعلاه) موجودة؛
- يتم عمل المدفوعات دون أي متأخرات في السداد؛
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 6 أشهر لأي من حسابات المرحلة 2؛
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للحسابات المعاد هيكلتها.

من المرحلة 3 إلى المرحلة 2:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 3 (المعايير المغطاة في جزء التعثر في السداد أعلاه) موجودة؛
- المدفوعات يتم عملها في وقتها دون أي متأخرات في السداد.
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للتسهيلات المتعثرة والمعاد هيكلتها.

شطب

يتم شطب سندات التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب) اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة المرحلية الموحدة للمركز المالي
تم عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة المرحلية الموحدة للمركز المالي كالتالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص مدرج في المطلوبات الأخرى؛ و
- حيثما تتضمن العقود المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

ج. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

د. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وبيع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ج. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبه البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

هـ. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم تسجيل الإستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للإستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فإنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

هـ. إستثمارات (تتمة)

استثمار في شركات زميلة
يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الإقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق
تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حتى يستبعد الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الإستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة
يتم تصنيف أدوات الدين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الإضمحلال.

ح. إجارة منتهية بالتملك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

ط. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والإضمحلال المتراكم في القيمة بإستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية، ويتم احتساب الصيانة والتصليلات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات بإستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ط. عقارات ومعدات (تتمة)

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 - 50 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 - 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 - 5 سنوات

ي. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرايات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ك. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والالتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضحكة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتران، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

ل. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

م. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بضافي القيمة المتوقعة تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ن. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

س. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الاقتصادية لتسوية هذه الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

ع. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ف. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

ص. احتياطي مخاطر الاستثمار

احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً لل خسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ق. احتياطي معادلة الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ر. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلية.

ش. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر ويتفقدون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ت. أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرة ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ث. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرايحات) مدينة
يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرايحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدد أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة
يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة
يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتملك
يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتملك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الرسوم والعمولات
يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر
يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب
يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية
يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

خ. عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار

حسب حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الإستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

د. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ض. ضرائب

لا تخضع أرباح الشركة للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تراول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

غ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ط. الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية فإنه لم يتم تحويل المجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تحويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين.

أ. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

ب. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقعة تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفدت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي إسترجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ج. ج. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

د. د. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الشركة التابعه
يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

هـ. هـ. الآراء

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملاك أو أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

و. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة من الإدارة إصدار تقديرات وإفتراضات التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيع (المرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ز. ز. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

- (1) انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
- (2) قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد" وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بأخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3 نقد وأرصدة لدى بنوك

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
3,408,489	3,956,830	أرصدة لدى بنوك مركزية *
878,930	707,214	أرصدة لدى بنوك أخرى
720,655	726,567	نقد ونقد قيد التحصيل
(65)	(3,685)	محسوماً منها: الخسائر الإئتمانية المتوقعة
5,008,009	5,386,926	

* تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية على احتياطات إجبارية بمبلغ قدره 2,464,426 ألف دولار أمريكي (2018: 2,090,280 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

4 ذمم مدينة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
10,441,374	10,944,436	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (4.1)
87,084	97,919	ذمم إجارة مدينة (4.2)
215,681	265,926	ذمم سلم مدينة (4.3)
126,232	157,738	ذمم إستصناع مدينة (4.4)
(566,503)	(571,082)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الإئتمانية
10,303,868	10,894,937	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
623,309	567,237	56,072	634,769	600,802	33,967	سلع مرابحات
11,211,953	9,315,374	1,896,579	11,874,332	10,214,951	1,659,381	مرابحات أخرى
11,835,262	9,882,611	1,952,651	12,509,101	10,815,753	1,693,348	إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
(1,393,888)	(1,094,097)	(299,791)	(1,564,665)	(1,292,260)	(272,405)	أرباح مؤجلة (إيضاح (أ) - 1.4)
10,441,374	8,788,514	1,652,860	10,944,436	9,523,493	1,420,943	
(521,619)	(361,881)	(159,738)	(519,229)	(361,961)	(157,268)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)
9,919,755	8,426,633	1,493,122	10,425,207	9,161,532	1,263,675	صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
654,917	684,126	المتعثرة

4.1 - أ الحركة أرباح المراجعة المؤجلة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
1,721,783	1,393,888	الأرباح المؤجلة في بداية السنة
4,986,515	5,246,048	بيوع المرابحات خلال السنة
(3,864,691)	(3,903,575)	تكلفة بيوع المرابحات
2,843,607	2,736,361	الأرباح المؤجلة المحصلة خلال السنة
(617,955)	(720,167)	الأرباح المؤجلة التي تم تسويتها خلال السنة
(449,513)	(345,204)	الأرباح المؤجلة المتنازل عنها خلال السنة
(3,381)	(6,794)	تحويل العملات الأجنبية
(378,870)	(99,531)	الأرباح المؤجلة في نهاية السنة
1,393,888	1,564,665	

4.2 ذمم إجارة مدينة

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
87,084	81,207	5,877	97,919	87,892	10,027	إجمالي ذمم الإجارة المدينة
(33,217)	(33,101)	(116)	(34,452)	(34,333)	(119)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)
53,867	48,106	5,761	63,467	53,559	9,908	صافي ذمم الإجارة المدينة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
75,759	85,851	المتعثرة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.3 ذمم سلم مدينة

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
215,681	215,681	-	265,926	265,926	-	إجمالي ذمم السلم المدينة محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)
(7,724)	(7,724)	-	(12,441)	(12,441)	-	
207,957	207,957	-	253,485	253,485	-	صافي ذمم السلم المدينة
2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي					
14,473	24,264					المتعثرة

4.4 ذمم إستصناع مدينة

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
126,232	124,652	1,580	157,738	157,738	-	إجمالي ذمم الإستصناع المدينة محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)
(3,943)	(3,943)	-	(4,960)	(4,960)	-	
122,289	120,709	1,580	152,778	152,778	-	صافي ذمم الإستصناع المدينة
2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي					
6,588	8,063					المتعثرة

يوضح الجدول أدناه جودة ائتمان الذمم المدينة والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

31 ديسمبر 2019				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	
2,798,537	-	161,309	2,637,228	جيد (4-1)
7,865,178	-	1,599,734	6,265,444	مرضي (7-5)
802,304	802,304	-	-	التعثر في السداد (10-8)
(571,082)	(401,005)	(115,719)	(54,358)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
10,894,937	401,299	1,645,324	8,848,314	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.4 ذمم إستصناع مدينة (تتمة)

31 ديسمبر 2018				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	
2,377,079	-	77,745	2,299,334	جيد (4-1)
7,741,555	-	2,068,576	5,672,979	مرضي (7-5)
751,737	751,737	-	-	التعثر في السداد (10-8)
(566,503)	(412,349)	(124,404)	(29,750)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
10,303,868	339,388	2,021,917	7,942,563	

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

31 ديسمبر 2019				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	
566,503	412,349	124,404	29,750	الرصيد في 1 يناير
-	(53)	(4,020)	4,073	تغيرات نتيجة للذمم المدينة
-	(7,937)	11,315	(3,378)	المثبتة في الرصيد الافتتاحي
-	61,891	(48,112)	(13,779)	التي تتضمن على:
158,287	148,541	(3,150)	12,896	- محول إلى المرحلة 1
(46,050)	(46,050)	-	-	- محول إلى المرحلة 2
5,717	(49,628)	34,604	20,741	- محول إلى المرحلة 3
(113,220)	(113,220)	-	-	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(155)	(4,888)	678	4,055	استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
571,082	401,005	115,719	54,358	مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار
				مبالغ مشطوبة
				تحويل عملات أجنبية / أخرى

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.4 ذمم إستصناع مدينة (تتمة)

31 ديسمبر 2018				
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
32,409	83,877	460,627	576,913	الرصيد في 1 يناير نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم 30
				تغييرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:
2,468	(1,768)	(700)	-	- محول إلى المرحلة 1
(3,462)	3,687	(225)	-	- محول إلى المرحلة 2
(1,835)	(8,746)	10,581	-	- محول إلى المرحلة 3
8,816	38,817	115,337	162,970	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
-	-	(59,960)	(59,960)	استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
1,603	5,958	14,458	22,019	مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار
-	-	(59,740)	(59,740)	مبالغ مشطوبة
(10,249)	2,579	(68,029)	(75,699)	تحويل عملات أجنبية / أخرى
29,750	124,404	412,349	566,503	

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
1,711,827	2,207,515	التمويل بالمضاربة (5.1)
1,026,987	1,040,725	التمويل بالمشاركة (5.2)
(19,908)	(19,625)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
2,718,906	3,228,615	

5.1 التمويل بالمضاربة

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
1,711,827	1,185,566	526,261	2,207,515	1,813,790	393,725	إجمالي التمويل بالمضاربة
(7,204)	(7,204)	-	(6,831)	(6,411)	(420)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)
1,704,623	1,178,362	526,261	2,200,684	1,807,379	393,305	صافي التمويل بالمضاربة
2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي					
-	16,311					

المتعثرة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

5.2 التمويل بالمشاركة

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
1,026,987	558,906	468,081	1,040,725	547,655	493,070	إجمالي التمويل بالمشاركة محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)
(12,704)	(11,928)	(776)	(12,794)	(12,212)	(582)	
1,014,283	546,978	467,305	1,027,931	535,443	492,488	صافي التمويل بالمشاركة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
12,974	21,415	

المتعثر

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للتمويل بالمضاربة والمشاركة والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

31 ديسمبر 2019				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	
2,221,299	-	68,381	2,152,918	جيد (4-1)
989,215	-	251,652	737,563	مرضي (7-5)
37,726	37,726	-	-	التعثر في السداد (10-8)
(19,625)	(14,723)	(2,406)	(2,496)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
3,228,615	23,003	317,627	2,887,985	

31 ديسمبر 2018				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	
1,838,154	-	78,181	1,759,973	جيد (4-1)
887,686	-	166,609	721,077	مرضي (7-5)
12,974	12,974	-	-	التعثر في السداد (10-8)
(19,908)	(8,813)	(8,138)	(2,957)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
2,718,906	4,161	236,652	2,478,093	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

5.2 التمويل بالمشاركة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

31 ديسمبر 2019				
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
2,957	8,138	8,813	19,908	الرصيد في 1 يناير
				تغيرات نتيجة للتمويل المثبت
				في الرصيد الافتتاحي
				التي تتضمن على:
86	(74)	(12)	-	- محول إلى المرحلة 1
(58)	59	(1)	-	- محول إلى المرحلة 2
(25)	(6,363)	6,388	-	- محول إلى المرحلة 3
(656)	298	2,416	2,058	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
-	-	(319)	(319)	استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
105	(7)	3	101	مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار
-	-	(565)	(565)	مبالغ مشطوبة
87	355	(2,000)	(1,558)	تحويل عملات أجنبية / أخرى
2,496	2,406	14,723	19,625	

31 ديسمبر 2018				
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
2,140	1,533	23,351	27,024	الرصيد في 1 يناير نتيجة لاعتماد
				معيار المحاسبة المالي رقم 30
				تغيرات نتيجة للتمويل المثبت
				في الرصيد الافتتاحي
				التي تتضمن على:
31	(31)	-	-	- محول إلى المرحلة 1
(33)	33	-	-	- محول إلى المرحلة 2
185	(49)	(136)	-	- محول إلى المرحلة 3
714	3,737	2,115	6,566	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
-	-	(672)	(672)	استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
(146)	46	-	(100)	مخصص (إلى) من احتياطي مخاطر الاستثمار
-	-	(20,902)	(20,902)	مبالغ مشطوبة
66	2,869	5,057	7,992	تحويل عملات أجنبية / أخرى
2,957	8,138	8,813	19,908	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

6 إستثمارات

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
215,160	291,611	أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (6.1)
100,651	94,446	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق (6.2)
2,482,498	3,235,903	أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة (6.3)
2,798,309	3,621,960	إستثمارات عقارية (6.4)
215,530	206,108	إستثمارات في شركات زميلة (6.5)
53,169	44,470	
3,067,008	3,872,538	

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
2,626	786	1,840	2,939	-	2,939	إستثمارات مسعرة
212,152	608	211,544	284,855	879	283,976	أدوات الدين
214,778	1,394	213,384	287,794	879	286,915	سندات أسهم حقوق الملكية
382	-	382	3,817	2,738	1,079	إستثمارات غير مسعرة
382	-	382	3,817	2,738	1,079	سندات أسهم حقوق الملكية
215,160	1,394	213,766	291,611	3,617	287,994	

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
45,386	31,301	14,085	39,139	28,158	10,981	إستثمارات مسعرة
14,214	4,660	9,554	8,282	4,655	3,627	أدوات الدين
59,600	35,961	23,639	47,421	32,813	14,608	صناديق مدارة
42,265	17,816	24,449	37,621	21,872	15,749	إستثمارات غير مسعرة
5,194	5,194	-	16,214	15,386	828	أسهم حقوق الملكية
47,459	23,010	24,449	53,835	37,258	16,577	صناديق مدارة
(6,408)	(1,780)	(4,628)	(6,810)	(1,728)	(5,082)	مخصصات للاضمحلال
100,651	57,191	43,460	94,446	68,343	26,103	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

6 إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دين مدرجة بالقيمة المطفأة

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
1,447,117	804,619	642,498	2,352,528	1,155,569	1,196,959	إستثمارات مسعرة صكوك وبنود مشابهة
1,046,983	865,430	181,553	891,175	776,664	114,511	إستثمارات غير مسعرة صكوك وبنود مشابهة
(11,602)	(10,683)	(919)	(7,800)	(7,015)	(785)	محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية
2,482,498	1,659,366	823,132	3,235,903	1,925,218	1,310,685	

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان لأدوات الدين والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف حسب المرحلة.

31 ديسمبر 2019				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	
2,700,451	-	-	2,700,451	جيد (4-1)
540,687	-	10,000	530,687	مرضي (7-5)
2,565	2,565	-	-	التعثر في السداد (10-8)
(7,800)	(2,565)	(584)	(4,651)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
3,235,903	-	9,416	3,226,487	

31 ديسمبر 2018				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	
2,085,704	-	-	2,085,704	جيد (4-1)
400,964	-	46,483	354,481	مرضي (7-5)
7,432	7,432	-	-	التعثر في السداد (10-8)
(11,602)	(7,022)	(2,246)	(2,334)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
2,482,498	410	44,237	2,437,851	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

6 إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دين مدرجة بالقيمة المطفأة

31 ديسمبر 2019				
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة أئتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة أئتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
2,334	2,246	7,022	11,602	الرصيد في 1 يناير
				تغيرات نتيجة للأدوات المثبتة
				في الرصيد الافتتاحي
				التي تتضمن على:
				- محول إلى المرحلة 1
				- محول إلى المرحلة 2
				- محول إلى المرحلة 3
				صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
				مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار
				استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
				مبالغ مشطوبة خلال السنة
				تحويل عملات أجنبية / أخرى
38	(38)	-	-	
-	-	-	-	
-	-	-	-	
2,103	(189)	408	2,322	
(47)	(1,435)	(2,563)	(4,045)	
-	-	-	-	
-	-	(2,302)	(2,302)	
223	-	-	223	
4,651	584	2,565	7,800	

31 ديسمبر 2018				
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة أئتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة أئتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
4,706	-	6,987	11,693	الرصيد في 1 يناير نتيجة لاعتماد
				معياري المحاسبة المالي رقم 30
				تغيرات نتيجة للأدوات المثبتة
				في الرصيد الافتتاحي
				التي تتضمن على:
				- محول إلى المرحلة 1
				- محول إلى المرحلة 2
				- محول إلى المرحلة 3
				صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
				مخصص (من) إلى احتياطي مخاطر الاستثمار
				استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها
				مبالغ مشطوبة خلال السنة
				تحويل عملات أجنبية / أخرى
(93)	93	-	-	
-	-	-	-	
-	-	-	-	
(2,172)	134	-	(2,038)	
(79)	2,019	2,564	4,504	
-	-	-	-	
-	-	(2,500)	(2,500)	
(28)	-	(29)	(57)	
2,334	2,246	7,022	11,602	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

6 إستثمارات (تتمة)

6.4 استثمارات عقارية

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
130,546	127,288	3,258	125,452	120,754	4,698	أراضي
84,984	77,224	7,760	80,656	63,491	17,165	مباني
215,530	204,512	11,018	206,108	184,245	21,863	

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للإستثمار العقاري في بداية ونهاية السنة:

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
211,157	215,530	الرصيد في بداية السنة
22,477	15,584	إقتناءات
(1,583)	6,075	صافي مكسب (خسارة) من تعديلات القيمة العادلة
(1,676)	(82)	إستبعادات
-	(27,178)	تحويل
(14,845)	(3,821)	تحويل العملات الأجنبية / أخرى - صافي
4,373	(9,422)	
215,530	206,108	الرصيد في نهاية السنة

6.5 إستثمار في شركات زميلة

تشتمل الإستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

2019				
القيمة السوقية ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
9,026	11,581	11,581	-	شركات زميلة مسعرة
	32,889	-	32,889	شركات زميلة غير مسعرة
	44,470	11,581	32,889	

2018				
القيمة السوقية ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
9,698	11,784	11,784	-	شركات زميلة مسعرة
	41,385	2,735	38,650	شركات زميلة غير مسعرة
	53,169	14,519	38,650	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

7 إجارة منتهية بالتمليك

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
1,915,829 (403,683)	1,878,304 (390,922)	37,525 (12,761)	1,937,314 (406,723)	1,914,053 (401,518)	23,261 (5,205)	أراضي ومباني التكلفة
						الإستهلاك المتراكم
						محسوماً منها: مخصص
						الخسائر الائتمانية
1,500,088	1,475,503	24,585	1,518,809	1,500,979	17,830	صافي القيمة الدفترية
374,180 (109,379)	274,422 (80,134)	99,758 (29,245)	350,456 (114,310)	262,302 (74,287)	88,154 (40,023)	معدات التكلفة
						الإستهلاك المتراكم
						محسوماً منها: مخصص
						الخسائر الائتمانية
258,385	188,102	70,283	230,243	182,244	47,999	صافي القيمة الدفترية
20,946 (8,474)	20,946 (8,474)	-	13,735 (5,929)	13,735 (5,929)	-	أخرى التكلفة
						الإستهلاك المتراكم
						محسوماً منها: مخصص
						الخسائر الائتمانية
12,360	12,360	-	7,704	7,704	-	صافي القيمة الدفترية
2,310,955 (521,536)	2,173,672 (479,530)	137,283 (42,006)	2,301,505 (526,962)	2,190,090 (481,734)	111,415 (45,228)	المجموع التكلفة
						الإستهلاك المتراكم
						محسوماً منها: مخصص
						الخسائر الائتمانية
1,770,833	1,675,965	94,868	1,756,756	1,690,927	65,829	صافي القيمة الدفترية

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للإجارة المنتهية بالتمليك والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف حسب المرحلة.

31 ديسمبر 2019				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	
466,750	-	7,331	459,419	جيد (4-1)
1,307,793	-	373,791	934,002	مرضي (7-5)
-	-	-	-	التعثر في السداد (10-8)
(17,787)	-	(13,160)	(4,627)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
1,756,756	-	367,962	1,388,794	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

7 إجارة منتهية بالتمليك (تتمة)

31 ديسمبر 2018				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	
463,766	-	3,153	460,613	جيد (4-1)
1,325,653	-	413,602	912,051	مرضي (7-5)
-	-	-	-	التعثر في السداد (10-8)
(18,586)	-	(14,587)	(3,999)	محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية
1,770,833	-	402,168	1,368,665	

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

31 ديسمبر 2019				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	
18,586	-	14,587	3,999	الرصيد في 1 يناير
-	-	11	(11)	تغيرات نتيجة للإجارة المنتهية بالتمليك
-	-	-	-	المثبتة في الرصيد الافتتاحي
-	-	-	-	التي تتضمن على:
(588)	-	(1,293)	705	- محول إلى المرحلة 1
(211)	-	(145)	(66)	- محول إلى المرحلة 2
17,787	-	13,160	4,627	- محول إلى المرحلة 3
				صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
				تحويل عملات أجنبية / أخرى

31 ديسمبر 2018				
المجموع ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	
19,119	-	10,649	8,470	الرصيد في 1 يناير نتيجة لاعتماد
-	-	-	-	معياري المحاسبة المالي رقم 30
-	-	-	-	تغيرات نتيجة للذمم المدينة
-	-	-	-	المثبتة في الرصيد الافتتاحي
258	-	3,678	(3,420)	التي تتضمن على:
(791)	-	260	(1,051)	- محول إلى المرحلة 1
18,586	-	14,587	3,999	- محول إلى المرحلة 2
				- محول إلى المرحلة 3
				صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
				تحويل عملات أجنبية / أخرى

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

8 عقارات ومعدات

المجموع ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أثاث ومعدات ألف دولار أمريكي	أراضي ألف دولار أمريكي	مباني ألف دولار أمريكي	
683,887	62,070	10,796	228,767	178,505	203,749	التكلفة:
94,761	14,336	6,122	17,651	14,962	41,690	في 1 يناير 2018
8,150	-	-	-	8,150	-	إضافات
(22,456)	(11,292)	(2,477)	(5,510)	(1,366)	(1,811)	إعادة تقييم
(113,357)	(14,885)	(4,134)	(22,710)	(53,233)	(18,395)	إستبعادات
650,985	50,229	10,307	218,198	147,018	225,233	تحويلات صرف العملات الأجنبية
94,503	38,493	2,350	17,453	13,715	22,492	في 31 ديسمبر 2018
(31,190)	(13,068)	(994)	(5,730)	-	(11,398)	إضافات
(2,260)	(1,104)	240	(1,489)	361	(268)	إستبعادات
712,038	74,550	11,903	228,432	161,094	236,059	تحويلات صرف العملات الأجنبية
253,696	22,156	5,746	162,804	-	62,990	في 31 ديسمبر 2019
32,920	3,315	751	19,112	-	9,742	الاستهلاك:
(12,604)	(2,436)	(564)	(5,089)	-	(4,515)	في 1 يناير 2018
(29,591)	(5,697)	(1,293)	(15,901)	-	(6,700)	المخصص خلال السنة (إيضاح 20)
244,421	17,338	4,640	160,926	-	61,517	متعلق بإستبعادات
32,037	3,271	1,130	19,123	-	8,513	تحويلات صرف العملات الأجنبية
(18,147)	(4,664)	(427)	(2,424)	-	(10,632)	في 31 ديسمبر 2018
(1,304)	(396)	16	(544)	-	(380)	المخصص خلال السنة (إيضاح 20)
257,007	15,549	5,359	177,081	-	59,018	متعلق بإستبعادات
455,031	59,001	6,544	51,351	161,094	177,041	تحويلات صرف العملات الأجنبية
406,564	32,891	5,667	57,272	147,018	163,716	في 31 ديسمبر 2019
						صافي القيم الدفترية:
						في 31 ديسمبر 2019
						في 31 ديسمبر 2018

9 موجودات أخرى

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
123,733	199,615	فواتير مستحقة القبض
75,923	75,082	الشهرة وموجودات غير ملموسة 9 (أ)
229,580	220,610	رهونات قيد البيع
22,092	30,177	أموال صندوق القرض الحسن
65,032	62,850	ضرائب مؤجلة
37,082	68,622	مبالغ مدفوعة مقدماً
61,124	29,953	أخرى
614,566	686,909	محسوماً منها: مخصص الخسائر الإئتمانية*
(58,516)	(23,181)	
556,050	663,728	

* في سنة 2018، يتعلق مبلغ وقدره 45 مليون دولار أمريكي باضمحلال رهونات قيد البيع.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

9 (أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

2018			2019			
المجموع ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	
86,837	25,498	61,339	75,923	22,598	53,325	في 1 يناير
8,901	8,901	-	10,668	9,963	705	إضافات
(9,144)	(9,144)	-	(8,486)	(8,486)	-	مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح 20)
(10,671)	(2,657)	(8,014)	(3,023)	(353)	(2,670)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
75,923	22,598	53,325	75,082	23,722	51,360	في 31 ديسمبر

فيما يلي الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لأربع وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد:

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
9,689	9,298	بنك البركة التركي للمشاركة
818	914	بنك البركة مصر
26,646	26,646	البنك الإسلامي الأردني
16,172	14,502	بنك البركة (باكستان) المحدود
53,325	51,360	

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تعطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة هوامش الميزانية على أساس الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

10 تمويلات طويلة الأجل

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
557,964	99,841	التمويل بالمضاربة
249,287	279,428	تمويل ثانوي تم الحصول عليه من قبل شركة تابعة
169,640	-	الوكالة
976,891	379,269	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

11 مطلوبات أخرى

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
366,210	517,130	مبالغ مستحقة الدفع
268,216	224,177	هوامش نقدية
104,256	94,500	شيكات إدارية
72,905	74,885	ضرائب حالية *
6,414	6,698	ضرائب مؤجلة *
74,994	97,931	مصرفات مستحقة
26,549	36,645	صندوق الصدقات
29,371	23,097	أخرى
22,395	23,137	مخصص الخسائر الإئتمانية للتعرضات غير الممولة
971,310	1,098,200	

* نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12 حقوق حاملي حسابات الإستثمار

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
13,004,814	15,063,854	حقوق حاملي حسابات الإستثمار *
5,320	7,400	احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 12.1)
104,005	77,199	احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 12.2)
8,229	7,423	التغيرات المترجمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار - صافي (إيضاح 12.3)
13,122,368	15,155,876	

* صكوك متوسطة الأجل

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانوية غير مضمونة بإجمالي 14,667 ألف دولار أمريكي (2018: 27,478 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2014. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة باكستان المحدود. إن مدة هذه الصكوك هي سبع سنوات وتستحق في سنة 2021. يبدأ السداد الرئيسي لهذه الصكوك بعد ستة أشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

12.1 احتياطي معادلة الأرباح

يوضح الجدول التالي الحركة في احتياطي معدل الأرباح:

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
6,006	5,320	الرصيد في 1 يناير
4,240	(962)	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار
(4,792)	(21)	مبالغ مستخدمة خلال السنة
(134)	3,063	تحويلات صرف العملات الأجنبية
5,320	7,400	الرصيد في 31 ديسمبر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

12 حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

12.2 إحتياطي مخاطر الإستثمار

يوضح الجدول التالي الحركة في إحتياطي مخاطر الإستثمار:

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
187,149 (26,423) (47,755) (8,966)	104,005 (1,771) (24,616) (419)	الرصيد في 1 يناير مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 22) مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار تحويلات صرف العملات الأجنبية
104,005	77,199	الرصيد في 31 ديسمبر

12.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار- صافي

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
8,934 2,404 (562) (140) (2,407)	8,229 (274) (160) 165 (537)	الرصيد في 1 يناير التغيرات في القيم العادلة خلال السنة مكسب محقق محول الى القائمة الموحدة للدخل تأثير الضريبة المؤجلة محول إلى حقوق المساهمين
8,229	7,423	الرصيد في 31 ديسمبر
9,194 (965)	11,137 (3,714)	العائدة إلى الإستثمارات العقارية العائدة إلى أدوات أسهم الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق
8,229	7,423	

13 حقوق الملاك

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
2,500,000	2,500,000	رأس المال المصرح به 2,500,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم (2,500,000,000: 2018)
1,206,679	1,242,879	رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل في بداية السنة 1,242,879,755 (2018: 1,206,679,374) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
36,200	-	الصادر خلال السنة لا شيء أسهم منحة (2018: 36,200,381) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
1,242,879	1,242,879	في نهاية السنة 1,242,879,755 (2018: 1,242,879,755) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

13 حقوق الملاك (تتمة)

أسهم خزينة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	عدد الأسهم بالآلاف	
9,550	9,203	9,203	في 1 يناير
781	230	230	شراء أسهم خزينة
(1,128)	(1,125)	(1,125)	بيع أسهم خزينة
9,203	8,308	8,308	في 31 ديسمبر

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 2,575 ألف دولار أمريكي (2018: 2,761 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.7% (2018: 0.7%) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات إضافية عن نمط الملكية

(1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بـ 5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2019

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	374,236,973	30.11%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	306,194,694	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	240,173,054	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	87,313,197	7.03%

في 31 ديسمبر 2018

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	374,236,973	30.11%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	306,194,694	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	240,173,054	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	87,313,197	7.03%

(2) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

(3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2019

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	104,768,232	1,097	8.43%
من 1% لغاية أقل من 5%	130,193,605	5	10.47%
من 5% لغاية أقل من 10%	87,313,197	1	7.03%
من 10% لغاية أقل من 20%	240,173,054	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	680,431,667	2	54.75%
	1,242,879,755	1,106	100.00%

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

13 حقوق الملاك (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

في 31 ديسمبر 2018

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	104,768,232	1,078	8.43%
من 1% لغاية أقل من 5%	130,193,605	5	10.47%
من 5% لغاية أقل من 10%	87,313,197	1	7.03%
من 10% لغاية أقل من 20%	240,173,054	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	680,431,667	2	54.75%
	1,242,879,755	1,087	100.00%

(أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

(ب) إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من حصة الشركة الأم في صافي الدخل للسنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ وقدره 10,567 ألف دولار أمريكي (2018: 12,908 ألف دولار أمريكي) إلى الإحتياطي القانوني.

(ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق والاستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات).

(د) تحويل العملات الأجنبية

يتم استخدام تحويلات العملات الأجنبية في تسجيل فروق الصرف الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

يلخص الجدول التالي احتياطي تحويل العملات الأجنبية حسب الشركة التابعة كما في 31 ديسمبر:

شركة تابعة	العملة	2019 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	57,159	56,455
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	30,006	24,111
بنك البركة مصر	جنية مصري	121,363	138,794
بنك البركة التركي للمشاركة *	ليرة تركية	373,936	468,562
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقي	18,593	19,174
بنك البركة السودان	جنية سوداني	85,822	87,051
بنك البركة تونس	دينار تونسي	31,437	33,519
بنك البركة سورية	جنية سوري	33,534	33,534
بنك التمويل والائتمان	درهم مغربي	218	113
		752,068	861,313

* يتعلق الانخفاض في الليرة التركية بتغيير حصة الملكية في بنك البركة التركي للمشاركة (للحصول على المزيد من التفاصيل انظر إيضاح 2).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

13 حقوق الملاك (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

هـ) إحتياطات أخرى

تتضمن الإحتياطات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين

فوضت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 20 مارس 2019 الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ زكاة وقدره 2,235 ألف دولار أمريكي، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة، للسنة المالية 2018. قامت المجموعة بدفع وتوزيع مبلغ قدره 1,865 ألف دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 370 ألف دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من سنة 2019.

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
3,961	2,235	زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين للسنة
		استخدامات الزكاة:
2,746	1,007	زكاة مدفوعة للفقراء والمحتاجين
80	58	زكاة مدفوعة للمؤلفة قلوبهم
1,050	800	منح دراسية
3,876	1,865	مجموع الاستخدامات
85	370	الزكاة المتبقية للدفع

ز) تخصيصات مقترحة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
37,286	24,858	أرباح أسهم نقدية بواقع 2% (2018: 3%)
37,286	24,858	

أعلن البنك توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.02 دولار أمريكي للسهم الصادر (2018: أرباح أسهم نقدية بواقع 0.03 دولار أمريكي للسهم الصادر و0 سهم من أسهم المنحة) وسيقدم هذا رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للموافقة عليه وسيكون خاضع للحصول على موافقة الجهات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2018 في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019 بعد صدور تلك الموافقة.

ح) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق غير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

14 رأس المال الدائم فئة 1

بتاريخ 31 مايو 2018، أتم البنك إصدار صكوك مربحة إضافية مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون دولار أمريكي تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي؛ المدرجة في البورصة الأيرلندية. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للصكوك بمعدل ربح متوقع بنسبة 7,875% سنوياً وتدفع على أساس نصف سنوي. يتم إثبات هذه الصكوك ضمن الحقوق في القائمة الموحدة للمركز المالي وسيتم احتساب الربح المقابل المستحق الدفع على تلك الصكوك كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ووفقاً للشروط والبنود، ليس لدى حاملي الصكوك الحق بالمطالبة بالأرباح ولا يتم اعتبار حدث عدم دفع الأرباح بأنها حدث للتعثر في السداد.

15 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
1,027,363	998,512	ذمم مدينة (إيضاح 15.1)
235,922	304,126	التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 15.2)
249,362	319,227	إستثمارات (إيضاح 15.3)
137,631	109,305	إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح 15.4)
790	914	أخرى
1,651,068	1,732,084	
1,327,244	1,391,699	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة
323,824	340,385	إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية
1,651,068	1,732,084	
323,824	340,385	إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية
(80,857)	(123,402)	الربح المدفوع على تمويلات الوكالة
242,967	216,983	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية

15.1 ذمم مدينة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
1,004,541	968,863	ذمم بيوع (مرايحات) مدينة
15,603	17,215	ذمم سلم مدينة
7,219	12,434	ذمم إستصناع مدينة
1,027,363	998,512	

15.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
163,814	233,524	التمويل بالمضاربة
72,108	70,602	التمويل بالمشاركة
235,922	304,126	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

15 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

15.3 إستثمارات

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
5,500	4,513	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق
224,576	282,737	أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة
5,619	21,952	مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
457	(654)	(خسارة) مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق
3,466	3,874	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,052	556	دخل إيجار
3,667	5,818	دخل من شركات زميلة
5,025	431	مكسب من بيع إستثمار عقاري
249,362	319,227	

15.4 إجارة منتهية بالتملك

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
328,448	304,599	دخل من إجارة منتهية بالتملك
(190,817)	(195,294)	إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتملك
137,631	109,305	

16 حصة المجموعة كضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

17 دخل رسوم وعمولات أخرى

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
95,771	131,469	رسوم وعمولات مصرفية
24,769	15,748	إعتمادات مستنديه
31,639	27,869	خطابات ضمان
6,399	6,730	خطابات قبول
158,578	181,816	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

18 دخل تشغيلي آخر

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
111,248	88,658	مكسب تحويل العملات الأجنبية*
8,850	7,194	مكسب من بيع عقارات ومعدات
120,098	95,852	

* يتعلق مبلغ وقدره 15 مليون دولار أمريكي بمكسب إعادة تقييم تحويل العملات الأجنبية من الشركات التابعة.

19 ربح مدفوع على تمويل طويل الأجل

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
18,557	5,540	تمويلات المرابحة
29,212	28,427	تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة
35,338	12,990	الوكالة
83,107	46,957	

20 استهلاك وإطفاء

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
32,920	32,037	إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 8)
9,144	8,486	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 9أ))
42,064	40,523	

21 مصروفات تشغيلية أخرى

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
98,074	114,877	مصروفات عامة وإدارية
32,526	32,510	مصروفات مهنية وأعمال
61,443	54,957	مصروفات متعلقة بالامتلاكات
192,043	202,344	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

22 صافي مخصص الخسائر الإئتمانية / الإضمحلال

2019	نقد وأرصدة لدى بنوك أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرايحات) مدينة أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إدارة مدينة أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إدارة متتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	65	521,619	33,217	7,724	3,943	7,204	12,704	18,010	18,586	58,516	22,395	703,983
المخصص خلال السنة	990	137,660	12,311	6,586	1,730	431	1,627	3,026	(588)	5,856	1,638	171,267
مخصص أنتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	(41,431)	(3,012)	(1,464)	(143)	-	(319)	-	-	(1,554)	(1,708)	(49,631)
	990	96,229	9,299	5,122	1,587	431	1,308	3,026	(588)	4,302	(70)	121,636
مبالغ تم شطبها خلال السنة	1,055	617,848	42,516	12,846	5,530	7,635	14,012	21,036	17,998	62,818	22,325	825,619
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	-	(104,833)	(8,387)	-	-	-	(565)	(2,302)	-	(18)	-	(116,105)
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى - صافي	-	5,152	843	-	(278)	-	101	(4,047)	-	-	-	1,771
	2,630	1,062	(520)	(405)	(292)	(804)	(754)	(77)	(211)	(39,619)	812	(38,178)
المخصصات في 31 ديسمبر	3,685	519,229	34,452	12,441	4,960	6,831	12,794	14,610	17,787	23,181	23,137	673,107

خلال السنة، تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ 155 ألف دولار أمريكي (2018 : 507 ألف دولار أمريكي) مقابل الإستثمارات والشهرة. يتعلق مبلغ وقدره 6,810 ألف دولار أمريكي (2018: 6,408 ألف دولار أمريكي) بمخصص لأدوات اسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق.

2018	نقد وأرصدة لدى بنوك أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرايحات) مدينة أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إدارة مدينة أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إدارة متتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	-	369,261	13,350	5,875	1,390	12,938	9,129	11,696	-	15,195	8,731	447,565
تعديل التحويل نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30	109	180,238	4,578	1,118	1,103	(358)	5,315	4,706	19,119	7,613	11,080	234,621
كما في 1 يناير 2018	109	549,499	17,928	6,993	2,493	12,580	14,444	16,402	19,119	22,808	19,811	682,186
المخصص خلال السنة	20	139,924	18,765	2,260	2,021	4,113	2,453	1,154	258	42,919	8,615	222,502
مخصص أنتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	(55,122)	(3,311)	(718)	(809)	-	(672)	(193)	-	(540)	(1,870)	(63,235)
	20	84,802	15,454	1,542	1,212	4,113	1,781	961	258	42,379	6,745	159,267
مبالغ تم شطبها خلال السنة	129	634,301	33,382	8,535	3,705	16,693	16,225	17,363	19,377	65,187	26,556	841,453
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	-	(59,740)	-	-	-	(20,902)	-	(3,308)	-	-	-	(83,950)
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى - صافي	-	20,601	788	-	630	-	(100)	4,504	-	-	-	26,423
	(64)	(73,543)	(953)	(811)	(392)	11,413	(3,421)	(549)	(791)	(6,671)	(4,161)	(79,943)
المخصصات في 31 ديسمبر	65	521,619	33,217	7,724	3,943	7,204	12,704	18,010	18,586	58,516	22,395	703,983

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

22 صافي مخصص الخسائر الإئتمانية / الإضمحلال (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2019	الشرق الأوسط	شمال أفريقيا	أوروبا	أخرى	المجموع	نقد وأرصدة لدى بنوك	ذمم بيع (مرابحات) مدينة	ذمم إدارة مدينة	ذمم سلم مدينة	ذمم إستصناع مدينة	التمويل بالمضاربة	التمويل بالمشاركة	إستثمارات	إجارة متنتهية بالتمليك	موجودات أخرى	مطلوبات أخرى	المجموع
ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
3,664	259,583	8,834	-	371	6,831	3,852	9,716	-	18,895	16,881	328,627	21	27,506	22,829	5,295	-	80,332
-	209,099	-	-	-	-	-	222	369	1,324	3,140	214,154	-	23,041	2,789	7,146	3,796	49,994
3,685	519,229	34,452	12,441	4,960	6,831	12,794	14,610	17,787	23,181	23,137	673,107	48	226,610	14,599	-	13,629	297,033
17	28,211	15,543	4,114	480	-	156	956	17,819	2,177	1,745	71,218	-	243,098	-	-	-	287,421
-	23,700	3,075	3,610	2,813	-	8,604	3,332	290	2,658	229	48,311	-	23,700	3,075	3,610	2,813	48,311
65	521,619	33,217	7,724	3,943	7,204	12,704	18,010	18,586	58,516	22,395	703,983	65	521,619	33,217	7,724	3,943	703,983

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 684.5 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2019 (31 ديسمبر 2018: 589.1 مليون دولار أمريكي). تشمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة وستقتصر على إجمالي تعرض العميل.

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2018	2019	
129,084 (31,500)	105,672 (31,500)	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة - ألف دولار أمريكي محسوم منها: الربح الموزع على رأس المال الدائم فئة 1 - ألف دولار أمريكي
97,584	74,172	
1,242,879 (9,563)	1,242,879 (8,754)	عدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف) تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)
1,233,316	1,234,125	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)
7.91	6.01	الربح الموزع للسهم - سنتات أمريكية

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

24 النقد وما في حكمه

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
1,318,209	1,492,404	أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري
878,930	707,214	أرصدة لدى بنوك أخرى
720,655	726,567	نقد ونقد قيد التحصيل
2,917,794	2,926,185	

25 معاملات مع الطرف ذي علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك المجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الاطراف ذات العلاقة:

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	
2,111	2,868	-	90	11	2,767	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(2444)	-	-	-	-	-	صافي (الخسارة) الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
620	1,735	-	621	859	255	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
485	2,319	2	-	1,952	365	دخل الأتعاب ودخل العمليات الأخرى

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المدرجة في القائمة الموحدة للدخل:

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
8,567	8,851	مكافآت قصيرة الأجل
1,386	1,559	مكافآت طويلة الأجل

تشتمل المكافآت قصيرة الأجل على الرواتب الأساسية والعلوات والبدلات وغيرها من المكافآت المدفوعة خلال السنة، وتتضمن المكافآت طويلة الأجل على التعويضات، ومزايا التأمينات الاجتماعية وخطة الاستثمار.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2018: 1.5 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

25 معاملات الطرف ذي العلاقة (تتمة)

إن الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	
2,724	2,441	-	340	-	2,101	الموجودات:
-	1,656	-	1,656	-	-	ذمم مدينة
22,799	15,783	168	-	-	15,615	التمويل بالمضاربة والمشاركة
204	62	-	62	-	-	استثمارات
1,705	2,154	99	546	-	1,509	إجارة منتهية بالتملك
						موجودات أخرى
						المطلوبات:
26,359	34,534	-	724	27,634	6,176	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
15,139	7	-	-	-	7	مبالغ مستحقة لبنوك
-	8	-	4	4	-	مطلوبات أخرى
26,094	24,347	-	7,387	10,838	6,122	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
48,226	47,366	-	8,831	23,514	15,021	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
						غير المدرجة في الميزانية

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة:

2019	المعاملة	2018			
عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم	الجنسية	المنصب	اسم أعضاء مجلس الإدارة
680,431,667	-	680,431,667	سعودي	رئيس مجلس الإدارة	صالح عبدالله كامل
666,350	-	666,350	بحريني	نائب رئيس مجلس الإدارة	عبدالله عمار سعودي
338,598	-	338,598	سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	عبدالله صالح كامل
707,976	-	707,976	سعودي	عضو مجلس الإدارة	محي الدين صالح كامل
225,899	-	225,899	سعودي	عضو مجلس الإدارة	عبدالله صباحي
				عضو مجلس الإدارة	عدنان احمد يوسف
362	-	362	بحريني	(والرئيس التنفيذي)	
				نائب رئيس تنفيذي،	عبدالرحمن شهاب
339,231	-	339,231	بحريني	رئيس العمليات والشؤون الإدارية	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

26 ارتباطات وإلتزامات محتملة

2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
709,048	635,669	اعتمادات مستندية
2,151,650	2,027,755	خطابات ضمان
76,287	111,075	خطابات قبول
914,940	874,750	ارتباطات غير مسحوبة
138,686	84,641	عقود الوعد المتوافقة مع مبادئ الشريعة
125	-	أخرى
3,990,736	3,733,890	

27 تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة المجموعة ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

- الشرق الأوسط
- شمال أفريقيا
- أوروبا
- أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم تقديم قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

2018			2019			القطاع
حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	
7,338,507	2,907,485	11,594,671	8,602,235	3,183,416	13,147,200	الشرق الأوسط
1,042,643	1,429,458	2,743,750	992,650	1,412,977	2,711,726	شمال أفريقيا
3,768,663	3,662,996	7,919,036	4,361,686	3,654,755	8,509,482	أوروبا
972,555	452,944	1,573,781	1,199,305	528,317	1,890,123	أخرى
13,122,368	8,452,883	23,831,238	15,155,876	8,779,465	26,258,531	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

27 تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع من القطاعات:

القطاع	2019			2018		
	مجموع الدخل التشغيلي	صافي الدخل التشغيلي	صافي الدخل	مجموع الدخل التشغيلي	صافي الدخل التشغيلي	صافي الدخل
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	491,027	245,515	118,293	414,924	198,191	114,643
شمال أفريقيا	145,346	77,421	46,888	132,279	68,822	37,792
أوروبا	242,382	52,028	2,469	347,782	155,280	48,415
أخرى	88,642	24,275	12,516	92,834	25,069	15,878
	967,397	399,239	180,166	987,819	447,362	216,728

28 إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم لجنة المخاطر الإدارية واللجان التنفيذية بتوجيه ومساعدة الإدارة العامة لمخاطر الميزانية للمجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. ولم تتغير هذه المخاطر وعمليات هذه المخاطر بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركيز ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر صرف العملات الأجنبية.

(أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة وإدارة الموجودات وأخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة أعمالها وتعقيدها. تعالج هذه السياسة أهداف الشركات التابعة المتمثلة في حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي يشير إليها تاريخ احتفاظ المجموعة بحسابات حاملي الاستثمار وتوفر الخطوط الائتمانية للبنك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2019:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات										
4,183,191	7,835	10,597	20,000	391,168	9,807	-	-	-	764,328	5,386,926
1,803,083	864,854	1,246,223	1,498,193	2,524,020	1,943,389	744,506	266,606	4,063	-	10,894,937
1,933,154	9,792	16,211	26,693	667,145	430,979	121,026	23,463	-	152	3,228,615
224,330	169,914	390,586	339,534	1,170,147	621,021	406,004	(61,696)	-	612,698	3,872,538
44,643	34,523	86,317	120,988	433,509	285,874	421,193	309,765	19,944	-	1,756,756
-	-	-	-	-	-	-	-	-	455,031	455,031
147,697	21,990	43,897	91,556	27,306	63,087	4,650	1,539	-	262,006	663,728
8,336,098	1,108,908	1,793,831	2,096,964	5,213,295	3,354,157	1,697,379	539,677	24,007	2,094,215	26,258,531
مجموع الموجودات										
المطلوبات										
6,195,073	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,195,073
552,272	256,845	105,053	23,310	38,000	-	-	131,443	-	-	1,106,923
1,993	62	-	44,212	83,158	17,440	232,404	-	-	-	379,269
536,937	115,338	74,178	70,266	20,896	23,283	241	249,535	-	7,526	1,098,200
7,286,275	372,245	179,231	137,788	142,054	40,723	232,645	380,978	-	7,526	8,779,465
6,288,760	1,603,538	767,885	1,535,142	2,602,576	881,752	1,377,304	98,919	-	-	15,155,876
حقوق حاملي حسابات الإستثمار										
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار										
13,575,035	1,975,783	947,116	1,672,930	2,744,630	922,475	1,609,949	479,897	-	7,526	23,935,341
(5,238,937)	(866,875)	846,715	424,034	2,468,665	2,431,682	87,430	59,780	24,007	2,086,689	2,323,190
(5,238,937)	(6,105,812)	(5,259,097)	(4,835,063)	(2,366,398)	65,284	152,714	212,494	236,501	2,323,190	
صافي فجوة السيولة المتراكمة										
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية										
35,499	174,234	219,965	680,233	20,274	121,520	134,259	317	20,868	11,772	1,418,941

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2018:

المجموع الأمريكي	غير مؤرخة الف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر الف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة الف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات الف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات الف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات الف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة الف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر الف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر الف دولار أمريكي	لغاية شهر واحد الف دولار أمريكي	
الموجودات											
5,008,009	601,163	-	-	-	8,862	295,764	-	9,843	1,235	4,091,142	نقد وأرصدة لدى بنوك
10,303,868	-	2,720	174,975	324,011	1,708,543	2,284,913	1,948,416	1,249,383	1,078,468	1,532,439	ذمم مدينة
2,718,906	-	-	31,585	69,711	418,211	626,550	32,532	14,169	5,640	1,520,508	التمويل بالمضاربة والمشاركة
3,067,008	488,453	-	31,098	282,479	618,191	618,943	188,801	363,245	275,719	200,079	استثمارات
1,770,833	-	14,961	436,388	321,669	281,972	473,189	137,157	45,606	33,458	26,433	إجارة منتهية بالتمليك
406,564	406,564	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عقارات ومعدات
556,050	284,761	-	1,462	19	45,775	20,491	47,408	40,560	30,722	84,852	موجودات أخرى
23,831,238	1,780,941	17,681	675,508	997,889	3,081,554	4,319,850	2,354,314	1,722,806	1,425,242	7,455,453	مجموع الموجودات
المطلوبات											
5,325,924	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,325,924	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
1,178,758	-	-	93,072	-	-	38,000	78,059	293,082	224,418	452,127	مبالغ مستحقة لبنوك
976,891	-	-	-	193,362	348,279	65,071	366,744	3,435	-	-	تمويلات طويلة الأجل
971,310	-	-	263,071	154	15,322	27,570	108,591	75,245	113,094	368,263	مطلوبات أخرى
8,452,883	-	-	356,143	193,516	363,601	130,641	553,394	371,762	337,512	6,146,314	مجموع المطلوبات
13,122,368	-	-	135,512	635,405	991,921	2,153,803	1,524,475	1,013,992	1,646,997	5,020,263	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار											
21,575,251	-	-	491,655	828,921	1,355,522	2,284,444	2,077,869	1,385,754	1,984,509	11,166,577	
2,255,987	1,780,941	17,681	183,853	168,968	1,726,032	2,035,406	276,445	337,052	(559,267)	(3,711,124)	صافي فجوة السيولة
	2,255,987	475,046	457,365	273,512	104,544	(1,621,488)	(3,656,894)	(3,933,339)	(4,270,391)	(3,711,124)	صافي فجوة السيولة المترجمة
حقوق حاملي حسابات الإستثمار											
994,038	-	-	59	166	104,992	39,539	116,353	353,194	170,738	208,997	غير المدرجة بالميزانية

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. ويتم تأمين عقود التمويل في الغالب بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يملكون الأطراف الأخرى، عن طريق ضمان في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرايحات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتملك.

ذمم بيوع (مرايحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المراقبة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرايح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سدادها على أقساط من قبل المرايح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المراقبة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبه تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم استصناع مدينة

إن الاستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبه تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

التعرض الأقصى		
2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
3,408,489	3,956,830	أرصدة لدى بنوك مركزية
878,930	707,214	أرصدة لدى بنوك أخرى
10,303,868	10,894,937	ذمم مدينة
2,718,906	3,228,615	التمويل بالمضاربة والمشاركة
3,067,008	3,872,538	استثمارات
148,433	236,564	موجودات أخرى
20,525,634	22,896,698	المجموع
3,990,736	3,733,890	ارتباطات والتزامات محتملة
24,516,370	26,630,588	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

31 ديسمبر 2019				نوعية عقود التمويل الإسلامية
المجموع ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	لم يحين موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	
11,466,019	802,304	785,303	9,878,412	ذمم مدينة
3,248,240	37,726	5,210	3,205,304	التمويل بالمضاربة والمشاركة
259,745	7,887	1,668	250,190	موجودات أخرى
14,974,004	847,917	792,181	13,333,906	

31 ديسمبر 2018				نوعية عقود التمويل الإسلامية
المجموع ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	لم يحين موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	
10,870,371	751,737	1,142,110	8,976,524	ذمم مدينة
2,738,814	12,974	20,719	2,705,121	التمويل بالمضاربة والمشاركة
206,949	7,072	41	199,836	موجودات أخرى
13,816,134	771,783	1,162,870	11,881,481	

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفأنت موعد استحقاقها ولكنها منتجة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفأنت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

31 ديسمبر 2019				نوعية عقود التمويل الإسلامية
المجموع ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	
785,303	160,919	505,294	119,090	ذمم مدينة
5,210	3,103	429	1,678	التمويل بالمضاربة والمشاركة
1,668	694	576	398	موجودات أخرى
792,181	164,716	506,299	121,166	

31 ديسمبر 2018				نوعية عقود التمويل الإسلامية
المجموع ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	
1,142,110	108,720	897,073	136,317	ذمم مدينة
20,719	1,445	2,759	16,515	التمويل بالمضاربة والمشاركة
41	12	29	-	موجودات أخرى
1,162,870	110,177	899,861	152,832	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان

تقوم جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى بالتحقق من الضمانات وتقييمها بشكل منتظم ودوري. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

تقبل الشركات التابعة للمجموعة الشيكات من الأطراف الأخرى كرهونات. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

- 1) هامش الجدية (وديدة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
- 2) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضامن رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلاً للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
- 3) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
- 4) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.
- 5) ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
- 6) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات استثمار غير مدرجة بالميزانية.
- 6) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال لغير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (المصدر) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في البنك كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلاً مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعمليات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان (تتمة)

وبناءً على ذلك، فإن لدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني أنه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فإن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضاً جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعمل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الائتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبني تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك).

(ج) مخاطر التركيز

ينتج التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركيز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التراكبات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حسب القطاع الإقتصادي:

2018			2019			
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	المطلوبات	الموجودات	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	المطلوبات	الموجودات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
277,065	100,106	3,670,844	249,199	207,022	3,973,201	صناعي
21,572	4,647	122,771	38,993	5,623	87,175	تعيين وتنقيب
4,999	21,003	179,627	11,967	29,803	159,492	زراعي
25,271	21,853	2,796,364	20,410	28,612	2,834,481	إنشائي وعقاري
1,690,425	2,081,910	4,493,331	1,933,975	1,524,956	5,246,635	مالي
175,776	254,441	1,608,667	282,359	267,965	1,752,862	تجاري
8,954,660	3,933,665	2,834,613	10,540,573	4,657,786	2,641,012	شخصي وتمويل إستهلاكي
70,743	55,087	5,648,272	105,790	85,353	6,949,245	حكومي
1,901,857	1,980,171	2,476,749	1,972,610	1,972,345	2,614,428	خدمات أخرى
13,122,368	8,452,883	23,831,238	15,155,876	8,779,465	26,258,531	

(د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة قبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الإستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم
مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 313,185 ألف دولار أمريكي (2018: 313,185 ألف دولار أمريكي) مشتملة على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق بإجمالي 94,443 ألف دولار أمريكي (2018: 100,651 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإجمالي 288,672 ألف دولار أمريكي (2018: 212,534 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة للمجموعة.

مخاطر صرف العملات الأجنبية
تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

العملة	2019		
	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	64,897	175,310	240,207
دينار أردني	8,406	413,150	421,556
جنيه مصري	(9,832)	188,947	179,115
جنيه سوداني	2,718	28,001	30,719
دينار جزائري	(3,935)	122,139	118,204
ليرة لبنانية	(2,169)	15,249	13,080
جنيه إسترليني	(5,176)	-	(5,176)
دينار تونسي	(8,558)	47,128	38,570
يورو	(24,528)	-	(24,528)
راند جنوب أفريقي	(828)	35,075	34,247
روبية باكستانية	(32,940)	94,475	61,535
ليرة سورية	(36,782)	20,586	(16,196)
درهم المغربي	(20,718)	12,988	(7,730)
أخرى	88,379	-	88,379

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

2018			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
179,024	255,772	(76,748)	ليرة تركية
392,858	388,012	4,846	دينار أردني
139,413	139,307	106	جنيه مصري
23,072	21,578	1,494	جنيه سوداني
109,654	109,654	-	دينار جزائري
18,809	17,567	1,242	ليرة لبنانية
(3,718)	-	(3,718)	جنيه إسترليني
49,565	41,891	7,674	دينار تونسي
71,575	-	71,575	يورو
31,541	32,025	(484)	راند جنوب أفريقي
93,774	94,475	(701)	روبية باكستانية
20,811	17,299	3,512	ليرة سورية
10,821	10,806	15	درهم مغربي
8,462	-	8,462	أخرى

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مختلفة بناءً على افتراضات إدارة المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

في 31 ديسمبر 2019

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	50,621	-15%	(6,603)	5%	2,664
	مجموع حقوق الملاك	221,481	-15%	(28,889)	5%	11,657
جنيه مصري	صافي الدخل	55,857	-20%	(9,309)	5%	2,940
	مجموع حقوق الملاك	260,269	-20%	(43,378)	5%	13,698
ليرة تركية	صافي الدخل	3,961	-20%	(660)	5%	208
	مجموع حقوق الملاك	462,542	-20%	(77,090)	5%	24,344
جنيه سوداني	صافي الدخل	8,191	-130%	(4,630)	5%	431
	مجموع حقوق الملاك	36,973	-130%	(20,898)	5%	1,946
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	4,764	-15%	(621)	5%	251
	مجموع حقوق الملاك	54,371	-15%	(7,092)	5%	2,862
ليرة سورية	صافي الدخل	14,845	-20%	(2,474)	5%	781
	مجموع حقوق الملاك	89,506	-20%	(14,918)	5%	4,711
روبية باكستانية	صافي (الخسارة)	(436)	-10%	40	5%	(23)
	مجموع حقوق الملاك	71,161	-10%	(6,469)	5%	3,745
دينار تونسي	صافي الدخل	4,072	-10%	(370)	5%	214
	مجموع حقوق الملاك	60,113	-10%	(5,465)	5%	3,164
درهم مغربي	صافي (الخسارة)	(5,807)	-20%	968	5%	(306)
	مجموع حقوق الملاك	26,505	-20%	(4,418)	5%	1,395

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

في 31 ديسمبر 2018

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	41,561	-15%	(5,421)	5%	2,187
	مجموع حقوق الملاك	196,164	-15%	(25,587)	5%	10,324
جنيه مصري	صافي الدخل	67,481	-20%	(11,247)	5%	3,552
	مجموع حقوق الملاك	189,067	-20%	(31,511)	5%	9,951
ليرة تركية	صافي الدخل	48,415	-20%	(8,069)	5%	2,548
	مجموع حقوق الملاك	487,378	-20%	(81,230)	5%	25,651
جنيه سوداني	صافي الدخل	10,065	-130%	(5,689)	5%	530
	مجموع حقوق الملاك	28,492	-130%	(16,104)	5%	1,500
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	5,103	-15%	(666)	5%	269
	مجموع حقوق الملاك	49,643	-15%	(6,475)	5%	2,613
ليرة سورية	صافي الدخل	9,405	-20%	(1,568)	5%	495
	مجموع حقوق الملاك	75,214	-20%	(12,536)	5%	3,959
روبية باكستانية	صافي الدخل	709	-10%	(64)	5%	37
	مجموع حقوق الملاك	70,142	-10%	(6,377)	5%	3,692
دينار تونسي	صافي الدخل	2,015	-10%	(183)	5%	106
	مجموع حقوق الملاك	53,434	-10%	(4,858)	5%	2,812
درهم مغربي	صافي (الخسارة)	(5,784)	-20%	(964)	5%	(304)
	مجموع حقوق الملاك	22,053	-20%	(3,675)	5%	1,161

(هـ) المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثنى المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المحددة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(هـ) المخاطر التشغيلية (تتمة)

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

يعتبر توفر تكنولوجيا المعلومات ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي حدوث مخاطر تشغيلية شديدة.

من أجل حماية الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المعايير اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق في عدم كفاية جودة البرامج والمعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وما إلى ذلك.

مخاطر الموظفين

تتمثل المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين في المخاطر الناتجة عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وما إلى ذلك. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات ومدونة سلوكيات للموارد البشرية في المجموعة والتي تتضمن على طرق بناء في التعامل مع الأخطاء وعمليات الاحتيال. كما قامت المجموعة بوضع خطوات رقابة معتمدة في العمليات وكذلك إنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع إجراءات للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، فضلاً عن إجراءات تدريب متنوعة للحد من الأخطاء البشرية وعمليات الاحتيال وما في ذلك.

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1. عمليات غير محددة: على سبيل المثال عدم تخصيص الوقت الكافي في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.
2. هيكلية عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلية.
3. في الحالة القصوى عند فقدان مستندات بشكل تام، للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كشرط أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية محدث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

ملائمة رأس المال ونسبة صافي التمويل المستقر

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة للمخاطر ونسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لاتفاقية بازل 3 كما اعتمده مصرف البحرين المركزي. تبلغ نسبة ملائمة رأس المال للمجموعة 16.65% كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 17.42%) وإن الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمصرف المركزي البحرين هو 12.5%. بلغت نسبة صافي التمويل المستقر 269% كما في 31 ديسمبر 2019 وإن الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100%.

(و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسؤول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2019

28 إدارة المخاطر (تتمة)

(و) حوكمة الشركات (تتمة)

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمر التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانته بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

29 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل المبلغ المقدر للنقد أو النقد وما في حكمه الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو المبلغ النقدي أو النقد وما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاء أو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إستثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 3,519 مليون دولار أمريكي (2018: 2,697 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والبالغة 53,835 ألف دولار أمريكي (2018: 47,459 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

30 إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً 12 مليون دولار أمريكي (2018: 16 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

31 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة المسجلة مسبقاً.



الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2019



الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

(غير مدققة)

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

1 هيكل رأس المال وملائمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إثباتية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الإقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول - رقم 1 هيكل رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

31 ديسمبر 2019			
رأس المال فئة 2 ألف دولار أمريكي	رأس المال الإضافي فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال الأسهم العادية فئة 1 ألف دولار أمريكي	
-	-	1,242,880	رأس المال فئة 1
-	-	8,308	رأس المال الأسهم العادية فئة 1
-	-	176,117	أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل
-	-	18,137	محسوم منها: أسهم الخزينة
-	-	254,271	إحتياطي قانوني / إجباري
-	-	83,720	علاوة إصدار الأسهم
-	-	(1,967)	أرباح مبقاة
-	-	(752,065)	صافي الدخل الحالي
-	-	1,136	مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع
-	-	21,952	مكاسب وخسائر ناتجة من تحول العملات الأجنبية للشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم
-	-	1,035,873	جميع الإحتياطيات الأخرى
-	-		مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية
-	-		مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل حقوق الأقلية
-	-	450,595	مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية التي تم إثباتها
-	-	1,486,468	في حقوق الملكية لرأس المال الأسهم العادية فئة 1
-	-		مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية
-	-	51,361	الحسومات:
-	-	23,721	الشهرة
-	-	14,196	الموجودات غير الملموسة بخلاف حقوق تقديم خدمات الرهن العقاري
-	-	1,397,190	الموجودات الضريبية المؤجلة
-	-		مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية أعلاه
-	400,000		رأس المال الآخر (رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2)
87,441	30,901		أدوات صادرة من قبل الشركة الأم
31,337	-		أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى
116,829	-		إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وآلات ومعدات
			مخصص خسارة التمويل العام
235,607	430,901		مجموع رأس المال المتوفر رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2
235,607	430,901		صافي رأس المال المتوفر بعد التعديلات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القرض
235,607	430,901	1,397,190	صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض
-	1,828,091		مجموع رأس المال فئة 1
2,063,698			مجموع رأس المال

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

1 هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول - رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام - 1.3.18, 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

31 ديسمبر 2019		
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
1,168,293	9,346,347	مخاطر الائتمان
153,506	1,228,050	مخاطر السوق
230,774	1,846,191	المخاطر التشغيلية
1,552,573	12,420,588	مجموع التعرضات المرجحة للمخاطر
(2,895)	(23,159)	إحتياطي مخاطر الاستثمار (30% فقط)
(278)	(2,220)	إحتياطي معادلة الأرباح (30% فقط)
1,549,400	12,395,209	

الجدول - رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

31 ديسمبر 2019		
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
518,810	4,150,481	عقود التمويل الإسلامية
119,213	953,701	ذمم مدينة
98,139	785,109	التمويل بالمضاربة والمشاركة
		إجارة منتهية بالتمليك
736,162	5,889,291	

الجدول - رقم 4 نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

31 ديسمبر 2019		
16.65%		نسبة مجموع رأس المال
14.75%		نسبة رأس المال فئة 1

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

1 هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول - رقم 5 نسب ملائمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة (الإفصاح العام - 1.3.20 (ب))

فيما يلي نسب ملائمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

31 ديسمبر 2019		
نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال	
20.83%	22.60%	بنك البركة الجزائري
22.25%	23.86%	بنك البركة الإسلامي*
19.05%	19.49%	بنك البركة تونس
26.70%	27.64%	بنك البركة مصر
8.24%	9.33%	بنك البركة لبنان
30.67%	31.74%	البنك الإسلامي الأردني
9.28%	10.71%	بنك البركة التركي للمشاركات
22.79%	23.07%	بنك البركة المحدود
4.83%	5.80%	بنك البركة السودان
20.68%	21.80%	بنك البركة سوريا
113.79%	114.35%	بنك التمويل والائتمان

* هذه النسب تمثل النسب الموحدة وإن بنك البركة باكستان لديه نسبة رأس المال فئة 1 تبلغ 16.51% ونسبة مجموع رأس المال 21.42%.

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال (الإفصاح العام - 1.3.6 (ج))

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. يجب تأكيد مثل هذه التوزيعات من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لبدء من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي عند زيادة الاستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول - رقم 6 توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية (الإفصاح العام - 1.3.10 (ط))

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في :

الجنسية/التأسيس	31 ديسمبر 2019 نسبة الملكية %
بحريني	27.74%
سعودي	41.61%
جزيرة كايمن	19.32%
إمارتي	6.06%
أخرى	5.27%

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

2 إدارة المخاطر

تعمل المجموعة بجهود لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ورصد إعداد التقارير.

لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية:

- التأكد من أن المخاطر الجوهرية التي تواجه المجموعة يتم تحديدها وقياسها ومراقبتها والتحكم بها ويتم إعداد التقارير الخاصة بها بفاعلية.
- إدارة المخاطر بشكل موحد للمجموعة لتمكين المجموعة من توفير عائد معدل للمخاطر على رأس المال،
- خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع قابلية للمخاطر تتسم بالمنهجية والحيطة والاندباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود متكاملة على المستوى العام.
- الاستثمار في النظم والتقنيات لفاعلية وكفاءة أكبر في إدارة المخاطر.
- إعداد كوادر مؤهلة لإدارة المخاطر والعمل على تدريبهم وتأهيلهم بشكل مستمر.
- فصل منصب للوظائف والهياكل الإدارية بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسؤولين عن تقييد تلك المعاملات.
- وضع سياسات واضحة من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة ودليل لكل شركة تابعة للمجموعة يحتوي على سياسات وإجراءات موحدة للمجموعة ويشمل أيضا المتطلبات المحلية لتلك الشركات.
- الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات الرقابية.

أ) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى ما يلي:

- توجيه قابلية المجموعة لتقبل مخاطر السيولة ومداها.
 - إجراءات تحديد وقياس و مراقبة والتحكم بمخاطر السيولة.
 - توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة،
 - اعتماد إجراءات لضمان الالتزام باستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة،
 - عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل،
 - إنشاء معايير لقياس وتحديد وتحليل مخاطر السيولة حسب الحاجة وحسب تنوع المحفظة والمخاطر المحيطة بالمجموعة.
 - إيجاد إطار عمل لتنوع الأصول.
 - تحديد مؤشرات للإنذار المبكر.
 - استراتيجيات التمويل لتحقيق تنوع مناسب للتمويل والأصول السائلة.
 - توجيهات تحليل الضغط لتحليل سيناريوهات الضغط على السيولة.
 - خطة الطوارئ للتمويل والتي تحدد بشكل واضح الاستراتيجيات لمواجهة احتماليات نقص التمويل والسيولة.
 - الحسابات الدورية لتحديد مدى تمويل الأصول الطويلة الأجل بالتمويلات القصيرة الأجل.
 - حسابات دورية لمؤشرات السيولة.
 - وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:
- 1) التأكد من تنوع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعملات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فإن الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر، و
 - 2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركزات.
 - س. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة استحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، وحصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.
 - ع. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على الشركات التابعة للمجموعة إجراء تحليل منفصل لاستراتيجيتها لكل عملة على حدة. كما تقوم الشركات التابعة بوضع حدود وعمل مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم تطابق تدفقاتها النقدية على الآفاق الزمنية للعمليات الأجنبية إجمالاً، و لكل عملة جوهرياً على حدة.

الجدول - رقم 7 نسب السيولة (الإفصاح العام - 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

31 ديسمبر 2019	
73%	الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل وحاملي حسابات الأستثمار
25%	الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان

السياسات الائتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والاستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

- (أ) سوف يتم إعطاء التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.
- (ب) يجب إعطاء التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.
- (ج) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المحقق من الدخل والأنشطة الإنتاجية أو الدخل المستمر للعميل.
- (د) يجب أن تكون المبالغ والأرباح والأتعاب الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.
- (هـ) يجب إعطاء التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.
- (و) يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
- (ز) يجب تقييم احتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
- (ح) يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.
- (ط) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

الجدول - رقم 8 إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة (الإفصاح العام - 1.3.23 (أ))

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية للمجموعة (الذاتية). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق. إلا أن، على مستوى المجموعة تمثل نسبة التمويل الذاتي 42% ويمثل حقوق حاملي حسابات الاستثمار 58%.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

31 ديسمبر 2019					
ممول ذاتياً		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار		المجموع	
مجموع إجمالي	متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة	مجموع إجمالي	متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة	مجموع إجمالي	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
2,290,781	2,238,577	8,604,156	8,068,678	10,894,937	التعرضات الممولة
1,277,959	1,567,612	1,950,656	1,596,592	3,228,615	ذمم مدينة
2,105,007	1,721,677	1,767,531	1,530,927	3,872,538	التمويل بالمضاربة والمشاركة
609,782	634,351	1,146,974	1,135,410	1,756,756	استثمارات
108,293	118,492	151,452	155,879	259,745	إجارة منتهية بالتمليك
					موجودات أخرى
3,733,890	4,309,762	-	-	3,733,890	التعرضات غير الممولة
					ارتباطات واحتمالات
10,125,712		13,620,769		23,746,481	

* يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل فترة ربع سنوية.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 9 التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة (الإفصاح العام - 1.3.23(ب))

يتم تمويل أصول المجموعة عن طريق حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس مال المجموعة والحسابات الجارية (الذاتية). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على ظروف السوق واللوائح المعمول بها. ومع ذلك، على مستوى المجموعة، تمثل نسبة التمويل الذاتي 42% وتمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار 58%.

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة كما في 31 ديسمبر 2019، موزعة حسب المناطق الهامة حسب أنواع التعرضات الائتمانية الرئيسية:

ممول ذاتياً وممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار						ممول ذاتياً				
	المجموع ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	
دعم مدينة	10,894,937	8,604,156	362,931	3,932,542	397,684	3,910,999	2,290,781	195,562	566,968	635,755	892,496
التمويل بالمضاربة	3,228,615	1,950,656	400,937	-	23,462	1,526,257	1,277,959	144,849	442,851	36,353	653,906
إستثمارات	3,872,538	1,767,531	37,999	-	18,549	1,710,983	2,105,007	178,922	1,047,522	34,711	843,852
إجارة منتهية	1,756,756	1,146,974	7,120	2,701	220,672	916,481	609,782	1,078	38,036	345,107	225,561
موجودات أخرى	259,745	151,452	18,371	4,894	8,170	120,017	108,293	13,194	4,736	19,608	70,755
	20,012,591	13,620,769	827,358	3,940,137	668,537	8,184,737	6,391,822	533,605	2,100,113	1,071,534	2,686,570

الجدول - رقم 10 التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.23(ج))

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2019:

التعرضات الممولة	التعرضات الغير ممولة		التعرضات الممولة		التعرضات الممولة		التعرضات الممولة		التعرضات الممولة		التعرضات الممولة		التعرضات الممولة
	المجموع	إرتباطات واحتمالات	موجودات أخرى	إجارة منتهية بالتمليك	استثمارات	التمويل بالمضاربة والمشاركة	دعم مدينة	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	
	المجموع	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	
مطالبات الحكومة	3,532,020	2,257,768	-	7,237	-	-	27,754	1,526,512	1,536,147	1,151,669	277,884	853,839	408,746
مطالبات على منظمات دولية	1,103	1,196	-	-	-	-	-	1,103	1,196	-	-	-	-
مطالبات على بنوك التنمية المتعددة الأطراف	8,946	1,642	-	-	-	2,897	549	-	-	-	-	6,049	1,093
مطالبات على البنوك	647,585	938,950	-	282,314	-	3,732	5,659	30,898	17,531	203,141	402,553	409,814	230,893
مطالبات على الشركات	5,007,502	3,961,471	-	2,440,258	-	353,552	251,490	12,494	121,700	274,163	453,481	4,367,293	694,542
مطالبات على الأفراد	2,291,043	1,489,424	-	859,418	-	3,167	13,763	-	-	90,894	-	2,196,982	616,243
رهن عقاري	1,324,933	612,448	-	106,474	-	762,330	310,567	-	-	-	-	562,603	195,407
دعم مدينة فات موعداً إستحقاقها	249,233	148,632	-	888	-	21,296	-	-	-	20,361	3,887	207,576	143,857
استثمارات أسهم حقوق الملكية	40,631	64,225	-	-	-	-	-	40,631	64,225	-	-	-	-
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	11,669	310,040	-	-	-	-	-	11,669	310,040	-	-	-	-
الإفراض المتخصص	210,428	177,455	-	37,301	-	-	-	-	-	210,428	140,154	-	-
موجودات أخرى	295,676	162,461	-	151,452	108,293	-	-	144,224	54,168	-	-	-	-
المجموع	13,620,769	10,125,712	-	3,733,890	151,452	108,293	1,146,974	609,782	1,767,531	2,105,007	1,950,656	1,277,959	8,604,156

التعرضات الائتمانية الكبيرة (الإفصاح العام - 1.3.23(و))

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد هناك تعرضات كبيرة للأطراف الفردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15% الذي يؤهل لمزج المخاطر الإضافية وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرضات الائتمانية الكبيرة (الإفصاح العام - 1.3.23 (و))

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد هناك تعرضات كبيرة للأطراف الفردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15% الذي يؤهل لمرجع المخاطر الإضافية وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعداً استحقاقها (الإفصاح العام - 1.3.22 (أ))

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعداً استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدية. تحدد المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة تلك العقود المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. ومن سياسة المجموعة أن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر فائتة موعداً استحقاقها، وليس فقط الأقساط والمدفوعات المتأخرة عن السداد.

الجدول - رقم 11 نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.23 (ج) و 1.3.24 (ب))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعداً استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعداً استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة:

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة							
المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعداً إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعداً إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي	
1,871,303	1,865,184	6,118	-	-	-	-	حكومات
876,572	876,177	262	133	-	-	133	بنوك
687	687	-	-	-	-	-	شركات استثمارية
8,205,749	6,810,337	736,465	658,947	301,825	224,409	132,713	شركات
4,019,693	3,781,519	49,336	188,837	43,537	77,877	67,423	أفراد
14,974,004	13,333,904	792,181	847,917	345,362	302,286	200,269	

الجدول - رقم 12 مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.23 (ج) و 1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2019:

مخصصات محددة						
الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي	
285	-	-	-	(247)	38	بنوك
13,202	2,216	-	(15,409)	(5)	4	شركات استثمارية
307,394	171,926	(43,678)	(105,481)	(25,742)	304,419	شركات
100,281	37,091	(2,691)	7,105	(30,519)	111,267	أفراد
421,162	211,233	(46,369)	(113,785)	(56,513)	415,728	

الجدول - رقم 13 الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين 1 و 2 (الإفصاح العام - 1.3.23 (ج) و 1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين 1 و 2 خلال نهاية السنة:

31 ديسمبر 2019 ألف دولار أمريكي	
183,837 (51,477) 60,406	الرصيد الافتتاحي التكاليف خلال السنة تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى
192,766	الرصيد في نهاية السنة

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 14 عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية (الإفصاح العام - 1.3.23 (ط) و 1.3.24 (ج))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات المفصّل عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

31 ديسمبر 2019			
عقود تمويل إسلامية فات موعد استحقاقها ومتعثرة	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 و 2	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
354,304	159,061	106,481	الشرق الأوسط
140,648	47,897	26,694	شمال أفريقيا
1,056,624	156,524	52,945	أوروبا
88,522	52,246	6,655	أخرى
1,640,098	415,728	192,775	

الجدول - رقم 15 عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها (الإفصاح العام - 1.3.23 (ي))

31 ديسمبر 2019	
ألف دولار أمريكي	
546,946	عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها

لا يوجد هناك تأثير جوهري لعقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها على المخصصات وكذلك الأرباح الحالية والمستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم أنشطة إعادة الهيكلة غير جوهري. تم إعادة تفاوض على هذه التسهيلات بصورة أساسية للدخول في عقود جديدة لفترة مختلفة أو الربح أو تعزيز الضمانات.

أخرى (الإفصاح العام - 1.3.23 (ك) و (ط) والإفصاح العام - 1.3.25 (ب) و (ج))

ليس لدى المجموعة التزامات جوهريّة تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تفرض المجموعة غرامات مادية على عملائها للتعثّر في السداد.

لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات المؤهلة لتحليل مخاطر ائتمانها.

الجدول - رقم 16 إئتمان الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.26 (ب))

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المضمونة من قبل الرهن بعد تطبيق فرق ضمان القرض كما في:

31 ديسمبر 2019	
ألف دولار أمريكي	
19,752,846	إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود
-	مكافآت المقاصة
19,752,846	مقاصة تعرض الإئتمان الحالي
628,949	الرهن المحتفظ به:
2,104,639	نقدي
3,659,806	أخرى
6,393,394	عقارات

أن الاستفادة من الضمانات ستكون على أساس كل عميل على حدة وسوف تقتصر على التعرض الكلي للعميل.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على حصة الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول - رقم 17 متطلبات رأس مال مخاطر السوق (الإفصاح العام - 1.3.27 (ب))

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

31 ديسمبر 2019		
مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	
1,228,050	-	التعرض المرجح للمخاطر
153,506	-	متطلبات رأس المال (12.5%)
1,629,550	-	القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر
1,205,825	-	القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوقي حاملي حسابات الإستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهري.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الإستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئياً بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطات سيتم إستخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الإستثمار. يتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة إستثمار المجموعة.

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فإنه يجب ألا تتجاوز 25% من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وأئتمان المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـ 15% أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

الجدول - رقم 18 استثمارات في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام - 1.3.31 (ب) و(ج) و(و))

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2019:

متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	احتفظ بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	احتفظ بها علناً ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	
78,562	883,375	2,355,467	2,891,437	3,238,842	صكوك وبنود مشابهة
50,548	68,810	335,575	388,176	404,385	استثمارات أسهم حقوق الملكية
2,900	14,919	8,282	22,942	23,201	صناديق إدارة
132,010	967,104	2,699,324	3,302,555	3,666,428	

الجدول - رقم 19 مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام - 1.3.31 (د) و(هـ))

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المتراكمة المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في:

31 ديسمبر 2019 ألف دولار أمريكي	
3,220	مكاسب متراكمة محققة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة تقديم التقرير المالي
(1,967)	مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

د) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول - رقم 20 التعرض للمخاطر التشغيلية (الإفصاح العام - 1.3.30 (أ) و(ب) و(ج))

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

إجمالي الدخل		
2017 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي
998,690	987,819	967,397
		مجموع إجمالي الدخل

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) المخاطر التشغيلية (تتمة)

الجدول - رقم 20 التعرض للمخاطر التشغيلية (الإفصاح العام - 1.3.30 (أ) و(ب) و(ج)) (تتمة)

2019 ألف دولار أمريكي	
984,635	مؤشرات المخاطر التشغيلية
12.5	متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)
12,307,942	المضاعف
15%	الجزء المؤهل لغرض الحساب
1,846,191	إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعروفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) واحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والائتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

3 حوكمة الشركات

ميثاق الشرف وأخلاقيات العمل لأعضاء مجلس الإدارة

الهدف:

الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:

على كل عضو من أعضاء مجلس إدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهاً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها تقتصر على ما يلي:

1. الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.
2. قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.
3. قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب مصالح بالمستقبل.
4. استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

السرية

تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام بالقوانين والتشريعات:

أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات بالالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين.

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إدارتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

3 حوكمة الشركات (تتمة)

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في:

31 ديسمبر 2019 ألف دولار أمريكي	
1,500	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
6,923	الإدارة التنفيذية
510	الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات
1,418	الأتعاب
1,559	المكافآت
	المزايا العينية
10,410	أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية
267	
12,177	

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوى تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة واللوائح والتشريعات للشركة التابعة. يتم إجراء جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققي الحسابات الخارجيين

لقد واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين كمدقق للسنة المالية 2019. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2019 بتاريخ 20 مارس 2019 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

بالنسبة لسنة 2019، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والربع السنوية 378,434 دولار أمريكي وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 105,836 دولار أمريكي، وبلغت أتعاب الخدمات الأخرى غير المتعلقة بخدمات التدقيق 29,244 دولار أمريكي.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة عن 30% من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار على أساس تناسبي.

تستثمر المجموعة أموالها الخاصة بشكل منفصل أو بشكل مشترك مع المبالغ المستلمة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم استثمار تلك الأموال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية ويتم تطبيق معايير الحيلة في سياق إدارة المحافظ ككل من أجل تمكين المجموعة من ممارسة مسؤولياتها. تم تحويل المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لاستثمار الأموال على أساس الدخول في معاملات المضاربة والمرايعة والسلم والإجارة والأشكال الأخرى من العقود بطريقة تراها المجموعة مناسبة من دون وضع أي قيود فيما يتعلق بالمكان والكيفية ولأي غرض يجب أن تستثمر تلك الأموال. إن حسابات الاستثمار تلك هي متاحة لمختلف أنواع العملاء والمستثمرين بدءاً من الخدمات المصرفية للأفراد إلى الخدمات المصرفية للشركات.

يتم مراقبة تكوين وخصائص وتنوع وتركز المحافظ ضمن الحدود المناسبة للمخاطر والمؤشرات المفصلة في مخاطر الائتمان للمجموعة ومخاطر السيولة وسياسات المخاطر الأخرى للمجموعة. إن الأهداف الاستراتيجية لاستثمارات الأموال هي:

(ب) العوائد المستهدفة؛

(ج) الالتزام بسياسة الائتمان والاستثمار والخطة العامة للعمل؛

(د) محفظة متنوعة.

يتم استثمار الأموال في التمويل التجاري أو التمويل الاستهلاكي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وكذلك في الاستثمارات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل باستثناء الاستثمارات الاستراتيجية. يتم تنفيذ عملية العناية الواجبة المتوافقة مع توجيهات سياسة الأعمال والمخاطر للمجموعة بعد خصم الاحتياطات الإلزامية وعمل مخصص لمتطلبات السيولة القصيرة الأجل.

بموجب جميع الترتيبات المذكورة أعلاه تستطيع المجموعة مزج أموال حاملي حسابات الاستثمار مع أموالها الخاصة (الممولة ذاتياً). تصنف بعض الموجودات منذ البداية بشكل حصري كتمويل ذاتي من قبل المجموعة.

تستند حصة المجموعة كمضارب نظير إدارتها لحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصتهم في الدخل بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم استثمار الأموال بطرق إسلامية للتمويل والاستثمارات بما في ذلك المرايعة والمشاركة والمضاربة والإجارة. لا توجد أية تسميات منفصلة لمدراء المحافظ ومستشاري الاستثمار والأمناء. يتم إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار على مستويات الشركة التابعة من قبل الإدارات المعنية.

تحتسب حصة المستثمرين من الدخل على أساس الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد خصم المصروفات المتعلقة بوعاء الاستثمار "حصة المضارب". تشمل مصروفات المضارب على جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة، بما في ذلك المخصصات المعينة، ولكن باستثناء تكلفة الموظفين والاستهلاك. يتم خصم "حصة المضارب" للمجموعة من حصة المستثمرين من الدخل قبل توزيع هذا الدخل. في بعض الحالات، لا يتم احتساب دخل على حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي تم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، ويمكن أن تخضع للرسوم. تختلف هذه الممارسة لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيلة لكل شركة تابعة.

إن الأساس المستخدم من قبل المجموعة للحصول على حصة حاملي حسابات الاستثمار من الدخل يختلف لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيلة لكل شركة تابعة.

الجدول - رقم 21 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33 (أ) و(ب) و(ج))

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

31 ديسمبر 2019 ألف دولار أمريكي	
539,021	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - البنوك
14,524,833	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - غير البنوك
268	احتياطي معادلة الأرباح - البنوك
7,132	احتياطي معادلة الأرباح - غير البنوك
2,789	احتياطي مخاطر الاستثمار - البنوك
74,410	احتياطي مخاطر الاستثمار - غير البنوك
7,423	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار
15,155,876	

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 22 العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33 (د))

31 ديسمبر 2019 %	
17.6	العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار
12.5	العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الاستثمار

الجدول - رقم 23 النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33 (ز))

31 ديسمبر 2019 %	
4	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - البنوك
96	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - غير البنوك

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

الجدول - رقم 24 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.33 (ح))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

31 ديسمبر 2019 %	
74	ذمم مدينة
17	التمويل بالمضاربة والمشاركة
9	إجارة منتهية بالتملك

الجدول - رقم 25 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.33 (ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في:

31 ديسمبر 2019 %	
17	حكومات
5	بنوك
47	شركات
31	أفراد

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح (الإفصاح العام - 1.3.33 (هـ) و(ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك القوانين والأنظمة المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 26 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات (الإفصاح العام - 1.3.33 (ص) و(ق))

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في آخر ستة أشهر للسنة المنتهية:

31 ديسمبر 2019			
التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التغير ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي	
1,490,267	420,097	1,070,170	نقد وأرصدة لدى البنوك
8,604,156	425,461	8,178,695	ذمم مدينة
1,950,656	118,108	1,832,548	التمويل بالمضاربة والمشاركة
1,767,531	267,586	1,499,945	استثمارات
1,146,974	(7,755)	1,154,729	إجارة منتهية بالتمليك
196,292	19,770	176,522	موجودات أخرى
15,155,876	1,243,267	13,912,609	

الجدول - رقم 27 معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.33 (ت))

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

31 ديسمبر 2019			
الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	نوع المطالبات
-	-	-	نقد وسندات
31,091	248,729	829,095	مطالبات على الحكومة
27	215	715	مطالبات على مؤسسات القطاع العام
168	1,342	4,473	مطالبات على بنوك التنمية المتعددة الأطراف
14,672	117,374	391,248	مطالبات على البنوك
173,166	1,385,327	4,617,757	مطالبات على الشركات
-	-	-	مطالبات على شركات استثمارية
62,920	503,358	1,677,861	محفظه التجزئة الرقابية
46,402	371,213	1,237,375	رهن عقاري
10,249	81,992	273,306	تسهيلات فأت موعأ إستحقاقها
2,113	16,900	56,332	أوراق مالية إستثمارية
12,251	98,005	326,684	إمتلاك عقارات
16,294	130,350	434,499	موجودات أخرى
369,353	2,954,805	9,849,345	

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 28. المعلومات التاريخية على مدى الخمس السنوات الماضية المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام - 1.3.41 (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز))

2015 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	
196,848	222,550	174,243	168,003	147,132	الربح المتاح للمساهمين قبل التخفيض
1,026,367	1,114,019	1,084,420	1,159,241	1,244,567	الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل تسويتها
					الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين قبل تسويتها
1,166,772	1,233,215	1,258,663	1,327,244	1,391,699	نسبة الربح المتاح للمساهمين
1%	1%	1%	1%	1%	نسبة الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
7%	6%	7%	8%	7%	الربح المتاح للمساهمين بعد التخفيض
147,945	196,848	222,550	168,003	147,132	الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار بعد تسويتها
1,029,375	1,117,965	1,084,505	1,159,927	1,242,487	
					الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين بعد تسويتها
1,177,320	1,314,813	1,307,055	1,327,930	1,389,619	
1%	1%	1%	1%	1%	نسبة الربح المتاح للمساهمين
6%	7%	7%	8%	7%	نسبة الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
					إحتياطي معادلة الأرباح
13,045	10,037	6,091	6,006	5,320	الرصيد في 1 يناير
49	297	910	4,240	(962)	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
(1,229)	(3,580)	(976)	(4,792)	(21)	مبالغ مستخدمة خلال السنة
(1,828)	(663)	(19)	(134)	3,063	تحويلات صرف العملات الأجنبية
10,037	6,091	6,006	5,320	7,400	الرصيد في 31 ديسمبر
					إحتياطي مخاطر الاستثمار
198,559	179,238	176,583	187,149	104,005	الرصيد في 1 يناير
(9,549)	7,324	(8,069)	(26,423)	(1,771)	مبالغ مخصصة إلى المخصصات
					مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار
10,711	1,057	21,895	(47,755)	(24,616)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
(20,483)	(11,036)	(3,260)	(8,966)	(419)	
179,238	176,583	187,149	104,005	77,199	الرصيد في 31 ديسمبر

تختلف معدلات السوق الأساسية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار للمجموعة على مستوى الشركات التابعة بناءً على بيئة السوق المحلية.

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين المطبقة والأنظمة المحلية.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محافظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر

وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه؛ و

(ج) التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهام التي يتعهد بها وهي مختصة بالمهام المتعهد بها.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2019

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية (تتمة)

الجدول - رقم 29 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.33 (ج))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

31 ديسمبر 2019 %	
45%	ذمم مدينة
41%	التمويل بالمضاربة والمشاركة
14%	إجارة منتهية بالتمليك

الجدول - رقم 30 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام - 1.3.33 (ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في:

31 ديسمبر 2019 %	
12	حكومات
5	شركات استثمار
38	بنك
13	شركات
32	أفراد

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح (الإفصاح العام - 1.3.33 (هـ) و(ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

الجدول - رقم 31. العائد التاريخي لحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على مدى الخمس السنوات الماضية (الإفصاح العام - 1.3.35 (ب))

2019 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
55,601	54,097	42,467	43,826	30,426	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية بعد حسم المصروفات

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2019

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

مرجع	التقرير الرقابي الربع سنوي الموحد 31 ديسمبر 2019 ألف دولار أمريكي	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية 31 ديسمبر 2019 ألف دولار أمريكي	
الموجودات			
	5,390,611	5,386,926	نقد وأرصدة لدى بنوك
	291,611	291,611	محفظة المتاجرة
	10,590,146	10,425,207	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
	1,774,545	1,756,756	إجارة منتهية بالتمليك
	64,263	63,467	ذمم إجارة مدينة
	2,201,813	2,200,684	التمويل بالمضاربة
	1,031,707	1,027,931	التمويل بالمشاركة
	256,654	253,485	ذمم سلم مدينة
	153,955	152,778	ذمم استصناع مدينة
	3,241,138	3,235,903	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
	94,446	94,446	استثمارات متاحة للبيع
	206,108	206,108	استثمارات عقارية
	590,090	588,646	مبالغ مدفوعة مقدماً ودخل مستحق وموجودات أخرى
ز	14,196	-	ضرائب حالية ومؤجلة
	44,470	44,470	استثمارات في شركات زميلة
هـ	51,360	51,360	شهرة
و	23,722	23,722	موجودات غير ملموسة أخرى
	455,031	455,031	عقارات ومعدات
	26,475,866	26,258,531	مجموع الموجودات
مطلوبات			
	1,106,923	1,106,923	مبالغ مستحقة لبنوك
	6,195,073	6,195,073	حسابات العملاء
	1,007,432	1,016,617	مبالغ مستحقة الدفع وأرباح مؤجلة ومطلوبات أخرى
	81,583	81,583	ضرائب حالية ومؤجلة
	379,269	379,269	تمويلات طويلة الأجل
	8,770,280	8,779,465	مجموع المطلوبات
	15,155,876	15,155,876	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
حقوق الملاك			
أ	1,234,571	1,234,571	رأس المال
ج1	18,138	18,138	علوة إصدار الأسهم
ب	359,947	359,947	أرباح مبقاة
ج2	(576,784)	(545,444)	احتياطات
ك	400,000	400,000	رأس المال الدائم فئة 1
ع	31,337	-	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات
ي1	116,829	-	مخصص الخسائر الائتمانية المرحلة 1 و 2
ي2	226,523	-	مخصص الخسائر الائتمانية المرحلة 1 و 2
	855,978	855,978	حقوق غير مسيطرة
د	450,595	-	حقوق غير مسيطرة - شريحة الأسهم الأولى
ح	30,901	-	حقوق غير مسيطرة - الشريحة الأولى الإضافية
ط	87,441	-	حقوق غير مسيطرة - الشريحة الثانية
	287,041	-	
	2,549,710	2,323,190	مجموع حقوق الملاك
	26,475,866	26,258,531	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2019

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد	مكونات رأس المال التنظيمي	
حقوق ملكية رأس المال الاساسي فئة 1		
أ	1,234,571	1 رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
ب	359,947	2 الأرباح المبقة
ج 1 + ج 2	(558,646)	3 الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)
د	450,595	5 رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1)
	1,486,467	6 رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية		
هـ	51,360	8 الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
و	23,722	9 الأصول غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
ز	14,196	10 الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناجمة عن الفروق المؤقتة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
	89,278	28 مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1
	1,397,189	29 رأسمال الأسهم العادية فئة 1
رأس المال الإضافي فئة 1: الأدوات		
ك	400,000	30 رأس المال الدائم فئة 1 الصادر مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
	400,000	31 منه: مصنف كحقوق حسب المعايير المحاسبية المطبقة
ح	30,901	34 رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي فئة 1)
	430,901	36 رأس المال الإضافي فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية
	430,901	44 رأس المال الإضافي فئة 1
	1,828,090	45 رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)
رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات		
ع+ط	118,778	48 رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال فئة 2)
ي1	116,829	50 المخصصات
	235,608	51 رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية
	235,608	58 رأس المال فئة 2
	2,063,698	59 رأس المال فئة 2 (رأس المال فئة 2 = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)
	12,395,209	60 مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر
رأسمال الأسهم العادية الاساسي فئة 1		
	11.27%	61 رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	14.75%	62 رأس المال فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	16.65%	63 مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	12.50%	64 متطلبات المخزون الإحتياطي الخاصة بالمؤسسة (الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال + متطلبات المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات + متطلبات المخزون الإحتياطي للمؤسسات المحلية ذات التأثير الجوهري معبر عنها كنسبة مئوية من المخاطر المرجحة للأصول)
	2.50%	65 منها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
	4.77%	68 رأسمال الأسهم العادية فئة 1 المتاحة للمخزون الإحتياطي (كنسبة مئوية من المخاطر المرجحة للأصول)
الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)		
	9.00%	69 نسبة الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)
	10.50%	70 نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)
	12.50%	71 مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
	236	72 استثمارات غير جوهريّة في رأس مال شركات مالية أخرى
	1,947	73 الإستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للقطاعات المالية
	56,465	75 الأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2		
ي2	226,523	76 المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)
ي1	116,829	77 الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2 بموجب الأسلوب الموحد

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2019

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1

الصادر	مجموعة البركة المصرفية	شركة صكوك البركة المحدودة	بنك البركة (باكستان) المحدود
الرمز	BARKA - Bahrain Bourse & Nasdaq Dubai	سوق الأسهم الابرلندي	لا ينطبق
القوانين الحاكمة للأداة المالية	قوانين وتشريعات مملكة البحرين	القانون الإنجليزي	قوانين وتشريعات جمهورية باكستان الإسلامية

المعالجة الرقابية

قواعد مصرف البحرين المركزي الانتقالية	حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1	رأس المال فئة 1	فئة 2
قواعد مصرف البحرين المركزي ما بعد الانتقالية	حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1	رأس المال فئة 1	فئة 2
مؤهلة للمركز الرئيسي / المجموعة / المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة
نوع الأداة المالية	أسهم رأس مال	صكوك المضاربة	صكوك مضاربة
المبلغ المسجل في رأس المال الرقابي	1,235	400	13
القيمة الاسمية	1	1,000 دولار أمريكي	لا ينطبق
التصنيف المحاسبي	حقوق الملاك	حقوق الملاك	مطلوبات - بالقيمة المطفئة
تاريخ الإصدار	تواريخ مختلفة	31 مايو 2017	2014
دائم أو مؤرخ	دائم	دائم	مؤرخ
تاريخ الاستحقاق	لا يوجد	لا يوجد	2021
استدعاء الإصدار من المصدر خاضعاً لموافقة الجهات الرقابية	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق
تاريخ الاستدعاء الاختياري، تواريخ الاستدعاء الاضطرارية ومبلغ التعويض	لا ينطبق	31 مايو 2022	لا ينطبق
مواعيد استدعاء لاحقة، إن وجدت	لا ينطبق	كل تاريخ توزيع دوري بعد ذلك	لا ينطبق

قسائم / أرباح

أرباح / قسائم ثابتة أو عائمة	لا ينطبق	عائمة	عائمة
نسبة القسائم وأي مؤشرات متعلقة	لا ينطبق	7.875%، لخمس سنوات بالدولار الأمريكي، متوسط معدل المبادلة	KIBOR
وجود معوقات لدفع الأرباح	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق
تقديرية تماماً، تقديرية جزئياً أو إلزامية	لا ينطبق	تقديرية تماماً	لا ينطبق
وجود ترتيب أو محفزات أخرى للتسديد	لا ينطبق	لا يوجد	لا ينطبق
متراكمة أو غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة
متحولة أو غير متحولة	لا ينطبق	غير متحولة	لا ينطبق
إذا كانت قابلة للتحويل، شرط التحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
إذا كانت قابلة للتحويل، كلياً أو جزئياً	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
إذا كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
إذا كانت قابلة للتحويل، تحول إلزامي أو تحول طوعي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
إذا كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة القابلة للتحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
إذا كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الصك القابل للتحويل	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
ميزة الشطب	لا	نعم	لا
إذا كان قابل للشطب، شرط الشطب	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
إذا كان قابل للشطب، كلياً أو جزئياً	لا ينطبق	كلياً	لا ينطبق
إذا كان قابل للشطب، دائم أو مؤقت	لا ينطبق	دائم	لا ينطبق
إذا كان الشطب مؤقت، وصف آلية إعادة الإصدار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
التسلسل الهرمي للتصنيف	مناخ لكل المودعين والدائنين	قبل المساهمين العاديين فقط	مناخ للمطلوبات
الميزات الغير متوافقة للانتقال	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
إذا كانت الإجابة نعم، تحديد مميزات عدم الالتزام	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

الإدارة التنفيذية للمجموعة

مكتب الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

مكتب نائب الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ حمد عبد الله العقاب
نائب الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أول

العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية
الأستاذ/ أحمد البلوشي
نائب رئيس أعلى - رئيس تقنية المعلومات
الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - علاقات المستثمرين
الأستاذة/ أوشا راميش
نائب رئيس - إدارة العلاقات المؤسسية والهوية

الشؤون القانونية

الأستاذ/ صلاح عثمان أبوزيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية
الدكتور/ عادل باشا
نائب رئيس أول

الخدمات المصرفية التجارية

الأستاذ/ محمد عبدالله القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان والمخاطر
الأستاذ/ عمرو إيهاب طنطاوي
نائب رئيس أول
الدكتورة/ هالة رضوان
نائب رئيس أول

التدقيق الداخلي

الأستاذ/ محمد العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي
الأستاذ/ حسن يوسف البناء
نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي
الأستاذ/ إبراهيم عبدالعزيز الزباني
نائب رئيس أول - مدقق تقنية المعلومات

الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

الأستاذ/ سهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة
والاستثمار والمؤسسات المالية
الأستاذ/ فؤاد جناحي
نائب رئيس - المؤسسات المالية

المالية

الأستاذ/ ياسر اسماعيل مظفر
نائب رئيس أعلى - رئيس المالية
الأستاذ/ علي أصغر مندسوروال
نائب رئيس أول
الأستاذ/ محمود طاهر طاهري
نائب رئيس أول

إدارة الامتثال بالمجموعة ومسؤول مكافحة غسل الأموال

الأستاذ/ نادر محمود
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة ومسؤول
مكافحة غسل الأموال
الأستاذة/ هند حاتم
مسؤولة للإبلاغ عن غسل الأموال بالمجموعة (MLRO)

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم
نائب رئيس أول - رئيس المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

التخطيط الإستراتيجي

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أول - رئيس التخطيط الإستراتيجي

التدقيق الشرعي الداخلي

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
نائب رئيس أول - رئيس إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

الهيئة الشرعية الموحدة

الدكتور/ التجاني الطيب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

شبكة البركة العالمية

بنك البركة التركي للمشاركات

سراي مهليسي،
د. عدنان بويونكدينيز كادييسي، رقم 6
عمرانية 34768
أسطنبول، تركيا
هاتف: +90 216 666 01 01
فاكس: +90 216 666 16 00
albaraka.com.tr

بنك البركة العراق

فرع أربيل
شارع 60 م،
بالقرب من مدخل نفق الاسكان رقم 610،
إسكان/ أربيل/ العراق
هاتف: +964 750 370 98 91
www.albarakatürk.iq

البنك الإسلامي الأردني

ص.ب. 926225
عمان 11190
الأردن
هاتف: +9626 567 7377
فاكس: +9626 566 6326
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر

29 شارع التسعين الرئيسي - مركز خدمات
المدينة - القطاع الأول - التجمع
الخامس - القاهرة الجديدة، ص. ب. 84
القاهرة، مصر
هاتف: +202 281 03600، +202 258 60520
فاكس: +202 281 03501، +202 281 03503
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

حي بونلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر
هاتف: +213 23 38 12 73
فاكس: +213 23 38 12 76 / 77
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) البحرين

المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب. رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17 535 300
فاكس: +973 17 533 993
albaraka.bh

بنك البركة سورية ش.م.م

شارع عبدالرحمن شهنندر
ص.ب. 100
دمشق، سورية
هاتف: +963 11 443 78 20
فاكس: +963 11 443 78 10
albarakasyria.com

بنك البركة (باكستان) المحدود

بيت البركة
162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان
هاتف: +92 21 3430 7000
فاكس: +92 21 3453 0981
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس

88 شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس
هاتف: +216 71 186 500
فاكس: +216 71 780 235
albarakabank.com.tn

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

2 كينغز ميد بوليفارد
مكتب كينغز ميد بارك
شارع ستولوارث سايملن،
ص.ب. 4395
دوربان 4000
جنوب أفريقيا
هاتف: +27 31 364 9000
فاكس: +27 31 364 9001
albaraka.co.za

بنك البركة لبنان ش.م.ل

شارع جوستنيان
مبنى بالك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان
هاتف: +96117 48061 - 65
فاكس: +96117 48061 - 65 Ext: 700
al-baraka.com

بنك البركة السودان

برج البركة
ص.ب. 3583
شارع القصر
الخرطوم، السودان
هاتف: +249 187 112 000
فاكس: +249 183 788 585
albaraka.com.sd

بنك التمويل والإئتمان - المغرب

157 شارع حسن الثاني
الدار البيضاء 20000
المغرب
هاتف: +212 5 20 51 51 51
btibank.ma

إتقان كابيتال - المملكة العربية السعودية

ذا هيد كوارترز بيزنس بارك،
البرج الغربي - الدور الخامس عشر،
طريق الكورنيش
ص.ب. 8021، جدة 21482
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 12 510 6030
فاكس: +966 12 510 6033
itqancapital.com

مجموعة البركة المصرفية اندونيسيا

(مكتب تمثيلي)

مبنى رافيندو، الطابق 10
جالن كيون سيريه رقم 75
جاكارتا بوسات 10340
اندونيسيا
هاتف: +62 21 316 1345
فاكس: +62 21 316 1074
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية ليبيا

(مكتب تمثيلي)

برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا
هاتف: +218 (21) 336 2310
+218 (21) 336 2311
فاكس: +218 (21) 336 2312
albaraka.com

الاتصال

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17 541 122

فاكس: +973 17 536 533

سجل تجاري رقم: 48915

(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

مسجل الأسهم:

كارفي فينتك (البحرين) ذ م م
مكتب 74, الدور السابع, برج الزامل
ص.ب. 514 المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17215080

فاكس: +973 17212055

البريد الإلكتروني: bahrain.helpdesk@karvy.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17520701

فاكس: +973 17910911

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com

